

المسائل النحوية

في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح

لابن الملقن (804 - 723 هـ)

جمعاً وعرضًا ودراسة



داود بن سليمان بن عبد الله الهويمل





المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وأدابها
برنامج الماجستير في الدراسات اللغوية

المسائل النحوية

في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ) جمعاً وعرضًا ودراسة

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير
الآداب في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

داود بن سليمان الهويمل

الرقم الجامعي (٩١١٠٠٣٣)

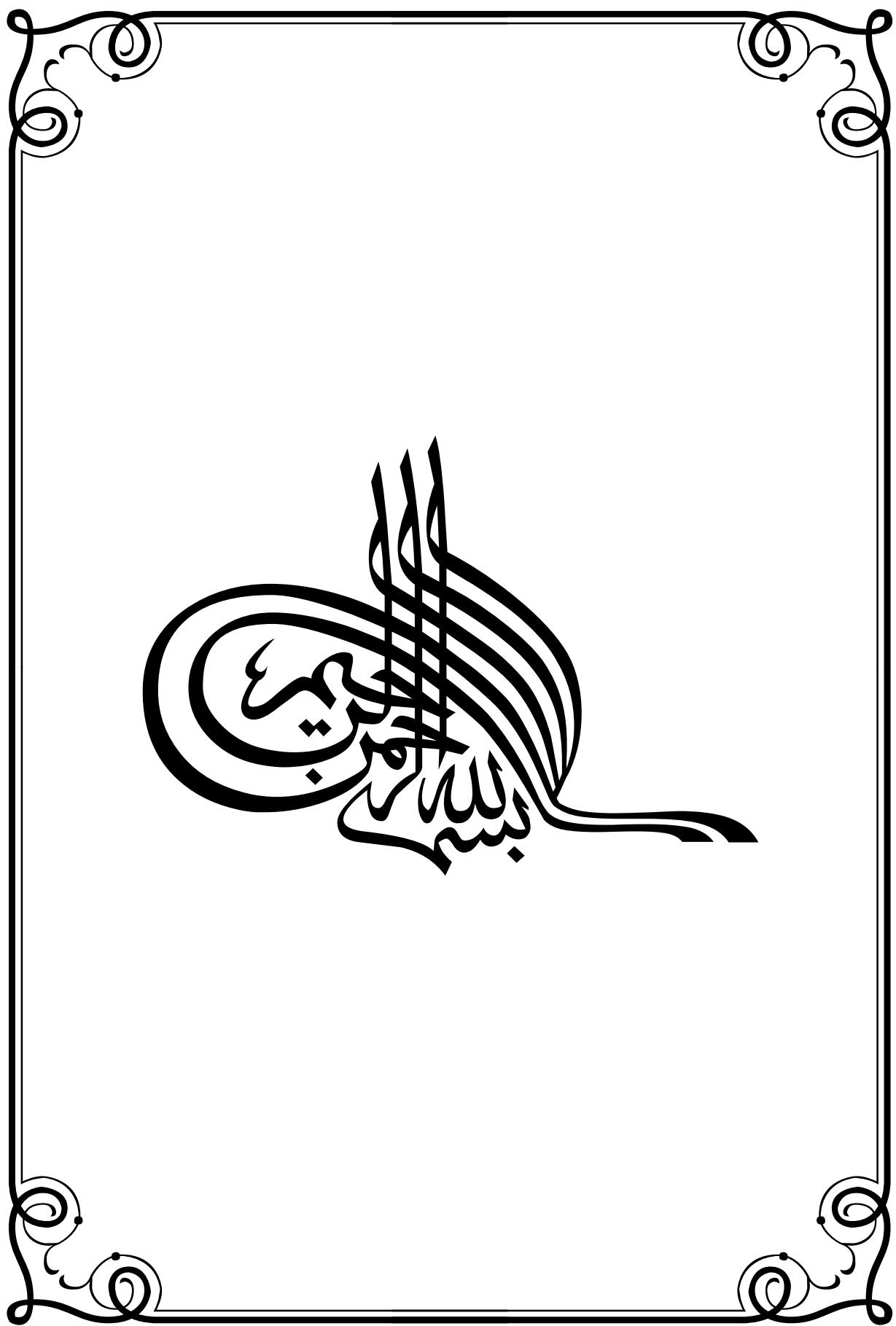
إشراف

د. سليمان يوسف خاطر

أستاذ النحو والصرف المشارك بالقسم

للعام الجامعي: ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ





أهديكِ

عقدان لم تكتحل عيني برؤيتك..

تحت الشري.. في روضة الخلد.. هناك الملتقى
لن أنساك من الدعاء..

أبي

قرة عيني

هي مُقلتي..

تأبى المهابة أن تقول بغير ذلك... لا ترضي
إن أُهدى... فليت شعري:

كيف السبيل لقول (أهديكِ)

وأنتِ أنتِ.. لا أحترى

أمِي الحبيبة

بكِ بمحاجتي.. بكِ فرحتي..

أنتِ المُنى

(أهديكِ) كل مشاعري

أنتِ المنال وأنت سر سعادتي

زوجي الغالية



ملخص الرسالة

هذا البحث الموسوم بـ(المسائل النحوية في كتاب "التوضيح لشرح الجامع الصحيح"، لابن الملقن) هدف إلى عرض المسائل النحوية في كتاب التوضيح وتحليلها تحليلًا علميًّا، مع تبيين أثر المسائل النحوية في إيضاح معنى الحديث، وإبراز ملامة (ابن الملقن) ومدى تبُّرُّه في جانب النحو. وذلك بدراسة آرائه النحوية في ضوء آراء النحويين على اختلاف مذاهبهم، هذا مع إبراز المنهج النحوي لابن الملقن من خلال شرحه لـ صحيح البخاري.

وقد بدأُ البحث (بالمقدمة) فذكرتُ فيها وظائف المقدمة المعروفة في البحث العلمي الحديث، يليها التمهيد، واشتمل على عدة نقاط؛ تطرقُ فيها لحياة ابن الملقن وأثاره، وإلى كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح)؛ محتواه وقيمتها، وأثر الحديث الشريف في التعريف النحوي.

ثم قسمت البحث إلى قسمين: قسم لدراسة المسائل، وقسم للدراسة المنهجية، فجعلت تحت قسم دراسة المسائل ثلاثة فصول، فالفصل الأول لمسائل الأسماء، وتحته مباحثان: مبحث للأسماء المبنية، ومبحث للأسماء المعربة، والفصل الثاني لمسائل الأفعال، وتحته مباحثان: مبحث للأفعال المبنية، ومبحث للأفعال المُعْرِبة، أما المبحث الثالث فللحرروف؛ وتحته مباحثان: مبحث للحرروف العاملة، ومبحث للحرروف المُهمَلة، أما قسم الدراسة المنهجية فجعلت تحته أربعة فصول، فالفصل الأول لمصادره؛ وتحته مباحثان: مبحث للرجال ومبحث للكتب، والفصل الثاني لمنهجه في عرض المسائل؛ وتحته ثلاثة مباحث: المبحث الأول لطريقته في عرض المسائل، والمبحث الثاني للإيجاز والإطناب لديه، والمبحث الثالث لطريقة عرضه للخلاف النحوي و موقفه من النحويين، أما الفصل الثالث فأصول الاستدلال في دراسته للمسائل النحوية، وتحته خمسة مباحث، المبحث الأول للسماع، والمبحث الثاني للقياس، والمبحث الثالث للإجماع، والمبحث الرابع للأصول الأخرى، والمبحث الخامس لاستعانته بالتعليق، أما الفصل الرابع فلتقويم؛ وتحته خمسة مباحث: المبحث الأول للوضوح والغموض، والمبحث الثاني للدقة وعدمها في النقل، والمبحث الثالث للتبعية والاستقلال، والبحث الرابع لتأثير آرائه في من جاء بعده، والمبحث الخامس لأثر بحثه النحوي في دلالة الحديث، ثم ذيَّلَتُ البحث بخاتمة

ذكرت فيها نتائج الدراسة، وتوصيات الباحث، ثم وضعَتْ فهارس تفصيلية عامة؛ للآيات، والأحاديث، والآثار، والأشعار، والمصادر والمراجع، والمواضيعات.

وقد ظهر من خلال البحث أن كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن يُعدُّ من الشروح المعنية بال نحو ومسائله، كما أظهر البحث منزلة ابن الملقن في النحو، غير أنه لم يلق العناية الكافية بإبراز ما في كتبه في هذا الجانب؛ بدراستها دراسة نحوية، مع أنه من العلماء المحتهدين المُكثرين في التصنيف، وصاحب حُجة ورأيٍ مستقل، كما أوضح لنا ذلك شرُحه للجامع الصحيح، ولذا كان مما أوصى به الباحث: الاهتمام بالدراسات نحوية في كتب ابن الملقن الأخرى.



بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمة

اللهم يسّر وأعن يا كريم!

﴿رَبَّنَا إِنَّا مِنْ لَذُكْرِ رَحْمَةِ وَهَيْئَةِ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

أحمد الله على تولى إنعامه، وأشكراه على تراويف أفضاله، بنفي الزيف والتحريف عن كلام أشرف أصنفائه، بقاء الجهابذة والنقاد إلى يوم لقائه.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة دائمة بدوامه، وأنَّ محمداً عبدُه رسوله، خاتمُ رسله وممثلُ ختمه، ﷺ، وعلى آله وصحبه؛ صلاةً مقرونة بسلامه.

هذه المقدمة قدمها ابن الملقن لكتابه: (**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**)، فآثرت جعلها في مقدمة بحثي الذي أسعى به إلى استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات اللغوية.

وقد كنتُ حريصاً -عند اختيار موضوع البحث- أن يكون مرتبطاً بالنصوص الشرعية؛ من كتابٍ وسنةٍ، فالحمدُ لله الذي يسّر ووفق وأعan.

وبعد السؤال والبحث في الدراسات السابقة في مجال التخصص؛ رأيت أن المسائل النحوية في كتاب (**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**) لم تدرس الدراسة الكافية التي تبرز ارتباط البحث النحوي النظري بالبحث الدلالي في معانٍ النصوص النبوية؛ فجعلته موضوعاً لبحثي؛ لأن ابن الملقن -على كثرة مؤلفاته وعلوّ كعبه في العلوم الشرعية والعربية عموماً- لم يُرزق من الشهرة والدراسة مثلما رُزق مثلاً تلميذه ابن حجر العسقلاني، رحمهما الله.

وبعد اطلاعٍ ونظرٍ في هذا الشرح الكبير من شروح صحيح البخاري، وبعد مشاوراة لأهل التخصص والشأن؛ ارتأيت أن يكون عنوان البحث:

المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح
جـمـعاً وعـرـضاً وـدـرـاسـةً

أولاً- التعريف بالموضوع:

يقوم هذا البحث على استقراء المسائل النحوية المنثورة في هذا الكتاب (التوضيح)، وجمعها وتصنيفها ودراستها، ومعرفة ما إذا كان للمكون النحوي قيمة في هذا الكتاب، وهل له أثر في شرح الحديث، أو لا؟

ثانياً- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في أمورٍ؛ أهمُّها في نظري :

١ - كونُه مرتبطاً بالحديث النبوى.

٢ - كونُه دراسةً تطبيقية.

٣ - كونُه دراسةً جامعَةً بين علمِ النحو ومعانِي الحديث النبوى الشريف.

٤ - كونُ هذا الشرح أَلْفَ في القرن الثامن الهجري، عصرِ الحضارة والازدهار.

ومن أسباب اختياره:

١ - الرغبة في إبراز أثرِ المكون النحوي في شرح الحديث النبوى الشريف.

٢ - مكانة ابن الملقن العلمية ومكانته وإمامته في كثير من الفنون.

٣ - إبراز شخصية ابن الملقن النحوية، التي ظهرت في جوانب عدَّة.

ثالثاً- مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل مشكلة هذا البحث في أن ابن الملقن نحويًّا متمنكٌ نظرًا وتطبيقيًا؛ كما في ظهر في شرحه هذا الذي يبلغ عدد مجلداته خمسةً وثلاثين مجلدًا، ولكنه مع ذلك لم يُعرف نحويًّا كما عُرِفَ فقيهًا محدثًا عالِمًا مشارِكًا في علوم عدَّة. فهو في شروحه لكتب الحديث وغيرها معنى بال نحو وأصوله وباللغة وقواعدِها وبالصرف وأحكامِه، يثيرُ مسائلَ هذه العلوم اللغوية في أثناء شرحه لنصوص الأحاديث النبوية وغيرها؛ ليُبرِزَ المعنى، أو يرجحَ الرأي، أو يقرِّرَ الحكم، مستعينًا باللغة وعلومها.

فأردتُ إبراز هذا الجانبِ المشرق لهذا الإمام العَلَم من خلال شرحه على صحيح البخاري، محاولاً الإجابة عن التساؤلات الآتية:



- ١- هل لابن الملقن اختياراته النحوية؟ أو أنه مقلدٌ وبمجرد ناقلٍ عَمِّن قبله؟
- ٢- ما القيمة العلمية لمسائل النحو التي أثارها ابن الملقن في كتاب التوضيح؟
- ٣- هل أثرُ الجانب النحوي واضحٌ في شرحه للحديث النبوى، أو أنه يعرضُ له فقط
لبيان تمكّنه وعلمه بال نحو؟
- ٤- ما أثرُ تعدد الأوجه الإعرابية للمسألة النحوية الواحدة في معنى الحديث النبوى؟
- ٥- ما حجم المكون النحوي في هذا الكتاب، كمًا ونوعًا، وما مميزاته؟

رابعاً- أهداف البحث:

- ١- توضيغ مكانة ابن الملقن في النحو، وهل هو نحوئيّ أصيلٌ من طبقة الأئمة، كما هو إمامٌ في عدد من الفنون الأخرى.
- ٢- عرض المسائل النحوية في كتاب (التوضيغ لشرح الجامع الصحيح)، وتحليل نماذج منها تحليلاً علمياً.
- ٣- بيان مدى ما للمسائل النحوية من أثرٍ في توضيغ معاني الحديث النبوى.
- ٤- دراسة آراء ابن الملقن النحوية في ضوء آراء النحويين على اختلاف مذاهبهم.
- ٥- استخلاص سمات منهج ابن الملقن النحوئيّ من خلال شرحه لصحيح البخاري.



خامساً- الدراساتُ السابقة:

لم يأْلِ الباحثُ جهداً في البحث عن دراساتٍ لغويةٍ سابقةٍ لكتابٍ (التوضيحة لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن، وبعد التحرير والتقصيّ، لم يقفُ الباحثُ -حسب اطلاعِه- إلا على دراستين:

- ١ - مسائل علم البيان في المطبوع من شروح البخاري في القرن الثامن الهجري- دراسة وتقويمًا، رسالة دكتوراه، مقدمة من الباحث: عبد الله بن سعد الرويس، لكلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٣٤ هـ.
وقد اطلع عليها الباحثُ، ووجد أنها تعرضت لكتابٍ (التوضيحة لشرح الجامع الصحيح) باعتباره في القرن الثامن الهجري، لكنها دراسةٌ في مجال البلاغة العربية، فهي بعيدةٌ عن تخصص هذا البحث.
- ٢ - القضايا النحوية والصرفية في كتاب (التوضيحة لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن- جمعاً ودراسة، رسالة دكتوراه، مقدمة من الباحث: أكرم محمد عقاب محمد، بكلية الآداب، قسم اللغة العربية وأدابها، في جامعة الفيوم، سنة ١٤٣٤ هـ.
وقد اطلع عليها الباحثُ، ووجد أنها تختلفُ عن دراسته فيما يلي:
 - ١ - أنه اقتصر على المسائل النحوية التي وقع فيها تعدد التوجيه الإعرابي، وقد ذكرت المسائل النحوية مطلقاً؛ سواء تعدد فيها التوجيه أو اتحد.
 - ٢ - أنه جعل المسائل النحوية كلها فصلاً واحداً، ولم يقسمها على الأبواب النحوية، وأنا قسمت المسائل على فصول ومباحث لتنظيم الدراسة.
 - ٣ - أنه ذكر ٣٣ مسألة نحوية فقط، وأنا ذكرت ٧٠ مسألة، وحاولت تحنب المسائل التي بحثها إلا ما لا بد منه في بيان منهج ابن الملقن وطريقته في البحث.
 - ٤ - أنه اقتصر في بيان منهج ابن الملقن على (القرآن والحديث وكلام العرب)، ولم يتعرض لباقي الأصول النحوية؛ كالإجماع والقياس والتعليق.

سادساً- منهج البحث:

عنوان الرسالة و موضوعها، يقتضي أن يتلزم الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي النبدي. هذا، مع الاستعارة بالمناهج الأخرى؛ كالمنهج التاريخي؛ في ترتيب الآراء والترجمة للمؤلف وغيره من الأعلام، والمنهج المقارن؛ في الموازنة بين الآراء والترجيح بينها حسب ما تقتضيه مصلحة البحث.

ويقوم عملي في هذا البحث على الآتي:

- ١- جمع المسائل التحوية الواردة في الكتاب^(١)، وإدراجها وفق خطة البحث، بحيث يكون المبحث الأول من الفصل الأول للأسماء المبنية، والمبحث الثاني للأسماء المعربة، وسيكون المبحث الأول من الفصل الثاني للأفعال المبنية، والمبحث الثاني للأفعال المعربة، أما المبحث الأول من الفصل الثالث فللحراف العاملة، والمبحث الثاني للحراف المهملة.
- ٢- توثيق الحديث الذي حوى المسألة التحوية من صحيح البخاري، ثم نقل نص قول ابن الملقن فيها، من كتابه موضع الدراسة (التوضيح لشرح الجامع الصحيح).
- ٣- دراسة المسألة نحوياً مع مراجعة نسبة الأقوال التي ذكرها ابن الملقن بالرجوع إلى مراجعها الأصلية إن أمكن أو إلى أقرب المظان إليها.
- ٤- عزو الشواهد إلى مظانها، مع توثيقها.
- ٥- تبيين وجهة نظر الباحث حسب الإمكان، وذلك بعد عرض المسألة و دراستها.
- ٦- وضع الفهارس الفنية المعترفة؛ وهي: فهرس الآيات القرآنية، فهرس الحديث، فهرس الآثار، فهرس الأشعار، فهرس المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

(١) التزمت بدراسة سبعين مسألةً، وذلك هو حد دراسة المسائل في مرحلة الماجستير، كما أفادني بذلك قسم اللغة العربية بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم.



سابعاً- خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على: مقدمة، وتمهيد، وقسمين يشتملان على سبعة فصول، فيها واحدٌ وعشرون مبحثاً، ثم حاتمة تليها الفهارس الفنية، وتفصيل ذلك فيما يلي:
المقدمة، وفيها:

التعريف بالموضوع وأهميته، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهدافه،
والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.
التمهيد، وفيه:

أولاً: ابن الملقن (حياته وآثاره).

ثانياً: كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح)؛ المحتوى والقيمة.

ثالثاً: الحديث النبوى وأثره في التقعيد النحوي.

القسم الأول: دراسة المسائل

وتحته ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مسائل الأسماء؛ وتحته مباحثان:

المبحث الأول: الأسماء المبنية

المبحث الثاني: الأسماء المعرفة

الفصل الثاني: مسائل الأفعال؛ وتحته مباحثان:

المبحث الأول: الأفعال المبنية

المبحث الثاني: الأفعال المعرفة

الفصل الثالث: مسائل الحروف؛ وتحته مباحثان:

المبحث الأول: الحروف العاملة

المبحث الثاني: الحروف المهمّلة

القسم الثاني: الدراسة المنهجية

وتحته أربعة فصول:

الفصل الأول: مصادره؛ وتحته مباحثان:

المبحث الأول: الرجال

المبحث الثاني: الكتب

الفصل الثاني: منهجه في عرض المسائل؛ وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طريقته في عرض المسائل

المبحث الثاني: الإيجاز والإطناب لديه

المبحث الثالث: عرضه للخلاف النحوي، وموقفه من النحويين

الفصل الثالث: أصول الاستدلال في دراسته للمسائل النحوية

وتحته خمسة مباحث:

المبحث الأول: السماع

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: الإجماع

المبحث الرابع: أصول أخرى

المبحث الخامس: استعانته بالتعليل

الفصل الرابع: التقويم؛ وتحته خمسة مباحث:

المبحث الأول: الوضوح والغموض

المبحث الثاني: الدقة في النقل، وعدمهما

المبحث الثالث: التبعية والاستقلال

المبحث الرابع: تأثير آرائه فيما جاء بعده

المبحث الخامس: أثر بحثه النحوي في دلالة الحديث

الخاتمة:

وفيها:

أولاً: أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

ثانياً: أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث.

الفهارس الفنية:

وهي الفهارس الآتية:

- فهرس الآيات القرآنية

- فهرس الأحاديث
- فهرس الآثار
- فهرس الأشعار
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

وممَّا أودُ التنبية عليه: أنه بعد جمع مسائل الكتاب -حسب ورودها في الشرح- الأولى فالأولى، احترث منها سبعين مسألةً تجنبًا للإطالة؛ لأنَّها تفي بالغرض وتدلُّ على المقصود، ثم صنفتُها حسب فصولٍ ومباحِث الرسالة، غيرَ مُحدِّدٍ للمبحث الواحد عدًّا من المسائل؛ إذ المجال في ذلك واسعٌ، والبغيةُ حاصلةٌ.

وقد اعتمدتُ في استخراج المسائل النحوية، على:

- الطبعة التي نشرتها دار النوادر - سوريا، وحققتها دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.

وذلك لما يلي:

- ١- لأنَّها اعتمدت على النسخة السلطانية.
- ٢- اعتماؤها بتوثيق نصوص ابن الملقن ومصادرِه.
- ٣- سهولة الوصول إليها، وجودُ طباعتها، وسلامةُ نصوصها.

ومن العقبات التي واجهتني في بحثي: الجمع بين العمل والدراسة في آنٍ، إذ لم تفرِّغني الجامعةُ للدراسة مع موافقتها على ابتعاثي، وكنت أعياني الجمع بين الدراسة والعمل، وهذا أدى إلى كثير من الضغط وطول مدة الدراسة. ومن المشكلات التي واجهتني كذلك: أنَّ هناك مسائل احتلَّت فيها الجانبُ النحوي بالجانبِ الصرفي، كما أنَّ هناك مسائل احتلَّت فيها البحث النحوي بالبحث الدلالي، ومسائل اجتمع فيها المبنيُّ والمعربُ من الأسماء والأفعال، ومسائل اجتمع فيها الكلامُ عن الاسم والفعل والحرف، فاجتهدتُ في حلٍ ذلك عند التصنيف؛ ببراعة الجانبِ الغالِب في المسألة؛ وهو جوهر القضية التي من أجلها أثارَ ابن الملقن المسألة؛ مع تحُّب التشدد في التفريق بين علمي النحو والصرف؛ إذ إنَّ من النحاةَ مَن يجعلهما علمًا واحدًا (ولا سيَّما عند المتقدمين)، وهما تخصصٌ واحدٌ في جميع الجامعات العربية.

وختاماً أقدم أرق آيات الشكر، وأسمى معانيه، وأعذب الحانه، وأرقى مشاعره، لـ(جامعة شقراء) التي حاطني برعايتها لأكمل دراستي هذه، ممثلةً في معالي مديرها (عوض بن خزيم آل سرور الأسمري)، كماأشكر عميد كلية التربية بالدوادمي (د. لفا بن محمد الحافي)، كذاأشكر وكيل الكلية (د. عبد الله بن سعد الرويس)، فقد كان لهما فضل المتابعة والحدث والنص.

كما أقدم الشكر لجامعة القصيم، التي احتويني في مرحلة البكالوريوس والماجستير؛ ففي أروقتها وجدت الخير والبركة، ممثلةً في معالي مديرها (عبد الرحمن بن حمد محمد الداود)، فله مني أفضل الدعاء.

وأقدم شكري كذلك لكلية الدراسات العليا (عميداً ووكيلًا ومنسوبين)، كما أقدم شكري لكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، وأصدق الدعاء لقسم اللغة العربية وآدابها مثلاً في رئيسه وأعضاء هيئة التدريس فيه، وأبزر علّم الوفاء لكل عالم تشرفت بالدراسة على يديه، وفيهم اللهم بارك.

وأشكر شكراً خاصاً لأستاذي (سعادة الشيخ الأستاذ: سعد بن عبدالله الواثق)، الذي صمم قالب البحوث والرسائل العلمية، فيسر كتابة البحث وتنسيقه.

ومسلك الختام هو الشكر لشيخي (الدكتور سليمان يوسف خاطر) عرفاناً بفضله، فقد غمرني بططفه، وأكرمني بخلقه، وأرشدني بعلمه وحلمه، فأسأل الله أن يُطيل عمره على طاعته، ويرزقه من حيث لا يحتسب.

والشكر لكل من أكرمني بدعاوة صادقة أو مشورة نافعة، كان لها الأثر النافع في مسيرة حياتي العلمية، وعلى رأس هؤلاء: والدي الكريمة الذي يعجز لسانه عن شكرها وبيان حقها، ثم زوجي الفاضلة التي عانت وصبرت وهيأت لي بيئه هادئة لأقرأ وأبحث.

وأقدم شكري لعضوين لجنة المناقشة:

١ - (الأستاذ الدكتور علي بن إبراهيم السعود) أستاذى وشيخى، أستاذ النحو والصرف بهذه الجامعة؛ الذى تتلمذت على يده في مرحلة الماجستير؛ فله على أياد علمية عملية أعد منها ولا أعدد لها؛ فقد كان الشيخ الناصح والأستاذ الحريص على طلابه علمًا وعملاً وخلقًا.



٢ - (سعادة الدكتور عبد المجيد ياسين الحميدي) أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الطائف الذي كابد مشاق القراءة والاطلاع على هذا البحث، ثم مشاق السفر للمشاركة في مناقشته وتقويمه. فله مني خالص الشكر والدعاء.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

التمهيد

ويشمل:

أولاً: ابن الملقن (حياته وآثاره).

ثانياً: كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح)؛ المحتوى والقيمة.

ثالثاً: الحديث النبوى وأثره في التقعيد النحوى.



أولاً: ابن المQN (حياته وأثاره)^(١)

أ- اسمه ونسبة:

هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله؛ سراج الدين أبو حفص، الأنباري، الأندلسبي، الواطي آشي، التكثوري، المصري، الشافعى، ابن النحوى^(٢).

ويُعرف بابن الملَّقَنْ، وسبُبُ شهرته بذلك كونُ والده أوصى صديقه برعاية ابنه بعد موته، وكان الوصيُّ يقرئ القرآن فُسُبِ إلَيْهِ؛ أي: (ابن الملَّقَنْ).

مع أن هذا اللقب كان مكروراً عندـه؛ فقد كان كثيـراً ما يكتب في مصنـفاته: (ابن النحوـي).

(١) سُؤلَيْعِينُ فِي (التمهيد) بمصادر عدّة؛ إذ الحديث عن (حياة ابن الملقن وآثاره) متشرّد في الكتب مكرر، لذا آثرت أن أذكر بعض المصادر التي تكلّمت عن ذلك جملة واحدة؛ خافّة إثقال كاهل النص بكثرة الإحالات في المامش، فمنها: مقدّمات المحقّقين لكتاب التوضيغ لشرح الجامع الصحيح ١٩٦١، ولكتاب العقد المذهب في طبقة حملة المذهب ٩/١، ولكتاب المعين على تفهّم الأربعين ١٣/١، وكلها لابن الملقن، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٦٥/١، والأعلام ٥٧/٥، وتحذيب الكمال في أسماء الرجال.

(٢) من المناسب بيان إلّام انتسب إليه الأنصاري والأندلسبي، وما إلى ذلك، وهي كما يلي:
الأنصاري، الأندلسبي: نسبة إلى: الأنصار الأوّس والخزرج؛ الذين كانوا من فتح بلاد الأندلس، فنزلوا بها، وتزاوجوا، وتكاثروا.

الوادي آشي: نسبة إلى الوادي الموجود في الوشم. أي: وشم اليمامة في نجد.

التكروري: نسبة إلى بلدة من بلاد السودان.

المصرى: نسبة إلى مصر.

الشافعى: نسبة إلى المذهب الشافعى.

ابن التحوى: نسبة إلى والده - طيب الله ثراه - إذ كان عالماً بال نحو معلماً للناس .

ب- مولده ونشأته:

ولد ابن الملقن يوم السبت لأربعين وعشرين ليلةً مضين من ربيع الأول عام ثلاثين وعشرين وسبعيناً للهجرة النبوية، وعاش يتيمًا، فقد تُوفى عنده والدُّه وهو ابن سنة، فتَكفل برعايته صاحبُ أبيه؛ إذ تزوج الوصيُّ بأم عمر -أم ابن الملقن-. وكان يُقرئ القرآن في جامع ابن طولون، وإليه تُسبَّبَ عمُرُ، فُعرفَ (ابن الملقن)، ولكنه كان يُفضّل أن يُدعى بابن النحوي. وقد اعْتَنَى به وصيُّه ودرَّسه عمدة الأحكام، ثم بدأ بإقراه المذهب الشافعي.

وطلب العلمَ صغيراً، ولزم مشايخَ عصرِه، ثم بدأ برحلاتِه العلمية خارجَ مصر، مثل: رحلته إلى القدس، التي أخذ فيها عن الحافظ العلائي، وكذلك رحلته إلى دمشق، ثم إلى مكة لأداء الحج، وما كان عليه ابن الملقن من كثرة رحلاته العلمية، هو عادةُ المحدثين؛ من مكابدةٍ عناء السفرِ ومشاقِ الحياة في طلبِ العلم.

وقد أثمرت هذه الرحلاتُ ثماراً يانعاً يُجْنِي منها إلى يومنا هذا، وذلك بما تركه ابن الملقن من الآثار والمؤلفات التي انتشرت في الدنيا، وطارت في الآفاق وقتها، ومن هذه الآثار ما سأتناولُه في الفقرات التالية.

ج- آثاره ومؤلفاته:

اعترف أقرانُ ابن الملقن -بله لا حقيـهـ بশمولية علمه وسعة اطلاعـهـ؛ قال تقيُ الدين ابن فهد: "هو الإمام، العالمة، الحافظ، شيخ الإسلام، وعلم الأئمة الأعلام، عمدة المحدثين، وقدوة المصنفين..."^(١).

وقد فُتح عليه في التأليف ما لم يفتح على غيره؛ إذ أرَيْتُ مؤلفاته على ثلاثة مصنفٍ، ووصفه السخاويُّ بـ: أعمدة العصر في كثرة التصانيف^(٢).

أما عن سَعَة اطلاعـهـ، فيشهدُ لذلك ما نقله برهان الدين سبطُ ابن العجمي عن ابن الملقن، أنه قال: "أنا نظرت مجلدين من الأحكام للمحب الطبرـيـ في يوم واحد"^(٣).

(١) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ١٢٩-١٣٠.

(٢) الضوء اللمع لأهل القرن التاسع ٦٠٥.

(٣) مقدمة الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ١١٠/١.



- وسأكتفي بذكر عشرين مصنفًا من مؤلفاته؛ يمثل كلُّ واحدٍ منها علمًا من العلوم، وجانباً من فنون العلم، مبتدئاً بمصنفه موضع الدراسة، ثم بالتسعة عشر الباقية مرتبة ترتيباً هجائياً:
- ١- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً.
 - ٢- الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات، وقد حُقِّق الكتاب، وهو الآن في المراجعة الأخيرة بدار الفلاح.
 - ٣- الأشباه والنظائر، وهو مطبوع سنة ١٤٢٧هـ، حققه: حمد بن عبد العزيز الخضيري، ونشرته إداره القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في كراتشي بباكستان.
 - ٤- الإشراف على الأطراف، وهو مفقود، ينظر: كشف الظنون ١٠٣/١.
 - ٥- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، وهو مطبوع سنة ١٤١٧هـ، حققه: عبد العزيز بن أحمد المشيقح، ونشرته دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية.
 - ٦- إكمال تحذيب الكمال، وهو مفقود، ينظر: البدر الطالع ٥٠٩/١.
 - ٧- إنهاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذى، وهو مخطوط، ومنه نسخة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بـالرياض.
 - ٨- إيضاح الارتياح في معرفة ما يشتبه ويتصحّف من الأسماء والأنساب، والألفاظ والكنى والألقاب، الواقعة في تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، وهو قيد التحقيق بدار الفلاح.
 - ٩- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، وهو مطبوع، حققه دار الكوثر، ونشرته دار المجرة بالخبر.
 - ١٠- البلقة في أحاديث الأحكام، وهو مخطوط، ومنه نسخة بالمكتبة الظاهرية، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الملك سعود بـالرياض.
 - ١١- تاريخ بيت المقدس، وهو مخطوط، ومنه نسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بـالرياض.
 - ١٢- تاريخ الدولة التركية، وهو مفقود؛ ينظر: كشف الظنون ٢٨٠/١.
 - ١٣- التبصرة شرح التذكرة في علوم الحديث، وهو مخطوط؛ ومنه نسخة بمكتبة الأزهر بالقاهرة.
 - ١٤- تحرير الفتاوي الواقعية في الحاوي، وهو مخطوط، ومنه نسخة بالمكتبة المصرية.
 - ١٥- التذكرة في الفروع، وهو مفقود؛ ينظر: كشف الظنون ٣٩٢/١.

- ١٦ - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، وهو مطبوع سنة ١٤٠٦ هـ، حقيقه: عبد الله بن عساف اللحياني، ونشرته دار حراء بمكة المكرمة.
- ١٧ - تحرير أحاديث (مختصر منتهي السُّؤل والأَمْل في علمي الأَصْوَل والجَدْل)، وهو مفقود؛ ينظر: كشف الظنون ١٨٥٣/٢.
- ١٨ - تحرير أحاديث (منهاج الأَصْوَل) للبيضاوي، وهو مفقود؛ ينظر: البدر الطالع ٥٠٨/١.
- ١٩ - تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار، وهو مفقود؛ ينظر: البدر الطالع ٥٠٨/١.
- ٢٠ - تصحيح المنهاج، وهو مفقود؛ ينظر: كشف الظنون ١٨٧٤/٢.

ومن خلال أسماء مصنفات ابن الملقن التي ذكرت، تتبيّن الفنون التي كتب فيها؛ من: الحديث، والفقه، والتاريخ، والأصول، وعلم الرجال، والجدل، وغير ذلك.



د - وفاته:

توفي ابن الملقن بمصر ليلة الجمعة لست عشرة ليلة مضين من ربيع الأول لعام أربعين وثمانمائة للهجرة النبوية، عن عمر جاوز الثمانين، فرحمه الله رحمة واسعة، وجعل ما قدمه حجّا له لا عليه؛ إنه سميع مجيب.

ثانياً: كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح

المحتوى والقيمة

كتاب (التوضيح) موسوعةٌ ضخمة، ذات قيمة كبيرة، ويدلُّ على ذلك قولُ أولي النهي: إن شرف العلم بشرف المعلوم، وكتاب (التوضيح) يتناولُ أصحَّ كلامَ بعد كلامِ الله عز وجل بالشرح والدراسة، فهو يعتمد على أصحَّ كتب الأحاديث سنداً، وهو صحيح البخاري -رحمه الله رحمةً واسعة- فنالَ شرفَ المعلوم (حديث النبي ﷺ)، بخدمةِ أصحَّ كتابَ بعد كتابِ الله تعالى؛ وهو صحيح البخاري.

وكتابُ التوضيح أيضًا يُعد من الأصول والمصادر الأساسية لكتَّيرٍ من الكتب المعاصرة له والتاليةُ بعده، فقلَّما تجدُ شارحاً للحديث إلا وقد أفادَ من هذا الشرح ونقلَ عنه.

ولنا في كتاب (فتح الباري) لتلميذه الحافظ ابن حجر -الذي قيلَ عنه: لا هجرة بعد الفتح- خير دليل! فإنَّ الفتح قد ملأ الدنيا، وسارت به الركبانُ إلى يومنا هذا.

فتارة يُصرح ابنُ حجر باسم ابن الملقن، وتارةً يقولُ: قال شيخُنا. وقد تعرَّضنا لشيءٍ من ذلك في مبحث: (تأثير آرائه فيمن جاء بعده).

كما أنَّ لكتاب التوضيح مزيَّةً؛ وهي: حفظُ بعض ما فقدَ من الكتب، فمن أمثال ذلك ما يُعزَّ إلى كثيرةً؛ مثل: شرح البخاري لـ(مُعْلِطَايِّ)، وشرح البخاري لـ(ابن التين)، وغيرهما، وسيُمُرُّ بنا ذلك لاحقاً في: مصادرِه من الكتب.

أما من ناحية المحتوى: فهذا الشرح بحرٌ جُيُّيٌّ مختلِّجةً أمواجُه، فما إن يذكرُ الحديث إلا يتبعُه بالتشتت من الأسانيد، مُردفاً ذلك ما يُشكِّلُ من الألفاظ والغريب والرجال، ولا يُغفلُ بيانَ ما يُحتاجُ إليه من: الأحكام الفقهية، والأصولية، واللغوية، والنحوية، والصرفية، وكذلك ما يتعلق بالحديث من علم الرجال، والأنساب، والبلدان، والتاريخ، وما إلى ذلك.

مع كون مصنَّفِ الكتاب قد ذكرَ أنَّ المقصودَ من هذا الشرح، يتمثلُ في عشرةٍ أمورٍ، سأوردُها، ثم أتبعُ ذلك بشيءٍ من التعليق على هذه المقاصد؛ قال رحمه الله:

"أحدُها: في دقائقِ إسناده، ولطائفِه."

ثانيةً: في ضبطِ ما يُشكِّلُ من رجاله، وألفاظِ متونه ولغته، وغريبه.

ثالثُها: في بيانِ أسماءِ ذوي الكنى، وأسماءِ ذوي الآباء والأمهات.



رابعها: فيما يختلف منها ويألف.

خامسها: في التعريف بحال صحابته، وتابعهم، وأتباعهم، وضبط أنساجهم، ومولدهم، ووفاتهم. وإن وقع في التابعين أو أتباعهم قدح يسير بيته، وأجبت عنه. كل ذلك على سبيل الاختصار؛ حذرا من الملالة والإكثار.

سادسها: في إيضاح ما فيه من المرسل، والمنقطع، والمقطوع، والمُعْضَل، والغريب، والمتواتر، والآحاد، والمدرج، والمعلل، والجواب عَنْ من تكلم على أحاديث فيه بسبب الإرسال، أو الوقف، أو غير ذلك.

سابعها: في بيان غامض فقهه، واستنباطه، وترجم أبوابه؛ فإنَّ فيه مواضع يتحير الناظر فيها، كإحالة على أصل الحديث ومحرجه، وغير ذلك مما ستره.

ثامنها: في إسناد تعاليقه، ومرسلاته، ومقاطعه.

تاسعها: في بيان مهماته، وأماكنه الواقعة فيه.

عاشرها: في الإشارة إلى بعض ما يُستنبط منه؛ من الأصول، والفرع، والأداب، والزهد، وغيرها، والجمع بين مختلفها، وبين الناسخ والمسوخ منها، العام والخاص، والجمل والمبنى، وتبيين المذاهب الواقعة فيه. وأذكر - إن شاء الله تعالى - وجهها، وما يظهر منها مما لا يظهر، وغير ذلك من الأقسام التي نسأل الله إفاضتها علينا".

هذا ما ذكره ابن الملقن في مقدمة مصنفه، ومنه يفهم مدى تبحر الرجل وشمولية معارفه في العلوم الشرعية واللغوية وغيرها، وإمامته في كثير منها؛ لأن الترجيح والتدقيق والتصحيح - ونحوها من الكلمات التي وردت في كلامه وتحقق في كتابه - من الأمور التي لا تتيسر إلا للأئمة الكبار من العلماء في كل علم وشأن.

ثالثاً: الحديث النبوى وأثره في التقعيد النحوى

تبقى مسألة الاستدلال بالأحاديث النبوية على القواعد النحوية سجالاً بين أهل العلم، فصَوْلَةُ صائلٍ تُبَرِّزُ جانِبَّاً، وأخْرَى تُدْحِضُ جانِبَّاً آخَرَ، وما كان من الباحث -بعد أن اطلع على بعض ما كُتِبَ في هذه المَسَأَلَة^(١)- إلا أن يُدركَ أنَّ الْعِلْمَ أَحَدٌ وَعَطَاءٌ بَيْنَ أَهْلِهِ بِالْحَسْنَى، ومحاولة للترجيح بالدليل؛ فحاولَ الترجيحَ بين الأقوال حسبَمَا يُظَهِّرُ لَهُ.

ومن هنا أُستعرضُ جوانبَ المَسَأَلَةِ، وأذكُرُ أَبْرَزَ مَا قيلَ فِيهَا، مختصرًا مَا أَمْكَنَ.

انقسم النحويون، حيالَ الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية؛ إلى ثلَاث طوائف:

أولاًها- طائفةُ أجازت الاستشهادَ بلا قيود، ما دامَ النَّصُّ هو قولَ خيرِ البشرية ﷺ؛ إذ هو أَفَصَحُ العربُ، وكانَ مَنْ يَذَهَّبُ إِلَى ذَلِكَ: الفارسيُّ، والستهيليُّ، وابنُ خروفَ، وابنُ مالك.

ثانيها- طائفةٌ مَنَعَتْ الاستشهادَ بالحديث الشريف على القواعد النحوية مطلقاً؛ وكان

(١) قضية الاستشهاد بالحديث النبوى على إثبات القواعد النحوية تستلزم من كل باحث الاعتراف بثلاثة أمور: أحدهما: فضل من سبقه من العلماء، واحترام وجهة نظرهم.

ثانيها: تلاطم الأمواج واحتلاجها وكثرة المصنفات فيها، بله الآراء المنشورة في الكتب والرسائل العلمية.

ثالثها: أن من أهداف البحث العلمي اختصار المطول، كما أن تكرار كلام الآخرين لا يزيد البحث العلمي إلا تورُّماً - أي: ليس كل بيضاء شحمة - خصوصاً إن لم يُرافِقه إبداء وجهة نظر، أو محاولة الوصول إلى نتيجة، أو انتهاج منهج جديد حيال هذه القضية.

وما مضى آخر الباحث أمرين:

أحدهما: أن يعرض القضية بأسلوبه مختصرًا ما أمكنه الاختصار، مُرْدِفًا ذلك بذكر بعض الأمور التي قد يكون لها بعض الأثر -فيما يراه- بإذن الله.

ثانيهما: أن يذكر المصادر التي اطلع عليها جملة واحدة؛ مخافة إثقال كاهل النص بكثرة الإحالات، ما دام الكلام في هذه القضية مكتوبًا منشورةً، وذكرها حسب الترتيب المُحاجي:

الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ٥، الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف عند ابن عقيل ٢٤، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر العربي عند العرب ٩٤، الاقتراح في أصول النحو وجدله ٩٦، الحديث النبوى في النحو العربي ١٣٣، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٣-١٢، السير الحيثى إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ٦٣، القضايا النحوية والصرفية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦٤-٦٣، الكفاية في علم الرواية ١٧٧، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٦.



من أسباب امتناعهم عن الاستشهاد بالحديث الشريف: فُشُّ اللحن بدخول الأعاجم في الإسلام، مع إجازة العلماء روایة الحديث بالمعنى، فيصعب التيقن من أنَّ ما ورد في الحديث هو من ألفاظه ﷺ، ومن يُمثل هذه الطائفة: ابن الصائع، وأبو حيَان الأندلسي.

ثالثها- طائفة انتهت منهجاً وسطاً -لا هي إلى الأخذ المطلق أقرب، ولا إلى المنع المطلق أقرب؛ إذ كان منظورُهم لهذه المسألة مبنياً على غلبة الظن بأنَّ ما ورد في حديثٍ ما هو من قوله ﷺ لفظاً؛ مما ترجَّح لديهم أنه رُوي باللفظ فإنه يُستدل به، وما لم يكن كذلك فلا، وكان مَن سار على هذا النهج: الشاطبيُّ.

وبعد القراءة والتأمل لأبرز ما دار حول القضية من اتجاهاتٍ متعددةٍ وآراءٍ مترافقَة أو متخالفة، انتهى الباحثُ إلى أمرتين:

أحدُهما: دراسةُ أسبابِ منع الاحتجاج بالحديث الشريف، والاحترازاتِ التي وضعها العلماءُ فيما رُوي بالمعنى، وستكون هذه الدراسة موجزة.

الثاني: إبداءُ الرأي في هذه القضية من خلال ما وقف عليه الباحثُ من الأدلة. وليس من موضوعِ حديثنا مسألةُ الحديث الموضوع أو الضعيف ونحوه مما لم يثبتُ أنه حديثٌ، فهو ليس محلَّ خلافٍ أنه لا يُستشهدُ به.

وإنما الكلامُ عن الأحاديثِ الصحيحة الثابتة عند أهل الحديث في كتبه المعتمدة. أولُ أسبابِ رفض الاستشهاد بالحديث: دخولُ الأعاجم الإسلام، ومشاركتُهم في روایة الحديث مع تفشي اللحن بعد الصدر الأول من الإسلام، ويبدو أن هذا الكلام لا يؤخذُ على إطلاقه؛ لأن الواقع يخالفه، وكثيرٌ من علماء العربية أيضًا ليسوا من أصول عربية، وكذلك العلوم الأخرى، فمن دخل الإسلام تعلم العربية ووصل فيها إلى ما يكفي للمشاركة في العلم روایة ودراية، ولهذا يبدو للباحث أن هذا السبب لا يُعد مانعاً من الاستشهاد بالحديث، خاصةً مع حرص كل مسلم على نقل الكلام بلفظه، خاصةً كلامَه ﷺ الذي اعنى به المسلمون عنايةً خاصةً؛ حرصاً عليه وخوفاً من الكذب الذي حذر منه في مثل قوله: (من كذبَ على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ^(١).

(١) صحيح البخاري ٣٣/١، صحيح مسلم ١٠/١.

وإن قيل: إن أئمَّةَ النحو القدماء لم يستشهدوا بالأحاديث النبوية، فهذا القول خطأً بهذا الإطلاق؛ فقد كتب غير واحد من العلماء والباحثين مبيناً استدلالَ القدماء بالحديث؛ على تفاوتِ بينهم، وأسبابُ ذلك مذكورةٌ في الكتب التي أحْلَتُ إليها سابقاً.

ولو كان ذلك صواباً فِيمَكُنُ القولُ بأن عدم الاستدلال لا يعني الرفض؛ إذ من المعروف في الأصول الفقهية والعلمية: أنه لا يُنْسَبُ إلى ساكت قولٌ، وأن السكوت لا يُقْدَمُ على التصريح.

ولا يغيب عن ذي لبٍ أن في الشعر أبياتاً مصنوعةً، وأن في بعضها لحنًا، وألفاظاً مختلفة للبيت الواحد، وبعضُ قائلها أعاجمُ، وبعضُها مجهولٌ قائله، لكنَّ ذلك لم يمنع من الاستشهاد بالشعر جملةً واحدة.

وختلاصُ ما تبيَّنَ لي من دراسة الموضوع هو: جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية إذا استوفى شروط الاحتجاج.



القسم الأول

دراسة المسائل، وفيه فصول:

الفصل الأول: مسائل الأسماء

الفصل الثاني: مسائل الأفعال

الفصل الثالث: مسائل الحروف

الفصل الأول:

مسائل الأسماء، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأسماء المبنية

المبحث الثاني: الأسماء المعربة



المبحث الأول: الأسماء المبنية

وفيه مسائل:

مسألة

استعمال (من) و(ما) الموصولتين للعاقل وغير العاقل

في قوله تعالى: "... وَجَنَّبَ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا..."^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (ما رزقنا)، أي: شيئاً رزقنا؛ لأن المشهور أن (ما) لِمَا لا يعقل، و(من): لمن يعقل، وإذا كانت (ما) بمعنى شيء وقعت على من يعقل وما لا يعقل، وقيل: تكون لمن يعقل، والمعروفُ الأول"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن هنا أن (ما) الموصولة تكون لـما لا يعقل ولمـن يعقل، وأن (من) لـمن يعقل،

وبيان المسألة كما يلي:

اشتهر عند النحوين أن (من) الموصولة يراد بها من يعقل، ولا يجوز أن يعبر بها عمما لا يعقل، إلا إذا نزل منزلة من يعقل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآئِرَةٍ مِّنْ مَّا يَعْلَمُ فَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِه﴾^(٣)، فعبر عن غير العاقل بـ(من) لتنزله منزلة العاقل.

ومنه قول الشاعر^(٤):

أَسِرْبَ الْقَطَّا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَةً لَعَلَّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
وزعم قطرب أن (من) تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَزِيقَيْنَ﴾^(٥)، وذكر ابن السراج أن هذا القول غير مرضي؛ إذ

(١) صحيح البخاري /٤٠، باب التسمية على كل حال وعند الواقع.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ٣٣٣/٢٩.

(٣) النور: ٤٥.

(٤) البيت من الطويل بخون ليلي في ديوانه ٩٧، وينسب لعباس بن الأحنف في ديوانه ١٤٣، وينظر: شرح الكافية الشافية /٢٧٧، شرح التصريح /١٥٥.

(٥) الحجر: ٢٠.

لا دليل عليه، ولا مُحِجٌّ إِلَيْهِ^(١).

وأما (ما) الموصولة فـيُراد بها غير العاقل، وقد يُعبر بها عن العاقل، والمبهِّم أمرٌ.
ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكُمْ حُوَّا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾^(٢)، فـغير في الآية عن العاقل
بـ(ما)، ومنه أيضًا قوله: انظر إلى ما ظهر، أي شيء هو؟^(٣). وذكر خالد الأزهري^(٤) أن (ما)
في أصل وضعيتها تكون للعقل وحده، والقول المعروف الأول^(٥).

أما إذا احتلط جنسٌ من يعقل بما لا يعقل؛ فيجوز أن يُعبَر بـ(من) تغليبيًّا للأفضل، وبـ(ما):
لأنها عامة في الأصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ وَمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾^(٦)، وكذلك قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٧).

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في قوله:

كُفَانٍ وَخُصُّصٌ (مِنْ) يُنْدِي عَقْلَ وَ(مَا)	وَ(مِنْ) وَ(مَا) لِكُلِّ مَا مَضَى هُمَا
مِنْهُ وَذُو الْإِهَامِ حَيْثُ مَثَلًا	تَعْمُمُ، وَالْأَوْلَى بِهَا الَّذِي خَلَّا
فِي أَنْ يَجْعَلَ يَوْمَ مِنْهُمَا بِمَا اتَّفَقَ	وَعِنْدَ الْاخْتِلاطِ خُرُورٌ مِّنْ نَطْقٍ
شَابَهُ كَذَّا إِذَا بِهِ فُرِّنٌ ^(٨)	وَ(مِنْ) أَجِزْ فِي غَيْرِ مِنْ يَعْقِلُ إِنْ

وأما ما ورد في الحديث؛ وهو "ما رزقنا"، وبعض الشرح جعل (ما) مـن يعقل؛ لأنـها بـمعنى
شيء^(٩)، والتـقدير: "شيئاً رـزقنا"، وقد تكون لما لا يـعقل مع كـونـها بـمعنى شيء؛ لأنـ المعنى لا
ينافي ذلك، وـمنـهم مـن جـعلـها مـوصـولـة، وـليـست بـمعنى شيء^(١٠).

(١) الأصول في النحو ٢/١٣٥.

(٢) النساء: ٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٧٧.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/١٥٧.

(٥) المقتضب ٢/٥٠.

(٦) النور: ٤١.

(٧) الحـديـد: ١.

(٨) شرح الكافية الشافية ١/٢٧٧.

(٩) التـوضـيـح لـشـرحـ الجـامـعـ الصـحـيـحـ ٤/٧٨، إـرشـادـ السـارـيـ ٨/٦٩.

(١٠) عمدة القاري ٢/٣٦٦.



وبعد بيان ما سبق؛ يتضح أنَّ ابن الملقن قد سار على ما هو مقرَّرٌ عند النحويين، وكان هدفُه بيانَ أنَّ (ما) هنا في الحديث شاملةٌ للدلالة على العاقل ولو باعتبارِ ما يكون، فهو هنا يفيدُ من الحكم النحوي في بيانِ ما ورد في الحديث النبوي، والله أعلم.

مسألة

(ما) الاستفهامية، وزيادة هاء الوقف عليها عند الوقف

في قول موسى السعيلاني: "أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن"^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (ثم ماذا)، وفي رواية (ثم مه)، وهي (ما) الاستفهامية، لـمـا وقف عليها زاد هاء السكت"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن روایتين لاسم الاستفهام (ما)، وبيان ذلك فيما يلي:

١ - أما رواية اسم الاستفهام (ماذا) فتحتمل ثلاثة أوجه: أحدها - أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم إشارة، وثانيها - أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم موصولاً، وثالثها - أن يكون المجموع اسمًا واحدًا للاستفهام^(٣)، وهذا الأحյى منزلة قول العرب: عمّاذا تسأله؟ وقد بيّن سيبويه أن ذلك لو كان لغواً لما قالته العرب^(٤).

٢ - وأما رواية (مه)^(٥)، فـ(مه) أصلها (ما) الاستفهامية، لكن حُذفت ألفها، ولحقت الميم الميم هاء السكت^(٦)، وهذا الحذف قليل؛ لكونها في غير موضع الجر؛ إذ لو كانت في موضع جر للزم حذفها؛ وذلك أنها إذا اتصل بها حرف الجر اعتمدت عليه، فالجائز والمحرر منزلة الكلمة واحدة، بخلاف موضع الرفع والنصب؛ فإنها تبقى على حرف واحد عند الحذف؛ ولذلك لم يحذفوها^(٧).

(١) صحيح البخاري ٩٠/٢، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٥/١٠.

(٣) الجنى الداني ٢٤٢.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢.

(٥) صحيح مسلم (١٥٧).

(٦) المفصل ٤٤٥، نتائج الفكر في النحو ١٥٣، شافية ابن الحاجب ٤/٤٧٩.

(٧) نتائج الفكر في النحو ١٥٣، شافية ابن الحاجب ٤/٤٧٩.



قال ابن مالك:

وَمَا فِي الْاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرْتُ حُذِفَ^(١)

وبعد بيان المسألة، يظهر أن (ماذا) و(مه) يستعملان استفهاماً بمنزلة الشيء الواحد؛ إذ لا فرق بينهما؛ إذا كان مجموع (ماذا) اسماً واحداً للاستفهام، وأصل (مه): (ما) الاستفهامية.

(١) ألفية ابن مالك .٧٢

مسألة

الرفع والنصب للمنادى العلم المعرفة

في قوله اللهم: "... يا معاذ بن جبل، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك..."^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (يا معاذ بن جبل)، أما (ابن) فمنصوب قطعاً، ويجوز في (معاذ) النصب والرفع، واختار ابن الحاجب النصب على أنه تابع لـ(ابن)، فيصيران كاسِم واحد مركبٌ كأنه أضيف إلى (جبل)، والمنادى المضاف منصوب قطعاً، واعتراضه ابن مالك فقال: الاختيار الضم؛ لأنه منادٍ علمٌ، ولا حاجة إلى إضمار"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن الوجه الإعرابي لـ(ابن) إذا كان بين عَلَمِين، وعرض لرأي النحويين في المنادى الموصوف بـ(ابن)، ثم ذكر الحكم الإعرابي للمنادى المضاف، وبيان ذلك فيما يلي: أجمع النحويون على أن المنادى العلم المفرد يُعنى على ما يُرفع به، ويكون في محل نصب بتقدير أدعوه^(٣)، أما إذا وصف العلم المفرد بـ(ابن) فالنحويون في ذلك على أقوال: فمنهم من يجيز نعته؛ فيكون إما برفع المنادى أو نصبه؛ ففي مثل: (يا زيد بن عبد الله)، يرى المبرد أن الأحوذ رفع زيد، فتقول: (يا زيد)، وقال ابن مالك: (إن ذلك هو القياس)^(٤). ويرى جمهور البصريين وأبا كيسان أن الفتح أكثر في كلام العرب^(٥). ويرى الرمخشري تختتم الفتح في المنادى إذا وقع (ابن) بعده وهو بين عَلَمِين، واعتراض على ذلك ابن الحاجب بأن الفتح ليس بمحتمٍ، وإنما الفتح أَفْصَحُ، مع جواز الضم^(٦).

ومنهم من يرى الجواز مع أن القياس خلافه؛ كأبي علي الفارسي؛ وذلك في قوله: "والدليل

(١) صحيح البخاري ٣٧/١، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهة أن لا يفهموا.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٣٣/٢٩.

(٣) الكتاب ١٨٢/٢، المقتضب ٢٠٢/٤، الإنصاف ٣٢٦/١، الارتفاع ٤/٢١٧٩.

(٤) المقتضب ٢٣٢/٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥٤٩/٧.

(٥) الارتفاع ٤/٢١٨٧، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥٤٩/٧.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٩/٢.



على جواز وصف المفرد المضموم في النداء، وإن كان قد وقع موقع ما لا يُوصف من حرف الخطاب...^(١)

ومنهم من يمنع نعت المنادى المبنيّ مطلقاً، كالأصمعي وقوم من الكوفيين، لكن السماع والقياس يقتضيان جوازاً ذلك؛ أما السماع فقد سمع عن العرب: (يا زيد بن عمرو)، فلو نصب (ابن عمرو) بفعلٍ مقدرٍ لكان جملةً مستأنفة، فبقاوتها بالنصب دلالةً أنها صفةٌ لزيد، وأما القياس فلأنَّ مشابهة المنادى للضمير عارضةٌ، فمتى قضى الدليل ألا تعتبر مطلقاً، كما لم تُعتبر مشابهُ المصدر لفعل الأمر في نحو: (ضربياً زيداً)، لكنَّ العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحساناً، فلم يُرَد على ذلك، واتفاقُ العرب على الرفع في (أيها الرجل) دليلٌ على أنه للإتباع، إذ لو كان للقطع لجاز النصب^(٢).

وحركةُ النون في (ابن) منصوبةٌ قطعاً عند البصريين والرخثري^(٣)، وبهذا كتبها ابن الملقن؛ لأنَّه لما كثُر في كلامهم الوصف بـ(ابن) أكثر من غيره، صارت الصفة مع الموصوف في حكم الكلمة واحدة، وذلك عند إضافته إلى العلم.

ويرى سيبويه رفع النون إن يجعل المنادى تابعاً لـ(زيد)؛ لكونها معه كاسم واحد بحذف التنوين، وذلك في مثل: (هذا زيدُ بْنُ عبدِ الله)، وتحمَّل على النصب إن لم يجعل كاسم واحد^(٤).

أما المنادى المضافُ، فأجمع النحويون على نصبه^(٥).

هذا تلخيصُ ما ذكره النحويون حول المسألة حسبَ اطلاقي، ومنه يتبيَّنُ بعد الدراسة سَعَةُ اطْلَاعِ ابنِ الملقن، وملكتُه العلمية.

(١) الإيضاح العضدي .٢٣٠

(٢) الكتاب ١٨٤/٢، الارتفاع ٤/٢١٨٥، شرح تسهيل الفوائد ٣/٣٩٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد .٣٥٤٩/٧

(٣) المفصل في صنعة الإعراب ٨٨، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/٣٥٥٠.

(٤) الكتاب ٢٠٤/٢

(٥) الكتاب ١٨٢/٢، المقتضب ٤/٢٠٢، الارتفاع ٤/٢١٨٥

مسألة

انفصال ثاني الضميرين مع إمكان الاتصال

في قول هرقل لأبي سفيان: "... فكيف كان قتالكم إيّاه؟"^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (فكيف كان قتالكم إيّاه؟) فيه انفصال ثانية الضميرين، والاختيار أن لا يجيء المنفصل إذا تأتى بجيء المتصل"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن حال الضمير الثاني، وأن مجئه متصلةً مقدمًا على انفصالة، ما لم يمنع من ذلك مانع، وبيان ذلك فيما يلي:

الأصل في جيء الضمائر أن لا يؤتى بالضمير المنفصل إلا عند تعذر المتصل؛ لكونه أخصر وأوضح، ولا يحدث معه لبسٌ بيهُ المراد، وأما الضمير المنفصل فقد يحدث لبساً في بعض الكلام؛ ففي مثل: (إياك أخاف) قد يفهم أنه يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه، أو أنه يريد تحذيره من شيء، وإعلامه بأنه خائفٌ من ذلك الشيء^(٣)، ولو قيل: (أخافك) بالضمير المتصل لما وقع ذلك الإشكال، قال ابن مالك^(٤):

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأَتَى أَنْ يَجِيءُ الْمُتَنَصِّلُ

وقال في الشواهد: "إذا علمت هذه القاعدة لزم أن يعتذر عن جعل منفصل في موضع لا يتعدُّ فيه المتصل"^(٥).

ومن ثم فإن وقوع المنفصل موقع المتصل يحمل على أحد وجهين؛ أحدهما: الضرورة، نحو قول الشاعر^(٦):

(١) صحيح البخاري ٨/١، باب بدء الوحي.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٩٣/٢.

(٣) الكتاب ١/٢٧٧، المقتضب ١/٢٦١، شرح الكافية الشافية ١/٢٣٠، شواهد التوضيح ٧٨.

(٤) ألفية ابن مالك ١٣.

(٥) شواهد التوضيح ٨٣.

(٦) نسب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٦٦، الخصائص ١/٣٠٨، ونسب للفرزدق في ديوانه ١٩٠، ما يجوز للشاعر



بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ
إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^(١)

وثانيهما: تعذر استعمال الضمير المتصل، كأنه صاره (إنما) مثلاً، ومنه قول الشاعر^(٢):

أَنَا الْذَّائِدُ الْحَامِيُ الْذَّمَارَ وَإِنَّا
يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَاهِنَا أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٣)

أو أن يؤخّر عامله، ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٤)، أو أن يكون بعد (إلا)، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٥).

ويرى الزمخشري أن انفصال ثاني الضميرين أكثر من اتصالهما^(٦)، وقال الكرماني: ("قتالكم إياها" أفعى من "قتالكموه"، فلذلك فصّله)^(٧)، وقال العيني: (الصواب معه)^(٨)، وربما حمل ذلك على الكثرة دون الالتفات إلى كون المتصل أخصّ في الكلام، وأبعد عن اللبس، كما ذكرنا سابقاً.

وبعد عرض المسألة يتضح أن ابن الملقن قد سار على الأصل الذي من أجله وضع الضمير.

— — —

من الضورة ٢٧٩، الإنصال ٥٧١/٢، الخزانة ٥٠٩/٢٩٠.

(١) البيت من البسيط، ذكر بألفاظ مختلفة؛ منها: بالوارث الباعث الأموات...، الباعث الناس والأموات...، بالباعث الوارث الأموات، الخصائص ١/٣٠٨، ما يجوز للشاعر من الضورة ٢٧٩، شرح الكافية الشافية ٥/٩٤، هـ الموامع ١/٢٤٦.

(٢) نسب لفرزدق في ديوانه ٤٨٨، الجنى الدياني ٣٩٧، شرح شافية ابن الحاجب ٤/٧٩، ونسب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٨٦.

(٣) البيت من الطويل، ذكر بألفاظ مختلفة، منها: أنا الذائد الحامي الديار...، أنا الضامن الراعي عليهم وإنما...، الجنى الدياني ٣٩٧، شرح التصريح ١/١٠٩، شرح شافية ابن الحاجب ٤/٧٩، المسائل التحوية، د. ناهد العتيق .٢٦٥/١

(٤) الفاتحة: ٥.

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب .١٧٠

(٧) الكواكب الدراري ١/٥٦.

(٨) عمدة القاري ١/٩٢.

مسألة

توكيد المتصل المنصوب بالمنفصل المرفوع

في قول علي عليه السلام: "بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير" ^(١).

قال ابن الملقن:

"قول علي عليه السلام: بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد، أكَّد الضمير المنصوب بـ(أنا)، كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنَ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَلَدًا﴾ ^(٢) وقيل: لا يُؤكَد بها ضمير المنصوب؛ لأنها في موضع رفع، ولا يُؤكَد المنصوب بالمرفوع، ويكون (أنا) في الآية فاصلةً على هذا؛ مثل: ﴿هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ ^{(٣)(٤)}.

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن قولين للعلماء حول تأكيد الضمير المتصل المنصوب بالمنفصل المرفوع، وبيان ذلك فيما يلي:

اختلاف العلماء حول جواز تأكيد الضمير المتصل المنصوب بالمنفصل المرفوع على قولين: أحدهما: جواز التأكيد بالمنفصل المرفوع مطلقاً ^(٥)، قال الزمخشري: "... وأما المنصوب والمحرور فيؤكَدان بغير شريطة..." ^(٦).

وقال ابن مالك: "ولك أن تؤكَدَه بضمير الرفع المنفصل، مرفوعاً كان المؤكَد، أو منصوباً، أو مجروباً... وقد دلتُ على هذا بقولي:

وُضْمَرَ الرَّفْعُ الَّذِي قَدِ انْفَصَلَ
أَكَّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ" ^(٧)

وثانيهما: منع تأكيد المتصل المنصوب بالمنفصل المرفوع؛ وذلك أن الضمير المنفصل أصله

(١) صحيح البخاري ٤٥/١، باب غزوة الفتح.

(٢) الكهف: ٣٩.

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢١/٤١٩.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ٤٦، شرح الكافية ٣/١١٨٦، الارشاف ٤/٩٥٩، المقاصد الشافية ٥/٣٨.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب ٤٦.

(٧) شرح الكافية ٣/١١٨٦.



للمرفوع دون المنصوب والمحرور^(١)، وأن المشهور من كلام العلماء في التوكيد أنه لا يكون إلا بما يوافقه من رفع أو نصب أو جر^(٢).

وإذا أردنا تأكيد المتصل المرفوع أو المنصوب أو المحرور احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصلاً في الأصل إلا ضمير الرفع، فتأتي استعماله مع الجميع -مع اختلافها في الوضع؛ إذ عامل الرفع ليس بلفظي، والمنصوب والمحرور لا بد لهما من عامل يعمل فيهما - فربما كان المنع لمخالفته للمشهور من كلام العلماء ولتأكيده المنصوب بالمرفوع^(٣).

وأما الآية: ﴿إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدًا﴾^(٤) التي استدل بها ابن الملقن على جواز تأكيد الضمير المتصل المنصوب بالمنفصل المرفوع، فقد اختلف المعتبرون في ضمير الرفع (أنا) فيها على قولين؛ فمنهم من قال: إنه ضمير تأكيد^(٥)، وشرط الفراء أن تكون (أقل) مرفوعة^(٦).

ومنهم من قال: إن (أنا) ضمير فصل^(٧)، والفصل يُعد ضرورة من التأكيد^(٨)، وقد نص سيبويه على ذلك^(٩)، ويرى ابن الحاجب أنه غير ما ذكر؛ لأنه ليس بلفظي ولا معنوي؛ إذ ألفاظه مخصوصة^(١٠).

(١) شرح المفصل ٤٣/٣، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٥٧/١، الارتشاف ١٩٦٠/٤، المقاصد الشافية ٣٨/٥.

(٢) الأصول في النحو ١٩/٢، نتائج الفكر في النحو ٢١٦.

(٣) نص على هذا الرأي ابن الملقن عند شرحه للحديث، ولم أعثر على هذا الرأي -حسب اطلاعي- وإنما استنتجت ما يمكن أن يقال في المنع.

(٤) الكهف: ٣٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢، إعراب القرآن للباقيولي ١٣٨، التبيان في إعراب القرآن ٨٤٨/٢، معنى الليث ٦٤٣/١.

(٦) معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢.

(٧) الكتاب ٣٩٢/٢، معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢، التبيان في إعراب القرآن ٨٤٨/٢، شرح الكافية ٢٤٢/١، معنى الليث ٦٤٣/١.

(٨) المفصل ١٧٢، الإيضاح في شرح المفصل ٤٧١/١.

(٩) الكتاب ٣٨٩/٢.

(١٠) أمالى ابن الحاجب ٣٠٣/١، البرهان في علوم القرآن ٤٠٩/٢.

وأما الآية الثانية: ﴿هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾^(١) فلا خلاف حول ما استدلّ به ابن الملقن من أن (هو) ضمير فصل^(٢).

(١) المزمل: ٢٠

(٢) الكتاب ٣٩٢/٢، معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢، التبيان في إعراب القرآن ٨٤٨/٢، شرح الكافية ٢٤٥/١، مغني الليب ٦٤٣/١.



مسألة

أسماء الأفعال والأصواتُ بين البناء والإعراب

في قوله الكتاب للحسن تَعَلِّمُهُ: "كَحْ كَحْ؛ لِيَطْرُحُهَا"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله للحسن: كح كح، هو ردغ للصغار وزجر. وقال الداودي: هي معربة، ومعناها: بئس، وفيها ثلاثة أوجه:

فتح الكاف وتنوين الخاء؛ كذا في رواية أبي الحسن، ثانيها: بكسر الكاف وإسكان الخاء في رواية أبي ذر، ثالثها: كسر الكاف وتشديد الخاء في بعض نسخ المروي"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن معنى كلمة (كح) باعتبارها كلمةً عربية، وباعتبارها معربةً، وأورد رواياتٍ ثلاثةً، وبيان ذلك فيما يلي:

يختلف معنى الكلمة (كح) باختلاف كونها عربيةً أو معربةً - ومعنى المعرب: (ما تفوه به العرب على منهاجها، تقول عربته العرب وأعريتها أيضاً)^(٣) - فإن قيل بأنها عربية^(٤) أصبح معناها: ردغ الصغير وزجره عن كل مستقدر^(٥)، وإن قيل إنها معربة - كما عند الداودي^(٦) وغيره^(٧) - صار معناها: بئس^(٨)، ويمكن الجمع بين المعنيين في كونهما ذمًا لما يُستقدر.

(١) صحيح البخاري / ١٢٧ / ٢، باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح / ١٠ / ٥٧٧.

(٣) الصلاح / ١ / ١٧٩.

(٤) فتح الباري / ٣٥٥ / ٣، إرشاد الساري / ٧٦ / ٣، تاج العروس / ٣٢٨ / ٧، نيل الأوطار / ٤ / ٢٠.

(٥) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم / ٣٣٩، الفائق في غريب الحديث / ٣ / ٢٤٨، مشارق الأنوار على صحيح الآثار / ١ / ٣٣٧، القاموس المحيط / ٢٤٨، ٢٥٨، تاج العروس / ٢٢٥ / ٧، المعجم الوسيط / ٨.

(٦) هو: أحمد بن نصر، أبو جعفر الأزدي الداودي للملكي الفقيه، له كتاب الإيضاح في الرد على البكري، والنصيحة في شرح البخاري، ت: ٤٠٢ هـ، وترجم له في: تاريخ الإسلام / ٥٦ / ٢٨، التوضيح لشرح الجامع الصحيح / ١ / ١٠٣، معجم المؤلفين / ٢ / ١٩٤.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر / ٤ / ١٥٤، الموارى على أبواب البخاري / ١ / ١٨١، القاموس المحيط / ٧٧٧، فتح الباري / ١ / ١٧٨، إرشاد الساري / ٣ / ٧٦، تاج العروس / ٣٢٨ / ٧.

(٨) إكمال للعلم بفوائد مسلم / ٣ / ٦٢٤، شرح النووي على مسلم / ٧ / ١٧٥.

وقد اقتصر ابن الملقن على ثلاثة أوجه لكلمة (كخ) وهي: كـخ، وـكـخ، وكـخ^(١)، وإن كان شرائع الحديث قد أوردوا أكثر من ذلك؛ ومنه:

(كـخ) بكسر الكاف وكسر الخاء بالتنوين.

(كـخ) (وكـخ) بفتح الكاف وسكون الخاء مخففة وثقيلة.

(كـخ) و(كـخ) بفتح الكاف وكسرها وكسر الخاءين بلا تنوين^(٢).

أما كـوـهـا من أسماء الأفعال أو من أسماء الأصوات؛ فـمـنـ النـحـوـيـنـ مـنـ جـعـلـهـاـ مـنـ أـسـمـاءـ الـأـفـعـالـ^(٣)؛ لـنـيـاـبـتـهـاـ عـنـ الـفـعـلـ (ـاتـركـ)، وـلـعـدـمـ تـأـثـرـهـاـ بـالـعـوـاـمـلـ، وـلـيـسـتـ فـضـلـةـ، قـالـ اـبـنـ مـالـكـ^(٤):

مـاـ نـابـ عـنـ فـعـلـ كـشـتـانـ وـصـةـ هـوـ اـسـمـ فـعـلـ وـكـذـاـ أـوـهـ وـمـةـ
وـمـنـهـمـ مـنـ جـعـلـهـاـ مـنـ أـسـمـاءـ الـأـصـوـاتـ^(٥)، لـكـوـنـهـاـ خـطـابـ ماـ هوـ فيـ حـكـمـ ماـ لـاـ يـعـقـلـ مـنـ
صـغـارـ الـآـدـمـيـنـ، قـالـ اـبـنـ مـالـكـ^(٦):

وـمـاـ إـبـهـ خـوـطـبـ مـاـ لـاـ يـعـقـلـ مـنـ مـشـبـهـ اـسـمـ فـعـلـ صـوـتاـ يـجـعـلـ
كـذـاـ الـذـيـ أـجـدـىـ حـكـاـيـةـ كـفـبـ

والحق أن أسماء الأفعال والأصوات متواхية؛ لأنهما جـمـيـعـاـ مـزـجـوـرـ بـهـمـاـ^(٧)، والـذـيـ يـتـبـيـنـ مـنـ
ظـاهـرـ الـحـدـيـثـ أـنـهـاـ اـسـمـ صـوتـ؛ وـذـاكـ لـقـولـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ^(٨) [تـبـيـنـهـ: "ـلـيـطـرـحـهـاـ"، وـالـمـخـاطـبـ بـهـاـ صـغـيرـ]

(١) الجامع الصحيح ١٢٨/٢، ر بما اقتصر على ذلك بناء على حركة الحرف الأخير، ولو ذكر ما للحرف الأول من حركات لأصبحت ستة أوجه، هذا مع إغفاله لكسر الخاء بلا تنوين، مع فتح وكسر الكاف.

(٢) فتح الباري ١٧٨/١، ٣٥٥/٣، الديباج على شرح مسلم بن الحجاج ١٧٠/٣، إرشاد الساري ٧٦/٣، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ١٢٩/٣.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٨٧٨/٨، دليل الفالحين بشرح رياض الصالحين ١٢٩/٣.
(٤) ألفية ابن مالك ٥٣.

(٥) شرح الأئمـونـيـ لـأـلـفـيـةـ اـبـيـ مـالـكـ ١٠٤/٣، دليل الفالحين بشرح رياض الصالحين ١٢٩/٣.
(٦) ألفية ابن مالك ٥٤.

(٧) شرح المفصل لابن عبيش ٨٩/٣.

(٨) هو: عبد الرحمن بن صخر الدوسـيـ، أـسـلـمـ عـامـ خـيـرـ، تـوـفـيـ ٥٧ـ لـلـهـجـرـةـ الـبـوـيـةـ، وـتـرـجـمـتـهـ فـيـ: الـاسـتـيـعـابـ فـيـ مـعـرـفـةـ الـأـصـحـابـ ١٧٦٨/٤، الـإـصـابـةـ فـيـ تـميـزـ الصـحـابـةـ ٨٠١ـ، الـأـعـلـامـ لـلـنـزـكـلـيـ ٣٠٨/٣.



السن، وهو الحسن بعيةٌ نهيٌ عن أكل قمر الصدقة.
واختلف في بنائهما وإعرابها، فتبين عند اشتباها بالحرف، كما أوضح ذلك ابن مالك
بقوله^(١):

وَالإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ
كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيِّ حَيْثَنَا
وَكَنِيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا
لِشَبَهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْبِنٍ
وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَئَى وَفِي هُنَّا
تَأْتِيُّ ...
وَتُعَربُ عَنْ تَوْيِنِهَا، أَوْ عَنْ وَقْعِهَا مَوْقَعَ مَتْمَكِنٍ^(٢).

وأما رواية (كَخٍ) بفتح الكاف وكسر الخاء بالتنوين، تُعد (كَخٍ) معربة لا مبنية؛ لدخول التنوين عليها، إذ امتناعه من علامات البناء^(٣)، وأما رواية كسر الكاف وسكون الخاء (كِخٍ)، ورواية تشديدها (كِخٌ)، فمبنيّة؛ لشبهها بالحرف بلزوم النيابة عن الفعل^(٤) إن عُدّت من أسماء الأفعال، أو لشبهها بالحروف المهمّلة إن عُدّت من أسماء الأصوات^(٥).

هذا، وقد أوجب ابن مالك بناء أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في قوله:

وَالرَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ^(٦)

وبعد دراسة المسألة تبين أن (كَخٍ) اجتمع فيها ما يدل على اسم الفعل؛ وهو النيابة عن الفعل، وما يدل على اسم الصوت؛ وهو مخاطبة ما هو في حكم ما لا يعقل من صغير الآدميين، ولكن تبيّن لي أن الأرجح -بحسب اطلاقي- أنها اسم صوت يُعرب ويُعنّي؛ فهي معربة في رواية (كَخٍ)، ومبنيّة في رواية (كِخٍ) و(كِخٌ)، كما سبق ذكره.

(١) ألفية ابن مالك ١٠.

(٢) الكتاب ١/٢٤٣، تسهيل الفوائد وتمكّيل المقاصد ١/٢١٥.

(٣) الكتاب ١/٢٤٣.

(٤) تسهيل الفوائد وتمكّيل المقاصد ١/٢١٢، ٢١٢/١، شرح الأئمّة على ألفية ابن مالك ٣/٤٠.

(٥) شرح الكافية الشافعية ٣/٩٣٧.

(٦) ألفية ابن مالك ٥/٤، شرح الكافية الشافعية ٣/٩٣٧.

مسألة

إضافةُ الاسم إلى ما هو بمعناه في النداء

في قوله الكليل: "يا نساء المسلمات"^(١).

قال ابن الملقن:

"في إعراب (يا نساء) أوجحه ذكرها القاضي عياض^{*}; أصحها وأشهرها: بنصب (النساء) وجرّ (المسلمات) على الإضافة. قال الباقي: وبهذا روينا عن جميع شيوخنا بالشرق، وهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، والموصوف إلى صفتة، والأعم إلى الأخص، ك(مسجد الجامع)، و(جانب الغري)، وهو عند الكوفيين جائز على ظاهره، وعند البصريين يقدرون فيه مخدوفاً؛ أي: مسجد المكان الجامع، وجائب المكان الغري. ويقدّر هنا: يا نساء الأنفس المسلمات أو الجماعات، وقيل: تقديره: يا فاضلات المسلمات، كما يقال: هؤلاء رجال القوم؛ أي: سادتهم وأفاضلهم. ثانياً: رفعهما على معنى النداء والصفة؛ أي: يا أيها النساء المسلمات. قال الباقي: كذا يرويه أهل بلدنا. ثالثها: رفع النساء وكسر التاء من المسلمات على أنه منصوب على الصفة على الموضع، كما يقال: يا زيد العاقل؛ برفع زيد ونصب العاقل. واقتصر ابن التين على أن قال: هو من باب إضافة الشيء إلى نفسه؛ مثل قوله: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾^(٢)...^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن لـ(نساء) وما بعدها: أوجحه إعرابية ثلاثة، وبيان ذلك فيما يلي:
 أجمع النحويون على جواز كون (نساء) منادى مضافاً، وكوئلها نكرة مقصودة.
 فإن قيل: إنها منادى مضاف، فبنصب (نساء) وإضافة (المسلمات) إليها، بيد أن النحوين اختلفوا في جواز إضافة الشيء إلى نفسه.
 فالبصريون لا يجيزون ذلك، ويقدرون فيما ورد من ذلك مخدوفاً؛ ك(مسجد المكان

(١) صحيح البخاري ١٥٣/٣، باب إذا قال المكاتب: اشتري وأعتقني فاشتراه لذلك.

.٩: ق.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٧٥/١٦



الجامع).

وتقديرهم في هذا الحديث: يا نساء الأنفس المسلمات، ولكن يرى الرجال^(١): أن التقدير هو: يا نساء من الأنفس المؤمنات؛ لأمرهن:

١ - لئلا يُنعت لشيء مذوف.

٢ - أنه يقصد بـ(الأنفس) الرجال، والخطاب للنساء، وفيه تفضيل لهن، ولو قصد بها الرجال والنساء لما صار لهن فضل.

ويمكن القول إن (الأنفس) واحدها نفس، والنفس مؤنة^(٢)، فيستقيم تخريج البصريين. أما الكوفيون فيجيزون إضافة الشيء إلى نفسه، وبجعلون من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحُقُّ الْيَقِين﴾^(٣).

والذي يظهر أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك من جانبين: أحدهما: من حيث النظر؛ وذلك لأن الإضافة يراد بها التعريف، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه إن كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف.

ثانيهما: من حيث المعنى؛ لأنك لو قلت مثلاً: (زيد أفضل من إخوته)، فالهاء عائدة على زيد، وزيد ليس واحداً من إخوته، إنما واحدٌ من بني أبيه، فلو كان واحداً منهم وهم مضافون إلى ضمير، لوجب أن يكون داخلاً معهم في الإضافة.

أما ما استدل به الكوفيون من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحُقُّ الْيَقِين﴾؛ فهو محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفتة مقامه، إذ الحق غير اليقين، إنما خالصه وأصحه^(٤).

(١) نقلًا: التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٧٥/١٦، وذكر في كتابه: (معاني القرآن...) أن (الأنفس) تقع للذكر والمؤنة ٣٦٠/٤.

(٢) تحذيب اللغة ٨/١٣، الزاهر في معاني كلام الناس ٢/٣٧٤، النظم المستعدب في تفسير ألفاظ المذهب ١/٢٣١، لسان العرب ٦/٢٣٥.

(٣) الحاقة: ٥١.

(٤) الحكم والمحيط الأعظم ٦/٥١٠، الإبانة في اللغة العربية ١/٤٣٣، لسان العرب ١٣/٤٥٧.

أما إن قيل: إن (نساء) نكرة مقصودة، فعلى معنى النداء والصفة، ويمكن إيضاح ذلك بما يلي:

- ١ - في نحو: (يا نساء); يكون المعنى: أقصد النساء، وهي بمنزلة (يا أيها النساء)، ف(نساء) تعرّفت بالنداء، ومن ذلك ما مثلّ به سبويه (يا فاسقُ الْخَبِيثِ)^(١)، فلو لم يكن (فاسق) عنده معرفةً لَمَا وصفه بما فيه الألفُ واللام^(٢).
- ٢ - جواز الرفع والنصب في (المسلمات); إذ تابع المنادى مضافٌ مصاحبٌ للألف واللام.

قال ابن مالك^(٣):

تَابَعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ
أَلِّرْمَهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحِيْلَهُ
وَمَا سِوَاهُ ارْفَعُ أَوْ انْصِبْ وَاجْعَلَا
وعليه فيجوز أن تقول: يا نساء المسلمات، ويما نساء المسلمات.
ومن خلال دراسة المسألة يتبيّن صحة الأوجه الإعرابية الثلاثة.

(١) الكتاب ١٩٩/٢.

(٢) الأصول في النحو ١٣٤٧/١، التصریح بمضمون التوضیح في النحو ٢١٥/٢.

(٣) ألفية ابن مالك ٥٠.



مسألة

التضارُضُ بين (إذ) و(إذا)

في قول ورقة بن نوفل: "ليتني أكون جدعا، إذ يخرجك قومك"^(١).

قال ابن الملقن:

" قوله: (إذ يخرجك قومك)، استعمل فيه (إذ) في المستقبل كـ(إذا)، وهو استعمال صحيح، كما نبه عليه ابن مالك، وقال: غفل عنه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَرْفَةِ إِذْ الْقُلُوبُ﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَسَوَّفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٤) إِذ الْأَغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَسُلُ يُسْخَبُونَ﴿﴾^(٥)، قال: وقد استعمل كل منهما في موضع [الآخر]؛ يعني: (إذ) و(إذا)، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٦)، و﴿وَإِذَا رَأَوْا فِي تِجَرَّةٍ﴾^(٧)، و﴿إِذَا مَا آتَوكَ لِتَحْمِلُهُمْ﴾^{(٨)(٩)}.

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أنه يجوز أن تقع (إذ) لما يستقبل من الزمان، وبيان ذلك فيما يلي:
 المشهور عند النحويين أن (إذ) لما مضى من الزمان، و(إذا) لما يستقبل من الزمان، قال الخليل: "فـ(إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى"^(٩)، وهذا ما ذهب إليه أكثر المحققين؛ أن (إذ) لا تقع موقع (إذا) ولا تقع (إذا) موقع (إذ)^(١٠).
 غير أن بعض المتأخرين يرون جواز وقوع كلٌّ منهما موقع الآخر، قال ابن مالك في

(١) صحيح البخاري (١/٧)، باب بدء الوحي.

(٢) مريم: ٣٩.

(٣) غافر: ١٨.

(٤) غافر: ٧١.

(٥) آل عمران: ١٥٦.

(٦) الجمعة: ١١.

(٧) التوبية: ٩٢.

(٨) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩٢/٢.

(٩) نقلًا: الكتاب ٦٠/٣.

(١٠) الجنى الداني ١٨٨، ٣٧١.

تسهيل الفوائد: "وربما وقعت موقع (إذ)، و(إذا) موقعها"^(١).
والذي يتبيّن من خلال دراسة المسألة: جواز وقوع كلٌّ منهما موقع الآخر؛ وذلك لأمور؛

منها:

أ- كثرة الأدلة الواردة في ذلك، ومنها ما ذكره ابن الملقن.

ب- اعترافُ أهل التفسير بذلك، مع اختلاف أزمانهم^(٢).

أما ما ذكره ابن مالك من أن النحويين غفلوا عن ذلك^(٣)، فلا أدرى أيقصد بذلك عدم معرفتهم بذلك تماماً؟ أم أنهم لم يذكروا نصاً واضحاً؟

فإن كان المراد به عدم معرفتهم، فقد سبق أن أهل التفسير قد أشاروا إلى ذلك.

أما إن كان المراد عدم التنبيه على ذلك، فلم أجده أحداً تكلم عنه -حسب اطلاقي- كحدٍ لـ(إذ) وـ(إذا)، وأيضاً لم أقف على نصٍّ صريح يعبر عن ذلك، وذلك قبل زمان ابن مالك.

وخلاصة ذلك:

أن ما ذكره ابن الملقن عن ابن مالك فيه اختلافٌ في النقل، مما أدى إلى لجوء الباحث إلى إثبات أن بعض النحويين لم يغفلوا عن استعمال (إذ) في المستقبل كـ(إذا).

وعبارهُ ابن مالك هي: "غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين"^(٤)، وهذا يختلفُ عن قول ابن الملقن: "غفل عنه أكثر النحويين"، وذلك في أمور:

- ١- أن إغفال التنبيه لا يعني عدم معرفة ذلك الأمر.

٢- أن الجهل بأي أمر يُعذر فيه عدم التنبيه؛ إذ هو أمرٌ مجھول.

٣- في عباره ابن مالك إشارةً إلى أن النحويين يعرفون ذلك، لكن غفل أكثرُهم عن التنبيه

(١) تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد ١ / ٩٣، أما ما ذكره ابن الملقن في قول ابن مالك: غفل عنه أكثر النحويين، فلم أجده -حسب اطلاقي- إنما وقفت على ما أشرت إليه في جواز وقوع كلٌّ منهما مكان الآخر.

(٢) تفسير مقاتل بن سليمان ٦٢٩/٢، النكت والعيون ١٤٩/٥، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٣/٤٠٤، الدر المصنون ٦/٤٩٤.

(٣) مر قريباً في هذه المسألة.

(٤) شواهد التوضيح ٦٢.



عليه.

٤ - وأما عبارة ابن الملقن فظاهرها أن أكثر النحويين لم يعرفوا ذلك، وإن كان يعرفه بعضهم؛ سواءً أتبهوا على ذلك أم لم يتبهوا.

مسألة

ما جاء على وزن (فعال) بين الإعراب والبناء

في قول عائشة - رضي الله عنها -: "... فإذا عَقِدْ لِي مِنْ جَزْعِ ظَفَارٍ قَدْ انْقَطَعَ..."^(١).

قال ابن الملقن:

"ويقولون: (من جَزْعِ ظَفَارٍ)، وهو مبني على الكسر، كما تقول: حذام... وقال الْبَكْرِي، عن بعضهم: سبِيلُهَا سبِيلُ الْمُؤْنَثِ لَا يَنْصَرِفُ... قال صاحب (المطالع): وَيُرْفَعُ وَيُنْصَبُ"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (ظَفَارٍ) يجوز فيها البناء والإعراب، وبيان ذلك فيما يلي:
 اختلف النحويون فيما كان على (فعال)، مثل (حذام) المأخوذة من الخدم؛ أي القطع؛
 يقال: حَذَمْتُ الشيءَ حَذْمًا، وكذلك (ظَفَارٍ) مأخوذة من: ظَفَرَ النباتُ يُظَفَّرُ؛ أي: طَلَعَ.
 فالحجازيون يبنون ما كان من ذلك على الكسر، أما التميميون فيعربونه متنوعاً من
 الصرف.

وأما علة البناء عند الحجازيين؛ فلِمَا يلي:

١ - كونها معدولةً عن (فاعلة)، ف(حذام) معدولة عن (حاذمة).

٢ - كونها قبل العدل غير مصروفة.

فاجتمع مع عدم التنوين العدل، وليس وراء المنع من التنوين إلا البناء^(٣).

أما التميميون فيمنعونها من الصرف لاجتماع علتين، واختلف في العلتين على أقوال:

١ - مُنعت للعلمية والعَدْل، وهذا ما ذهب إليه سيبويه^(٤).

٢ - منعت للعلمية والتائيث، وهذا ما يراه المبرد^(٥).

٣ - منعت للعدل والتائيث.

(١) صحيح البخاري (٦/١٠١)، باب ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَرَّ أَمْؤْمَنُونَ وَالْمُؤْمِنُثُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢].

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٦/٥٧٠.

(٣) شرح المفصل لابن عبيش ٣/٧١.

(٤) الكتاب ٣/٢٧٧.

(٥) المقتضب ٣/٣٦٨.



٤ - منعت للعدل والتعريف.

وبيان العلل السابقة واجتماعها كما يلي:

أما كوئها للعلمية ف(ظفار) اسم مدينة في اليمن^(١)، وأما كوئها للعدل فهي معدولة عن فاعلة^(٢)، وأما كوئها للتأنيث فيما ثبت من الشعر؛ ومنه قول الفرزدق:

وَفِينَا مِنَ الْمَعْرَى تِلَادُدْ كَانَهَا ظَفَارِيَّةُ الْجَرْحِ الَّذِي فِي التَّرَائِبِ^(٣)
وَمِنْهُ قُولُ الْفِندُ الرِّمَانِي^(٤):

فَأَرْجَعُوا مِنَّا فُلُولًا وَاهْرُوا عَائِذِينَ لَيْسَ تُنْجِيْكُمْ ظَفَارِ^(٥)

واما كوئها للتعريف فلأنها معرفة، ولو نُكِرت لصُرُفت، والعدل إنما يأتي في حال التعريف^(٦).

والذي يتراجع حول بنائها وإعرابها: هو ما اتفق عليه الحجازيون والتميميون؛ وهو بناءُ الاسم إذا كان على وزن (فعال) المختوم بـ(راء)^(٧).

(١) المسالك والممالك ٣٦٧/١، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع ٩٠٤/٣، الأماكن، أو ما اتفق لغظه وافتقر مسماه من الأمكانة ٦٤٨/١، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ١٥٢/١.

(٢) الكتاب ٢٧٧/٣، شرح المفصل لابن عبيش ٦٨/٣، شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣.

(٣) البيت من الطويل، وروي بلفظ مختلف: وعندی من المعزى تلاد، ديوانه ٨٩، شرح نقائض جرير والفرزدق ٣٣٩/٣، معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواقع ٩٠٤/٣.

(٤) هو: شهل بن شيبان بن زمان بن مالك الحنفي، سمي بذلك لعظم خلقته، توفي ٧٠ هـ، نقلًا: المبهج في تفسير أسماء شعراً ديوان الحماسة ٧٠، الإكمال في رفع الارتباط عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والمعنى والأنساب ٤٠١/٤، الأعلام ١٧٩/٣.

(٥) البيت من الرمل، وهو في ديوانه ص ١٧، نقلًا: معجم ما استعجم ٩٠٤/٣، الروض المعطار في خبر الأقطار ٤٠٣.

(٦) ارتشاف الضرب ٨٧٠/٢، همع المواتع ١٠٧/١.

(٧) شرح المفصل لابن عبيش ٧١/٣، شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣، ارتشاف الضرب ٨٧٠/٢.

المبحث الثاني: الأسماء العربية

وفيه مسائل:

مسألة

التقدير عند اتحاد الشرط والجزاء، أو المبتدأ والخبر

في قوله تعالى: "... فَمَنْ كَانَ هَجَرَهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهُوَ هَاجِرٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ..."^(١).

قال ابن الملقن:

"لا بد من تقدير شيء؛ لأن القاعدة عند أهل الصناعة: أن الشرط والجزاء، والمبتدأ والخبر؛ لا بد من تغايرهما، وهنا وقع الاتحاد، فالتقدير: فَمَنْ كَانَ هَجَرَهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ نِيَّةً وَعَقْدًا، فَهُوَ هَاجِرٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ حَكْمًا وَشَرْعًا"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أنه لا بد من تقدير شيء عند اتحاد الشرط والجزاء، والمبتدأ والخبر؛ كما هو مقرر عند أهل الصناعة، والأصل في جواب الشرط وخبر المبتدأ الإفادة والتغاير، فلا يجوز في الشرط والجواب أن يقال مثلاً: (إنْ قَامَ زَيْدَ قَامَ)، كما لا يجوز في الابتداء: (زَيْدٌ زَيْدٌ)؛ لعدم وجود الفائدة، فإن دخله معنى يخرجه لفائدة فجائز هذا التركيب، نحو: (إنْ لَمْ تُطِعِ اللَّهَ عَصَيْتَ)، فـأُريده به التنبيه على العقاب؛ فكانه قال: وجب عليك ما وجب على العاصي^(٣).

(١) صحيح البخاري ٦/١، كتاب بدء الوحى، باب ١.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٩٠/٢

والمعنى بأهل الصناعة: النحو؛ لأن من النحو من حد النحو بأنه صناعة، كما قال صاحب (المستوى): "النحو صناعة علمية يتضرر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتآلف بحسب استعمالهم"، ونقل السيوطي عن صاحب (البديع) الحد الذي وضعه للنحو فقال: "وقال صاحب (البديع): النحو هو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد". وما سبق عرفنا أن النحو يوصف بأنه صناعة، مما المقصود بالصناعة؟ ولم يسم النحو صناعة؟ عرف ابن الطيب الفاسي الصناعة فقال: "العلم الحاصل بالتمرن؛ أي: قواعد مقررة وأدلة محررة". أما من حيث التسمية فقد ذكر تمام حسان سبب تسمية النحو صناعة؛ وذلك لأنه توفر فيه خصائص العلم المضبوط؛ وهي: الموضوعية، والشمول، والتماسك، والاقتصاد، نقاوة المستوى ٤٥، الاقتراح ١٢، فيض نشر الانشراح ٢١٨، الأصول لتمام حسان ٢٠.

(٣) هـ الموامع ٥٥٤/٢، شرح التسهيل ٣٠٤/١، شرح التصریح على التوضیح ٤٢٦/١



ومثال اتحاده في الابتداء ما ذكره سيبويه: "قد جرّبْتُك فوجدْتُك أنت أنت"، فأنت الأولى مبدأة، والثانية مبنية عليها، كأنك قلت: فوجدْتُك وجهك طليق، ولمعنى: أنك أردت أن تقول: فوجدْتُك أنت الذي أعرف^(١)، فهذا التركيب جائز لوجود معنى أعطى فائدةً.

ومثله قول أبي خراش^(٢):

رَفَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ مَمْ تُرْعَ
فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ هُمْ هُمْ^(٣)

والمعنى: هم الذين يطربونني، وهم الذين يطلبون دمي.

وما جاء ظاهره اتحاد الشرط والجزاء: قوله الكتاب: "...إن كان من أهل الجنة فمِنْ أهل الجنة..."^(٤).

فظاهر الحديث اتحاد الشرط والجزاء، لكنهما متغايران في التقدير، ولعل تقديره: فمقدنه من مقاعدِ أهل الجنة^(٥).

ومن خلال ما سبق يتبيّن أن النحاة يرون أن الشرط والجزاء، والمبدأ والخبر؛ لا بد فيهما من إفادةٍ وتغاير، وابن الملقن عند شرحه لحديث "... فَمَنْ كَانَ هَجَرَهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ..." سار على ما هو مقرر عند التحويلين.

(١) الكتاب ٣٥٩/٢

(٢) هو: أبو خراش خوبلد بن مرة، أدرك الإسلام شيخاً كبيراً، ووفد على عمر ومات في خلافته، ت: ١٥ هـ، وترجمته في: الأغاني ٢١/١٤٨، الأعلام للزرکلي ٣٢٥/٢.

(٣) من الطويل، الأغاني ٢١/١٤٨، الخصائص ١/٢٤٨، الخزانة ١/٤٤٠.

(٤) صحيح البخاري ٢/٩٩، باب الميت يعرض عليه مقدر بالغداة والعشي.

(٥) فتح الباري ٣/٢٤٣، طرح التشريب ٣/٣٠٦، إرشاد الساري ٢/٤٦٧، التيسير بشرح الجامع الصغير ١/١٢٨.

مسألة

وجه النصب في: (يا ليتني فيها جَذْعًا)

في قول ورقة بن نوفل: "... يا ليتني فيها جَذْعًا..."^(١).

قال ابن الملقن:

" قوله: (جَذْعًا) هكذا الرواية المشهورة هنا وفي (صحيح مسلم); بالنصب، ووقع للأصيلي هنا وابن ماهان في (صحيح مسلم): (جَذْعٌ؛ بالرفع، فعل الرفع لا إشكال، وفي النصب اختلفوا في وجهه على ثلاثة أوجه:

أحددها: نصيّه على أنه خبر (كان) المقدرة، تقديره: ليتني أكون جَذْعًا، قاله الخطابي والمازري وابن الجوزي في مشكّله، وهي تحيّء على مذهب الكوفيين، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ هُوَ الْخَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢); أي: يُكِنُ الانتهاءُ خيراً لكم، ومذهب البصريين أن (خيراً) في الآية منصوب بفعل مضمر يدلّ عليه (انتهوا)، تقديره: انتهوا وافعلوا خيراً لكم. وقال الفراء: انتهوا انتهاءً خيراً لكم، وضُعفَ هذا الوجهُ بـأَنَّ (كان) الناصبة لا تُضمر إلا إذا كان في الكلام لفظٌ ظاهرٌ يقتضيها؛ كقولهم: (إِنْ خيراً فخير).

ثانيها: أنه منصوب على الحال، وخبر (ليت) قوله: (فيها)، والتقدير: ليتني كائناً فيها - أي: مدة الحياة - في هذا الحال شبيهةً وصحةً وقوه لنصرتك، إذ قد كان أَسَنَّ وعمى عند هذا القول، ورجح هذا القاضي عياضٌ، وقال: إنه الظاهرُ، وقال النووي: إنه الصحيحُ الذي اختاره المحققون.

ثالثها: أن تكون (ليت) عمل (تميّت) فنصبت اسمين كما قال الكوفيون؛ وأنشدوا:

يا ليت أيام الصّبا رواجاً^(٣).

بيان المسألة:

(١) صحيح البخاري ٧/١، كتاب بدء الوجهي.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩٢/٢. وسيأتي تخریج البيت.



ذكر ابن الملقن الأوجة الإعرابية لـ(جذعاً)، وبيان ذلك فيما يلي:
أما رواية الرفع ظاهرة التوجيه، فتُعرب (جذع) خبر (ليت)، ولا إشكال في هذا الوجه من جهة النحو^(١).

وأما رواية النصب (جذعاً): فالعامل فيها عند الكوفيين (كان) المقدرة، والتقدير: يا ليتني أكون جذعاً؛ كما قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنْتُهُوا خَيْرًا لَكُم﴾^(٢)؛ أي: يكن الانتهاء خيراً لكم^(٣).

وهذا خطأ في تقدير العربية كما يراه المبرد؛ لأنَّه يُضمر الجواب ولا دليل عليه^(٤)، وعند البصريين أنها منصوبة بفعل مُضمر، والتقدير: يا ليتني جعلت فيها جذعاً، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنْتُهُوا خَيْرًا لَكُم﴾^(٥) أي: انتهوا واتقوا خيراً لكم؛ وذلك لأنَّك حين قلت: (انته)
فأنت تريده أن تُخرجه من أمرٍ وتدخله في أمر، وقال الخليل: (كأنك تحمله على ذلك المعنى؛
كأنك قلت: انتهِ وادخلْ فيما هو خيرٌ لك)، وحذفوا الفعل لكثره استعمالهم إياه في الكلام^(٦).
ومثل ذلك قول القطامي^(٧):

فَكَرَّتْ تَبَغِيَهِ فَوَافَقْتَهُ
عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَ^(٩)

(١) لم أجده هذه الرواية في المظان، ووُجِدَتْها في مصادر وسيطة، منها: إعراب الحديث النبوى ٣٣١، شرح الحديث المقتفي في مبعث النبي المصطفى ١٦١/١، فتح الباري ٢٦/١، مطالع الأنوار ١٠٤/٢.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) إعراب القرآن للنسناس ٢١٩، إعراب القرآن الكريم وبيانه ١٦٠/٢، المقتضب ٢٨٣/٣، مغني اللبيب ٨٢٧، شرح شذور الذهب للجوهرى ٤٢١/٢.

(٤) المقتضب ٢٨٣/٣، شرح التصريح على التوضيح ٤٧٣/١، شرح التسهيل ١٥٩/٢.

(٥) النساء: ١٧١.

(٦) المصادر السابقة.

(٧) نقلًا: الكتاب ٢٨٢/١.

(٨) هو: عمير بن شيمون بن عمرو بن عباد بن بكر بن عامر بن أسامة بن مالك بن حبيب بن بكر بن غنم بن تغلب بن حبيب، شاعر أموي، ديوان القطامي ٦، الخزانة ٣٧٠/٢.

(٩) في ديوانه بلفظ: فكرت عند فيقتها إليه فألغت عند مريضتها السباعاً ٤١، البيت من الوافر، شرح أبيات سيبويه ١٥٨، الخصائص ٤٧٤/٢، الكتاب ٢٨٤/١.

ومثله قول ابن الرّقيات^(١):

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأْمَلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَقَارِقِ الرَّأْسِ طِيَّا^(٢)

وإنما نصَبَ هذا لأنَّه حين قال: (وافتته) وقال: (لن تراها)، فقد عُلم أنَّ الطَّيِّبَ والسباع قد دخلَا في الرؤية والموافقة، وأنَّهما قد اشتتملا على ما بعدهما في المعنى^(٣).

وقدَّر الفراءُ: انتهوا انتهاءً خيراً لكم، على أنَّها نعتٌ لمصدر مخدوف^(٤)، وضعَف ابنُ الملقن هذا الرأي؛ لظنه أنَّ الفراءَ بناءٌ على إضمار (كان) لغيرِ دليلٍ يدلُّ عليهَا، وصحِّحَ أنَّ (كان) الناصبةَ لا تُضمر إلا إذا كانَ في الكلام لفظٌ ظاهرٌ يقتضيَها؛ كقولهم: (إنَّ خيراً فخير)، لكنَّ الفراءَ إنما بنيَ النصبَ على أنه نعتٌ لمصدر مخدوف، ومعَ هذا فقد رُدَّ قولُ الفراءَ بقولهم: (حسبُكَ خيراً لِكَ)؛ فإنَّ تقديرِ مصدرٍ ههنا لا يحسُن، وبقولهم: (وراءَكَ أَوْسَعَ لِكَ)؛ فإنَّ (أَوْسَعَ) صفةٌ لمكانٍ لا لمصدرٍ. وعلىَ هذا فلا يصلحُ أن يراد به المصدرُ.

وخلالصَّةُ القولُ: إنَّ جعلَتْ (خيراً) خبراً لـ(كان) المقدرةُ فهذا خطأً في تقديرِ العربية، وإن قدرتْ نعتًا لمصدر مخدوف كما يرى الفراءُ، فالمعنى لا يناسبُ ذلك، لأنَّه يكونُ المعنى: (انتهوا الانتهاءُ الذي هو خيراً لكم)^(٥)، فتعينُ القولُ بأنَّ يكونَ المقدرُ فعلًا مضمرًا^(٦).

هذا، وقد أجاز ابنُ مالكَ إضمارَ (كان) الناقصةَ وإنْ لم تكنْ بعدَ (إنَّ) و(لَوْ)، وذلك على قلة، بقوله: "ورِعًا أَضْمَرْتَ الناقصةَ بعدَ (لَدُنْ) وشَبَهِهَا"^(٧)، فمثَلُ إضمارها بعدَ (لَدُنْ): قولُ الشاعر^(٨):

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتَلَاهَا^(٩)

(١) عبد الله بن قيس الرقيات، شاعر أموي ت ٧٥٥هـ، ديوانه ٥.

(٢) البيت من الخفيف، الكتاب ١/٢٨٥، الخصائص ٢/٤٣١، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ١/٢٠.

(٣) الكتاب ١/٢٨٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢١٤، المعلم بقواعد مسلم ١/٣٢٧، ولم أجده هذا التحرير في معاني القرآن للقراء.

(٥) إعراب القراب الكريم للتحساس ٢١٩.

(٦) شرح التسهيل ٢/٦٠.

(٧) المصدر السابق ١/٣٦٤.

(٨) من الخمسين بيتاً المحجول قائلها في الكتاب ١/٢٦٤، هم الموضع ١/٤٤٣، شواهد التوضيح ١٩٠.

(٩) البيت من الرجز المشطور الكتاب ١/٢٦٥، هم الموضع ١/٤٤٣، شواهد التوضيح ١٩٠.



والتقدير: من لدُنْ كَانَتْ شَوْلًا فِي إِتَّلَاهَا.

ومثال إضمار (كان) بعد شبهه (لدن): قول الراعي^(١):

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي
مَنَعَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَيْلًا^(٢)

والتقدير: أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ.

وأما كونها منصوبة على الحال، فهذا الذي رجحه القاضي عياض^(٣)، وقال النووي: (إنه الصحيح الذي اختاره المحققون)^(٤); لأنه حين قال: (يا ليتني فيها جدعاً) كان قد أَسَنََ وعِمِّي، ويصبح التقدير: في هذا الحال شبِيبةً وصحَّةً وقوَّةً لنصرتك^(٥).

وأما كون (جدعاً) خبراً لـ(ليت) العاملة عمل (تمنيت) الناصبة للجزأين، فقول منسوب لبعض الكوفيين، وحكى ابن السيد: أن ذلك لغةً لقوم من العرب دون تحديد^(٦)، كما سمع: (لعل زيداً أخانا)^(٧).

ويرى الفراء جواز نصب الجزأين بـ(ليت) خاصة^(٨)، تشبيهاً لها بفعل التمني، فقولك: (ليت زيداً قائماً)، مثل (تمنيت زيداً قائماً)، وكأنه لمَح فيه معنى الفعل الذي ناب الحرف عنه^(٩)، ومن ذلك قول الراجز^(١٠):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا^(١١)

(١) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل بن قطن بن ربيعة بن عبد الله بن الحارث بن نمير بن عامر بن صعصعة، الخزانة ١٤٥/٣، ضياء السالك /١ . ٢٥٠

(٢) البيت من الكامل، الخزانة ١٤٥/٣ ، الكتاب ٣٠٥/١ ، التذليل والتكميل ٤/٢٣١ .

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٤٨٩/١ ،

(٤) مسلم بشرح النووي ٢٠٣/٢ .

(٥) شرح الحديث المقتفي في مبعث النبي المصطفى ١٦١/١ ، التوضيح شرح الجامع الصحيح ٢٩٢/٢ .

(٦) نقلًا: الجنى الداني ٣٩٣ ، هم الموامع ٤٩٠/١ .

(٧) هم الموامع ٤٩١/١ .

(٨) معاني القرآن للفراء ٤١٠/١ ، شرح المفصل ٨/٤٠ ، الجنى الداني ٣٩٤/١ ، هم الموامع ٤٩٠/١ .

(٩) المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤١٦/١ .

(١٠) للحجاج في طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، لرؤبة في شرح المفصل ١٠٤/١ .

(١١) البيت من الرجز، الكتاب ١٤٢/١ ، الأصول في النحو ١٤٨/١ ، مغني الليب ٣٧٦ ، شرح الأئمَّة ٢٩٥/١ .

ومن خلال دراسة المسألة السابقة، يتبيّن أنَّ ابن الملقن ذكر الأوْجُه الإعرابية لـ(جذعًا) كما وردت عند شراح الحديث قبله، وعند أهل الصناعة، مع عزوِ هذه الآراء إلى أصحابها، وذلك يدلُّ على سعة اطلاع ابن الملقن ومنزلته العلمية.



مسألة

حذف المضاف إليه وترك المضاف على هيئته قبل الحذف

في قوله العلييل: "... فَأُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلًا أَوْ قَرِيبًا - لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءٌ - مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ...".^(١)

قال ابن الملقن:

"وقوله: (مثل أو قريب) كذا في كثير من نسخ البخاري. قال القاضي: وكذا روينا عن الأكثر في الموطأ، وروينا عن بعضهم: (مثلاً أو قريباً)، ولبعضهم: (مثل أو قريباً)، وهو الوجه، وقال ابن مالك: يروى في البخاري (أو قريب) بغير تنوين، والمشهور (أو قريباً)، ووجهه أن يكون أصله: (مثل فتنة الدجال أو قريباً من فتنة الدجال)، فمحذف ما كان مثل مضافاً إليه، وترك على هيئته قبل الحذف، وجاز الحذف لدلالة ما بعده، والمعتاد في صحة هذا الحذف أن يكون مع إضافتين؛ كقول الشاعر:

أَمَامُ وَخَلْفُ الْمَرِءِ مِنْ لُطْفِ رِّهِ كَوَالِيٌّ تَزُوِي عَنْهُ مَا هُوَ يَحْذَرُ

وجاء أَيْضًا في إِضَافَةِ وَاحِدَةٍ؛ كَمَا هُوَ فِي الْحَدِيثِ.

وأما رواية (قريب) بغير تنوين فأراد (مثل فتنة الدجال، أو قريب الشبه من فتنة الدجال)، فمحذف المضاف إليه، وبقي "قريب" على هيئته، وهذا الحذف في المتأخر لدلالة المتقدم عليه قليل، مثل قراءة ابن حميسن: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)؟ أي: لا خوف شيء، وكقول الشاعر:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخَرُّهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةِ الْفَاجِرِ

أراد: سبحان الله، فمحذف المضاف إليه، وترك المضاف بحاله. يقول الشاعر: العجب منه

إِذْ يَفْخُرُ^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن للفظ (مثل - قريب) في هذا الحديث روايات ثلاثة:

(١) صحيح البخاري ١/٢٨، باب من أحباب الفتيا بإشارة اليد والرأس.

(٢) البقرة: ٣٨.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٣٣/٣.

أحدُها: (مثلَ أو قرِيبَ) بغير تنوين^(١).

ثانيها: (مثلاً أو قريباً) بالتنوين^(٢).

ثالثُها: (مثلَ أو قريباً) بغير تنوين لـ(مثل)، وبالتنوين لـ(قرِيب)^(٣).

فتوجيهُ الرواية الأولى (مثلَ أو قرِيب): مثلَ فتنة المسيح الدجال، أو قرِيب الشَّبَه من فتنة المسيح الدجال، فحُذف المضاف إِلَيْه "الشَّبَه" وبقى المضافُ على حاله قبل حذف المضاف إِلَيْه^(٤). ووجهت توجيهًا آخر؛ وهو أن (قرِيب) مضافٌ إلى فتنة أيضًا، وأقْحَم حرفُ الْجَر بين المتضادِيَّين^(٥).

والذي يظهرُ أن التوجيه الأول لهذه الرواية أقوى؛ وهو توجيه ابن مالك؛ لأن المعهود في الفصل بين المتضادِيَّين أن يكون من مواضع زيادة (اللام) وليس (من)؛ إذ هو ليس من الموضع التي تُزداد فيها^(٦).

أما الرواية الثانية (مثلاً أو قريباً) فتوجيهُها: ثُفْتَنُونَ فِي قَبُورَكُمْ فَتْنَةً مَثَلًا -أي: مَثَلًا- فتنة المسيح الدجال أو فتنة قريباً من فتنة المسيح الدجال، فـ(مثلاً) منصوب على أنه صفةٌ لمصدر مَحْذُوفٌ، وـ(قريباً) معطوفٌ عليها^(٧).

وأما روايَة (مثلَ أو قريباً) فتوجيهُها: فَأَوْحَى إِلَيْهِ أَنَّكُمْ ثُفْتَنُونَ فِي قَبُورَكُمْ مَثَلَ فَتْنَةِ الدِّجَالِ أو قريباً من فتنة الدجال، فحُذف ما أضيف إلى (مثل)؛ وهو "فتنة الدجال"، وترك المضاف على هيئته قبل الحذف^(٨)، وهي الوجهُ كما يرى ابن الملقن؛ لجواز حذف المضاف إِلَيْهِ لدلالة ما بعده عليه.

ما سبق هو توجيهُ لروايات الحديث وتوضيحة لما اختاره ابن الملقن منها، وبيانُ ذلك فيما

(١) صحيح البخاري (٨٦).

(٢) المستقى شرح الموطأ ١/٣٣٠.

(٣) صحيح البخاري (١٠٥٣).

(٤) شواهد التوضيح ١/١٦٢.

(٥) فتح الباري ١/١٨٣، إرشاد الساري ١/١٨٤.

(٦) رصف المباني ٤/٢٤٤، الجني الداني ٦/١٠٧-١٠٦.

(٧) عمدة القاري ٢/٩٦.

(٨) فتح الباري ١/١٨٣، عمدة القاري ٢/٩٥، إرشاد الساري ١/١٨٤، شواهد التوضيح ١/١٦٢.



يلبي:

في رواية (مثلَ أو قرِيبَ) و(مثلَ أو قرِيباً) ذكر ابنُ الملقن مسألة حذفِ المضافِ إليه؛ لدلالةِ ما بعدَ المضافِ عليه، وهذا جائزٌ عند النحويين، وذلك أنه قد يُحذف المضافُ إليه لظهور معناه وينبئ لفظه لقوة الدلالة عليه، ويبقى المضافُ بإعرابه وهيئته التي يستحقُها مع بقاء المضافِ إليه، فلا يُنون، ولا تُردُّ إليه النونُ إن كان مثِّي أو مجموعاً، وأكثرُ ما يكونُ ذلك إذا عُطِّفَ على المضافِ مضافٌ لِمَا يُماثلُ المضافَ لفظاً ومعنى^(١).

قال ابنُ مالك في ألفيته^(٢):

كحاله إذا به يتصل مثل الذي له أضفتَ الأوّلا	ويُحذف الثاني فيبقى الأولى بشرطِ عطفِ وإضافةٍ إلى
--	--

ومن شواهدِ المسألة:

ما أورده ابنُ الملقن من قول الشاعر^(٣):

كوالٌ تزوِّي عنه ما هو يَحْذَرُ ^(٤)	أمامُ وخلفُ المرءِ من لُطفِ رَبِّه أي: أمامُ المرءِ وخلفُ المرءِ.
--	--

ومن ذلك قولُ الفرزدق^(٥):

بَيْنَ ذرَاعَيِّيْ وَجْهَةِ الأَسَدِ ^(٦)	يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسَرَّ بَه أي: بينَ ذراعَيِّ الأَسَدِ وجْهَةِ الأَسَدِ.
---	---

وقد يكونُ الحذفُ مع إضافةٍ واحدة، كما في هذا الحديث، ومنه ما أورده ابنُ الملقن من

(١) شرح التسهيل ٢٤٧/٣.

(٢) ألفية ابن مالك ٣٨.

(٣) البيت بلا نسبة، هم الموامع ١٩٧/٢، شواهد التوضيح ١٥٧.

(٤) البيت من الطويل، روي بألفاظ أخرى منها: ما كان يَحْذَرُ، وذكر في هم الموامع ١٩٧/٢، شواهد التوضيح ١٥٧.

(٥) همام بن غالب الدارمي، ت: ١١٠هـ، وترجمته في الأعلام للزركلي ٩٣/٨.

(٦) البيت من المنسري، ارتشاف الضرب ٢٢٠٦/٣، الخزانة ٣١٩/٢، شرح الأشموني ١٧٧/٢.

قراءة ابن محيصن: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِم﴾^(١) أي: لا خوفٌ شيءٌ عليهم^(٢).

وكذلك ما أورده ابن الملقن من قول الشاعر^(٣):

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخَرْهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةِ الْفَاجِرِ^(٤)

أراد سبحانه الله، فحذفَ المضافَ إليه وأبقى المضافَ على الهيئة التي يستحقُّها قبل الحذف.

أما حذفُ المضافَ إليه مع عطفٍ أو إضافة، فالخلافُ حول المحنوف على قولين كما يلي:

١ - أن المضافَ إليه ممحونٌ من الأول، والمعطوفَ مضافٌ إلى الموجود، ويكون التقدير في بيت الفرزدق -مثلاً- بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، وذهب إلى هذا الرأي المبرد^(٥) وابن مالك^(٦).

٢ - أن المضافَ إليه ممحونٌ من الثاني، فال الأول مضافٌ إلى الاسم الظاهر، والثاني مضافٌ إلى ضميره، تقديره: بين ذراعي الأسد وجبهته، فحذف الضمير وقدم المضافَ إليه الثاني بين المضافَ الأول والمضافَ إليه الثاني؛ ليكون المضافُ إليه الظاهر عوضاً عن المضافَ إليه الثاني^(٧)، وهذا مذهب سيبويه، وصححه ابن هشام^(٨).

(١) البقرة: ٣٨.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرئ أهل مكة، أحد القراء الأربع عشر توفي ١٢٣ هـ، وردت هذه العبارة في أكثر من آية؛ منها الآية رقم ٣٨ من سورة البقرة، والآية ٦٩ من سورة المائدة، والآية رقم ٤٨ من سورة الأنعام، والآية ٣٥ من سورة الأعراف، والآية رقم ١٣ من سورة الأحقاف، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١٧٦/١، تفسير الألوسي ٢٤١/١، همع الموامع ٥٢٣/٢، شرح الكافية الشافية ٩٧٨/٢.

(٣) البيت للأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، ت: ٥٧ هـ، وترجمته في الأعلام للزرکلي ٣٤١/٧.

(٤) البيت من السريع، ديوانه ١٤٣، الكتاب ٣٢٤/١، الخصائص ٢١٨/٢، همع الموامع ١١٥/٢، شرح أبيات سيبويه ١٠٩/١.

(٥) المقتضب ٢٢٨/٤.

(٦) شرح التسهيل ٣٤٩/٣.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٩٣/١٠٠، المسائل النحوية د. ناهد العتيق ٦٤٧/٢.

(٨) مغني اللبيب ٨٠٩، شرح ابن عقيل ٨١/٣.



ويترجح من هذين القولين الأول؛ وذلك أننا إذا قدرنا مضافاً إلى الظاهر وقدرنا الثاني مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم؛ فقد أتينا بالشيء على أصله^(١)، ولعدم مخالفته للأصول بأكثر من حذف متقدم لدلالة متأخر عليه.

(١) شرح أبيات سيبويه ٨١/١

مسألة

وجه الإعراب في قوله: (عليك ليل طويلاً) بالرفع والنصب

في قوله الكتاب: "... عليك ليل طويلاً فارقد..."^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (ليل طويلاً) رفع على الابتداء، أو على الفاعل؛ بإضمار فعل أي: بقي عليك. وقال القرطبي في رواية مسلم: ورويتنَا الصَّحِيحَةُ: (ليل طويلاً) على الابتداء والخبر، ووقع في بعض الروايات: (عليك ليل طويلاً)، على الإغراء. والأول أولى من جهة المعنى؛ لأنَّه الأمْكَنُ في الغرور؛ من حيث إنَّه يُخْبِرُه عن طول الليل ثم يأْمُرُه بالرقاد بقوله: (فارقد)، وإذا نُصِبَ على الإغراء لم يكن فيه إلَّا الأمرُ بِمَلَازِمة طول الرقاد، وحينئذ يكون قوله: (فارقد) ضائعاً"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن روايتين في هذا الحديث للفظ (ليل طويلاً)؛ أحدهما بالرفع على الابتداء أو على أنه فاعل لفعل مضمر، وثانيها بالنصب^(٣) على الإغراء.

أما رواية الرفع فيرى القرطبي أنها الرواية الصحيحة، واستند في ذلك إلى المعنى؛ لأنَّه الأمْكَنُ في الغرور، فـيُجْمِعُ للإنسان بين الإخبار بطول الليل ليطمئن ثم يُؤْمِرُ بالرقاد^(٤)، ولا شك أنَّ هذا من تلبيس إبليس؛ وهو مرادُ شيطاني بحث.

وقد يقصد بالغرور هنا: إيهامُ يحمل الإنسان على فعل ما يضرُّه، وقيل: إيهامُ حال السرور فيما الأمْرُ بخلافه في المعلوم، وليس كُلُّ إيهامٍ غروراً؛ لأنَّه قد يُؤْهِمُه مَخْوِفاً ليَحْذَرَ منه فلا يكون قد غرَّه^(٥).

وأما رواية النصب فنقل القاضي أن رواية الأكثرين عند مسلم: "عليك ليل طويلاً"

(١) صحيح البخاري ٥٢/٢، باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٨٩/٩.

(٣) صحيح مسلم (٧٣٠).

(٤) المفہم ٤٠٩/٢.

(٥) الفروق في اللغة ٤٦١.



بالنصب على الإغراء^(١).

والذي يظهر أن التوجيه من حيث المعنى أولى؛ فما يصيب الإنسان حال نومه ويقظته، يقتضي أن يكون هناك تزيين للنوم وإطالة للوقت، فإن كان كذلك، فهذا هو ما تقتضيه الرواية الأولى: "عليك ليل طويلاً فارقد"؛ لأنها إخبار بطول الليل ومن ثم أمر بالرقاد.

وأما المعنى في الرواية الثانية: "عليك ليلاً طويلاً"؛ فهو أمر بملازمة الرقاد؛ لأن معنى الإغراء: (الزم واحفظ)^(٢).

(١) إكمال المعلم ١٤٢/٣.

(٢) الجمل في النحو .٥٥

مسألة

حذف المعنوت وإقامة النعت مكانه

في قوله الكتاب: "... ثم يُضرب بمطرقة من حديدٍ ضريةً بين أذنيه..."^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (ثم يُضرب بمطرقة من حديد ضرية)، وفي رواية: (بمطارق من حديد)، وفي أخرى: (ضريةٌ من حديد) أي: من رجلٍ حديد، فحذف الموصوف وأقام الصفة مُقامه، قال أبو الحسن: معناه: من حنقٍ شديد الغضب"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن رواياتٍ ثلاثةً لهذا الحديث؛ أحدها: بإفراد مطرقة^(٣)، وثانيةً بجمعها^(٤)، وروايةٌ ثالثة (ضرية من حديد)^(٥) وتوجيهها: يُضرب بمطرقة ضريةً من رجل حديد، ومعنى ذلك كما قال أبو الحسن: من رجل حنق شديد الغضب،^(٦) فحذف الموصوف وهو (رجل) وأقيمت الصفة مكانه.

وبيان المسألة: أن حذف النعت أو المعنوت جائز عند النحوين^(٧)، قال ابن مالك:

(١) صحيح البخاري ٩٠/٢، باب الميت يسمع خفق العمال.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٠/١٠. ووقع في المطبوع (خنق) بالخاء، وسيأتي على الصواب في الكتاب نفسه ١٥٣/١٠.

(٣) صحيح البخاري ٩٠/٢.

(٤) صحيح البخاري ٩٨/٢، باب ما جاء في عذاب القبر.

وقال الكرماني: (مطارق) مؤذن بأن كل جزء من أجزاء تلك المطرقة مؤذن برأسها مبالغة. نقلًا: فتح الباري ٢٣٩/٣.

(٥) لم أجد - فيما قرأت - من روى هذه الرواية، غير ما ذكره ابن الملقن هنا، وتوجيهه ابن الملقن لهذه الرواية صحيح حسب القواعد النحوية.

(٦) كثييرًا ما ينقل ابن الملقن عنه بهذا الاسم، أو قال الشيخ أبو الحسن، وربما يقصد أبي الحسن القابسي؛ لأنه في مواضع أخرى يقول: قال الشيخ أبو الحسن القابسي، وهو: علي بن محمد المعافري القابسي، ت: ٤٠٣ هـ، وفيات الأعيان ٣٢٠/٣، سير أعلام النبلاء ١٥٨/١٧، وكذلك ينقل عنه النووي بهذا الاسم ٢٠/١٠، وابن حجر ٢٤٥/١٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ١١٦٥/٣، اللῆمة في شرح الملحقة ٧٣٥/٢، توضيح المقاصد ٩٦٤/٢، شرح الأشموني ٣٢٨/٢.



والنعتُ والمنعوتُ رِبَّا حُذِفَ^(١)
ما منها يُعلَم حين ينحذف^(١)

وقال في ألفيته:

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلَ^(٢)
يُجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُ^(٢)

ويدل ذلك على أن المنعوت يكتُر حذفه بشرط أن يعلم جنسه، وأن يكون صالحًا لمباشرة العمل، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَتَمَلَّ سَيْغَنَتِي﴾^(٣) أي: دروعًا سابعاتٍ، أو أن يكون المنعوت بعضَ اسْمٍ مخوضٍ بـ(من) أو (في)^(٤).

كقول الراجز^(٥):

لَوْ قَلَتْ مَا فِي قَوْمَهَا لَمْ تَيَشِّمِ^(٦)
يَفْضُلُهَا فِي حَسْبٍ وَمِيسَمِ^(٦)
أَيْ: مَا فِي قَوْمَهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا.

وإذا لم يكن النعت صالحًا لمباشرة العمل، أو كان المنعوت ليس بعضَ اسم مخوض؛ امتنع حذفُ المنعوت -غالبًا- إلا في الشعر ضرورة، ومنه قولُ الشاعر^(٧):

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيِشِ^(٨)
يُقْعَدُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ^(٨)
أَيْ: كأنك جمالٌ من جمالٍ.

وأما النعتُ فحذفُه قليل، ومثال ذلك كما في قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصِبًا﴾^(٩)
أَيْ: صالحٌ.

وبعد بيان أقوال النحاة السابقة في حذف النعت والمنعوت، ودراسة توجيه الحديث؛ حيث

(١) شرح الكافية الشافية ١١٦٣/٣.

(٢) ألفية ابن مالك ٤٥.

(٣) سباء: ١١.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٣/٣، أوضح المسالك ٢٨٦/٣.

(٥) نسب للنابغة الذبياني، وحكيم بن معية الريعي، الكتاب ٣٤٥/٢، الخصائص ٣٧٢/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦٢/٥.

(٦) الكتاب ٣٤٥/٢، الخصائص ٣٧٢/٢، المفصل ١٥٤، خزانة الأدب ٦٢/٥.

(٧) النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الذبياني ٥٤/٣.

(٨) البيت من الواقر، الكتاب ٣٤٥/٢، المقتصب ١٣٨/٢، شرح أبيات سيبويه ٧٠/٢، خزانة الأدب ٦٩/٥.

(٩) الكهف: ٧٩.

حُذف المنعوت، تبيّن أن حذف المنعوت في هذا الحديث جائز؛ لكون المنعوت معلوم الجنس، والنعت صالحٌ لمباشرة العمل.



مسألة

إضافة العدد المركب إلى تمييزه

في قول عائشة رضي الله عنها في حديث أم زرع: "... جلس إحدى عشرة امرأة..."^(١).

قال ابن الملقن:

"قولها: (جلس) كذا في الأصول، ووقع في مسلم بنون، وهنا: (امرأة)، وفي أخرى: (نسوة)، وللننسائي: (اجتمعن)، ولأبي عبيد: (اجتمعت)، بالباء. قال ابن التين: قوله: (جلس إحدى عشرة امرأة)، أي: جمْعٌ، مثل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾^(٢)، قال عياض: والأحسن في الكلام حذفُ عالمة التأنيث ونون الجماعة. وباب العدد في العربية: أن ما بين الثلاثة إلى العشرة مضافٌ إلى جنسه، ومن أحد عشرة إلى تسعٍ وتسعين مميزٌ بواحد يدلُّ على جنسه، وما بعد هذا مضافٌ إلى واحد من جنسه، وقد جاء هنا: النسوة - وهو جنسٌ - بعد إحدى عشرة، وهو خارجٌ عن وجه الكلام، ولا يصحُّ نصبه على التفسير؛ إذ لا تفسير في العدد إلا بواحد، ولا يصلحُ إضافةُ العدد الذي قبله إليه، ووجهُ نصبه عندي على إضمamar: أعني، أو يكون مرفوعًا بدلاً من (إحدى عشرة)، وهو الأظهرُ، وعلى هذا أعربوا قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ الْثَّنَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾^(٣)، الأسباط بدل من (الثنتي عشرة)، وليس بتفسيرٍ فيما قاله الفارسي وغيره. وقولها: (جلس إحدى عشرة)، قال النحويون: يجوزُ (جلست)، كما تقول في واحد: جلست امرأة، ولو قلتَ: (قام الرجال) جاز، ويجوزُ: قامت، بتقديرٍ: قامت جماعة الرجال، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ إِمَّا﴾^(٤)_{١٦٠}.

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن روایات للحدث^(٥)، ثم أورد تحریکاً لرواية (جلس إحدى عشرة نسوة)،

(١) صحيح البخاري ٢٧/٧، باب حسن المعاشرة مع الأهل.

(٢) يوسف: ٣٠.

(٣) الأعراف: ١٦٠.

(٤) الحجرات: ١٤.

(٥) التوضیح لشرح الجامع الصحيح ٥٦٨/٢٤.

(٦) روایة (جلس) في هذا الحديث، (جلسن) ذكر ابن الملقن أنها في مسلم، ولم أجدها، وقال المازري في المعلم: وفي أصل

وبين أنه لا يصح النصب على التمييز؛ لكونه (نسوة) جمعاً، والعدد (إحدى عشرة) لا يميز إلا بمفرد، وإنما يصح النصب على إضمار (أعني)، أو الرفع بدلاً من الفاعل (إحدى عشرة). ثم ذكر رأي النحويين في حكم حذف عالمة التأنيث ونون الجماعة، وقال: إن الأحسن في الكلام حذفهما^(١)، وذلك في مثل: جلس إحدى عشرة امرأة.

وبيان ذلك فيما يلي:

أما رواية (نسوة) فدراستها ضمن باب العدد وتمييزه، حيث ذكر النحويون أن العدد (٣-١٠) ما بعده مضاد لجنسه مجموع، والعدد (١١-٩٩) يميز بواحد يدل على جنسه، والعدد (١٠٠-١٠٠٠) ما بعده مضاد لجنسه مفرد^(٢).

و(نسوة) اسم جمع، جاء بعد عدد تمييزه مفرد، فلا يصلح إضافة العدد الذي قبله إليه، إذ لا تمييز للعدد (١١) إلا بواحد، وهذا كما قال ابن الملقن خارج عن وجه الكلام، فنصب (نسوة) يكون على إضمار (أعني)، ورفعها يكون على البدلية من الفاعل (إحدى عشرة)، وهو الأظهر؛ لئلا يحتاج إلى تقدير.

فبهذين التخرجين استقامت رواية الحديث، وقد تُعرب (نسوة) تمييزاً، باعتبار الأصل، وإلا فهي جمع في الدلالة.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾^(٣)؛ إذ أعربياً (أسباطاً) بدلاً من (اثنتي عشرة)، لكونها جمعاً بعد عدد تمييزه مفرد^(٤)، وأعربت (أسباطاً) صفةً لموصوف محدود تقديره (فرقة أسباطاً)^(٥)، وأعربت كذلك تمييزاً؛ لأنه مفرد تأويلاً، كما قال ذلك

مسلم (جلس) ١٤٢/٣، (نسوة) مستند إسحاق ابن راهويه (٧٤٥)، (اجتمعن) السنن الكبرى للنسائي (٩٠٩٠)، (اجتمعت) السنن الكبرى للنسائي (٩٠٩٢).

(١) كما يراه القاضي عياض، إكمال المعلم ٤٥٦/٧.

(٢) الكتاب ٢٠٦/١، الأصول ٣١١/١، أوضح المسالك ٣٠٠/٢، شرح ابن عقيل ٦٩/٤، هـ مع الموضع ٣٤٦/٢.

(٣) الأعراف: ١٦٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨٣/٢، إعراب القرآن للنحاس ٧٦/٢، مشكل إعراب القرآن لمكي ٣٠٣/١.

(٥) الجدول في إعراب القرآن ١٠٣/٩.



الفارسي، والرمخشري وغيرهما^(١).

وأما مسألة حذف عالمة التأنيث ونون الجماعة في مثل (جلس إحدى عشرة امرأة) و(جلست إحدى عشرة نسوة) و(جلسنَ إحدى عشرة امرأة)؛ فهذا جائز عند النحويين، قال ابنُ مالك في ألفيته^(٢):

ضمير ذي المجاز في شعرٍ وقع
مذكرٌ كالباء مع إحدى اللّاتِنْ

والحذف قد يأتي بلا فصلٍ ومع
والباء مع جمعٍ سوى السالمِ مِنْ

وما سبق يتضح جوازُ أن يقال: (جلس إحدى عشرة امرأة / نسوة، وجلسن إحدى عشرة امرأة / نسوة، واجتمعت إحدى عشرة امرأة / نسوة، واجتمعن إحدى عشرة امرأة / نسوة)، أما (امرأة) فالتأنيث فيها حقيقي والحذف معها على قلة، ومن ذلك ما سمع عن العرب: قال فلانة^(٣)، ومنه قولُ لبيد^(٤):

تَمَّيِّي ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَّا
وَهُلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَّ^(٥)

فحُذفت عالمة التأنيث بلا فصل ومع مؤنث حقيقي، (والحذف قد يأتي بلا فصل) أي: مع المؤنث الحقيقي، ولا خلاف في أن المثنى كالواحد^(٦).

وأما (نسوة) فهي اسم الجمع، ويجوز حذف عالمة التأنيث معها (والباء مع جمع سوى السالم)، بخلافِ جمع المذكر السالم؛ فلا يعتبر التأنيث فيه؛ لأن سلامة النظم تدل على التذكير^(٧).

وما مثُلَّ به ابنُ الملقن؛ نحو: (قام الرجال)، و(قامت النساء)، وقوله تعالى: ﴿قَاتَ

(١) نقلًا: بغية الرائد ٣١، البحر الخيط ١٩٩٥، تفسير الألوسي ٨٢٥.

(٢) ألفية ابن مالك ٢٥.

(٣) الكتاب ٣٨٢.

(٤) لبيد بن ربيعة بن مالك، ت: ٤١ هـ، وترجمته في الأعلام للزرکلي ٤٠٢.

(٥) البيت من الطويل، ديوانه ٧٩، شرح التسهيل ١١٤/٢، هـ مع الموضع ٣٣٣.

(٦) شرح التسهيل ١١٤/٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢.

الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا^(١)، ف(الرجال) و(الأعراب) جمعاً تكسيرٌ، ويجوزُ معه حذفُ علامة التأنيث وبقاؤها.

(١) الخجارات: ١٤.



مسألة

ضبط (أَمَا بَعْدُ) بين الإعراب والبناء

في قوله الكليل: "... أَمَا بَعْدُ..."^(١).

قال ابن الملقن:

"في ضبطها أربعة أوجه: ضم الدال، وتنوينها، ونصبها، وتنوينها"^(٢).

بيان المسألة:

كلمة (أَمَا بَعْدُ) تُقال بعد الثناء، وهي من فصيح الكلام، وتُسمى فصل الخطاب، إذ تفصل بين الثناء على الله عز وجل وبين ابتداء الخبر، وبها إشارة بأن الأمور كلّها - وإن جلت وعظمت - فهي تابعة لحمد الله والثناء عليه^(٣)، وتعني: مهما يكن من شيء^(٤)، أي: يُكن الثناء أولاً، وجميع المهمات تتبع له من أمور الدين والدنيا.

وقد يُفصل بـ(وبعد) فهي كالسابقة، فاللواو تنبّع عن (أَمَا)، وهي نائبة عن (مهما)، ولذا لزمت الفاء بعدها، فقد ألغى أحدهم:

وَمَا وَأْوَ لَهَا شَرْطٌ يَلِيهِ جَوَابٌ قَرُنْتُهُ بِالفَاءِ حَتَّمَا

وأحاب بعضهم:

هِي الْوَاوُ الَّتِي قُرِنَتْ بِبَعْدِهِ وَمَا أَصْلُهَا وَالْأَصْلُ مَهْمَا^(٥)

ذكر ابن الملقن أربعة أوجه لضبط دال (أَمَا بَعْدُ): بضمها، وتنوينها، ونصبها، وتنوينها. وبيان ذلك فيما يلي:

(بعد) عند النحوين من الظروف الملزمة للإضافة، ويُضبط آخرها بأحد حالتين: إما

(١) صحيح البخاري ٢/١٠، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أَمَا بَعْدُ.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٧/٥٥١.

(٣) المصدر السابق، فتح الباري لابن رجب ٨/٢٦١.

(٤) الكتاب ٤/٢٣٥، ونص عبارته: وأَمَا (أَمَا) ففيها معنى المجزء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من شيء من أمره، فمنطلق.

(٥) فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ١٧٩، حاشية السجاعي على شرح القطر ٥.

الإعرابُ وإِمَا الْبَنَاءُ^(١).

قال ابن مالك:

لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًّا مَا عُدِّمَا
وَدُونُ الْجَهَاثُ أَيْضًا وَعَلُ
قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَ^(٢)

فَتُعَربُ نصَباً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِلَا تَنْوِينٍ، إِذَا لَمْ يُحَذَّفْ الْمَضَافُ إِلَيْهِ، أَوْ إِذَا حَذَّفَ وَنُوِيَّ
لِفَطْهُ. فَمَثَلُ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَعَائِتَتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، وَالآخَرُ فِي
مَثَلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (فِي رَوَايَةِ النَّصْبِ):

كَوَالِئُ تَزُوِّي عَنْهُ مَا هُوَ يَحْذَرُ^(٤)

وَاضْصُمْ بَنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا
قَبْلُ كَغَيْرِهِ بَعْدَ حَسْبٍ أَوْلُ
وَأَعْرَبُوا نصَباً إِذَا مَا نُكِرَ

أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرِءِ مِنْ لُطْفِ رِبِّهِ

وَتُعَربُ بِالنَّصْبِ وَالتَّنْوِينِ إِذَا حَذَّفَ وَلَمْ يُنْوِ شَيْءٌ، قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَزَدَ أَزَدَ شَنُوْءَةً
فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ حَمْرَأً^(٦)

أَمَا إِذَا حُذَّفَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ وَنُوِيَّ مَعْنَاهُ فَتُبَنِّي عَلَى الْضَّمِّ، وَذَلِكَ فِي مَثَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٧)، وَسَبَبُ بَنَائِهَا افْتِقَارُهَا إِلَى الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَعْنَى كَافِتَقَارِ الْحُرُوفِ.

وَأَحَازَ الْفَرَاءَ (أَمَا بَعْدُ) بِالتَّنْوِينِ، وَأَنْشَدَ:

فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ حَمْرَأً
وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَزَدَ أَزَدَ شَنُوْءَةً

وَقَالَ النَّحَاسُ: وَالَّذِي أَحَازَهُ الْفَرَاءُ لَا حَجَّةٌ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ فِي الْوَزْنِ بِلَا تَنْوِينٍ^(٨).

(١) شرح الكافية الشافية ٩٦٢/٢، توضيح المقاصد والمسالك ٨١٧/٢، إحراز السعد ٥٥.

(٢) ألفية ابن مالك ٣٧.

(٣) الجاثية: ٦.

(٤) البيت بلا نسبة، وروي بألفاظ أخرى منها: (ما كان يحذر)، ذكر في شرح التسهيل ٢٤٧/٣، شواهد التوضيح ١٩٧/٢ مع المقام ١٥٧.

(٥) نسب لرجل من بنى عقيل ولم يعين، معانٍ القرآن للفراء ٣٢١/٢، أوضح المسالك ١٣٤/٣، خزانة الأدب ٥٠٦/٦.

(٦) ذكر بألفاظ أخرى منها ("أسد خفية" وكذلك "بعد")، عمدة الكتاب ٢٤٢، شرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢، مع المقام ١٩٢/٢.

(٧) الروم: ٤.

(٨) عمدة الكتاب ٢٤٢.



هذه هي الأوجه الإعرابية لـ(أما بعد) عند النحاة، وذكرها ابن الملقن كما هي مقررة عندهم.

مسألة

علة منع (مثنى) من الصرف

في قوله الكتاب: "... صلاة الليل مثنى مثنى..."^(١).

قال ابن الملقن:

"معنى (مثنى مثنى): اثنين اثنين؛ يريده: ركعتين ركعتين بتسليمه في آخر كل ركعتين، و(مثنى) معدول عن: اثنين اثنين؛ فهـي لا تصرف للعدل المكرر، وكأنـها عدلت مرتين؛ مرة عن صيغة اثنين، ومرة عن تكرـرها، وهي نكرة تـُعرـف بلام التعريف، تقول: المـَثـَنـَى، وكذا ثـلـاث ورـبـاع، وقيل: إنـما لم تـُنـصـرـف للعدل والـوـصـفـ، تـُقـولـ: مرـتـ بـقـومـ مـثـنـىـ. أيـ: مرـتـ بـقـومـ اـثـنـيـنـ، وـمـوـضـعـهـاـ رـفـعـ؛ لأنـهاـ خـبـرـ المـبـدـأـ الـذـيـ هوـ قـوـلـهـ: صـلاـةـ اللـلـيـلـ، وـفـيـ روـاـيـةـ عنـ اـبـنـ عـمـرـ سـئـلـ: ماـ مـثـنـىـ مـثـنـىـ؟ـ قـالـ: يـسـلـمـ فـيـ كـلـ رـكـعـتـيـنـ"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن علة منع (مثنى) من الصرف، وذلك للعدل المكرر، أو العدل والوصف، وللنحوة مذاهب عدة حول منع (مثنى) من الصرف.

وببيان ذلك فيما يلي:

المذاهب المنقولـةـ فيـ عـلـةـ منـعـ (ـمـثـنـىـ)ـ مـنـ الصـرـفـ أـرـبـعـةـ:

المذهب الأول: ما نقل عن الخليل، وهو أن (مثنى) مـنـعـتـ منـ الصـرـفـ للـعـدـلـ منـ: اـثـنـيـنـ، وـلـوـصـفـ؛ لأنـ هـذـهـ الـأـلـفـاظـ لـمـ يـسـتـعـمـلـ إـلـاـ نـكـرـاتـ^(٣)ـ، فـيـ الـحـدـيـثـ السـابـقـ "... صـلاـةـ اللـلـيـلـ مـثـنـىـ مـثـنـىـ...ـ"ـ؛ـ تـُعـرـبـ (ـمـثـنـىـ)ـ الـأـلـوـلـيـ خـبـرـاـ لـ(ـصـلاـةـ اللـلـيـلـ)،ـ وـالـثـانـيـةـ توـكـيدـ.

وأوردـ عليهـ بـأـنـ الـوـصـفـيـةـ فـيـ أـسـمـاءـ الـعـدـ عـارـضـةـ؛ـ وـهـيـ لـاـ تـمـنـعـ مـنـ الصـرـفـ،ـ وـيـجـابـ بـأـنـ هـذـاـ التـرـكـيـبـ لـمـ يـوـضـعـ إـلـاـ وـصـفـاـ،ـ وـلـمـ يـسـتـعـمـلـ إـلـاـ مـعـ اـعـتـبـارـ الـوـصـفـ فـيـهـ،ـ وـوـضـعـ الـمـعـدـولـ غـيـرـ

(١) صحيح البخاري ٤٢/٤، باب ما جاء في الوتر.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٨/٦٦.

(٣) الكتاب ١٥/٢، ونص عبارته "وسـأـلـتـهـ عـنـ أـحـادـ وـثـنـاءـ وـمـثـنـىـ وـثـلـاثـ وـرـبـاعـ،ـ فـقـالـ:ـ هـوـ بـمـنـزـلـةـ أـخـرـ،ـ إـنـماـ حـدـهـ وـاحـدـاـ وـاحـدـاـ،ـ وـاثـنـيـنـ،ـ فـجـاءـ مـحـدـودـاـ عـنـ وـجـهـهـ،ـ فـتـرـكـ صـرـفـهـ".



وضع المعدول عنه^(١).

المذهب الثاني: ما نُقل عن الزَّجَاج، وهو أن (مثنى) مُنعت من الصرف للعدل عن: اثنين اثنين، وللعدل عن التأنيث، وقال: لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرهما^(٢). وأُخذ عليه بأنَّ في ذلك ادعاءً عدلين في اسمِ واحد؛ وهذا لا يجوز؛ وذلك لأنَ العدل هو أن تلفظَ بالكلمة وتريدهما كلمةً على لفظ آخر، فمثلاً (عُمر) عدلت عن عامِر، وبكلاً اللفظين تريد عامِرًا، فلو كان ثُمَّ عدْلٌ في المعنى للزم أن يكون المعنى في حال العدل غير المعنى الذي كان قبل العدل، وليس هذا هو المراد؛ لأنَ المعنى في الأسماء المعدولة عنها هو المعنى نفسه في الأسماء المعدولة، فكيف يجوز أن تكون معدولةً عنها؟^(٣)

المذهب الثالث: ما نقله الأخفشُ عن بعض النحويين^(٤)؛ وهو أن (مثنى) مُنعت من الصرف للعدل عن اثنين، وللعدل في المعنى، وذلك أن العدل جعل بياناً لترتيب الفعل؛ فمثلاً: (جاءني القوم مثنى)، أي أن مجئهم اثنين اثنين، بخلافِ أسماء العدد غير المعدولة فيقصد بها مقدار المعدودين، فتقول: (جاء اثنان وثلاثة وأربعة).

ومنما سبق يتبيَّن اختلافُ المعنى بين الأسماء المعدولة وغير المعدولة، وبذلك أجاز أبو حيَان أن تقوم العلةُ مقامَ العلتين؛ لإيجابها معنيين مختلفين^(٥).

المذهب الرابع: ما نُقل عن الفراء^(٦) أن (مثنى) مُنعت من الصرف للعدل والتعرِيفِ بنيةَ الألف واللام، ولذلك لم تُضَف؛ لأنَها على نيةَ الألف واللام، أو امتنعت من الألف واللام لأنَّ فيها تأويلاً بالإضافة، فلو قلت: (دخلوا ثلاثاً ثلاثاً)، فكأنك قلت: ثلاتَ رجالٍ ثلاتَ رجالٍ. ويرى الفراء جوازَ صرفها^(٧)، وليس بوجه، إذ الموضعُ على الوصفية كأحمر يؤثُّ فيه

(١) شرح الكافية للرضي ١١٦/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩/٢.

(٣) المخصص ٢٠٨/٥.

(٤) نقلاً: البحر الحيط ٤٩٠/٣.

(٥) البحر الحيط ٤٩٠/٣، المخصص ٢٠٦/٥.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١.

(٧) المصدر السابق، وعبارته: "ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها، والعرب تقول: دخلوا ثلاث ثلاث،

الوصفُ وإن لم يَتَبعِ الموصوف^(١).

أما الزمخشري^(٢) فيرى أن (مثنى) مُنعت من الصرف للعدل عن صيغتها وعن تكريرها، وهي نكرات يجوز تعرّف بلام التعريف، فتقول مثلاً: (فلان ينكح المثنى)، وهذا رأي لم يذهب إليه أحدٌ كما وصفه أبو حيان.

واعترض عليه بأن (مثنى) لا تستعمل في لسان العرب إلا نكرات، وبأنَّ هذه الألفاظ - حسب مثاله - ولَيْت العوامل، وحقّها ألا تباشرها^(٣).

وقال السمين الحلبي: وقد يُقال إنه المذهب الرابع، وعدل عن العدل في المعنى بعدلهما عن تكرارها^(٤).

وذهب الأعلم^(٥) أن (مثنى) لم تمنع من الصرف للعدل، وإنما لبعدها عن أصلها؛ من جهتين: ١ - عدم استعمال مؤنثٍ له بالباء فضارعت (أحمر)، ٢ - وأنها عدلت عن أصلها. وقيل: إن (مثنى) مُنعت من الصرف للعدل والجمع؛ لأنَّ لفظها يقتضي التكرار فصار في معنى الجمع، وقيل: مُنعت (مثنى) من الصرف للعدل من غير جهة العدل؛ لأنَّ المعروف في باب العدل أن يكون في المعرف، وهذا عدل في النكرات^(٦).

هذه مجمل الأقوال عن منع (مثنى) من الصرف -حسبما قرأنا- غير أن ابن الملقن لم يقف إلا عند رأي الزمخشري، ومذهب سيبويه.

والذى يترجح هو مذهب سيبويه كما قرره أبو حيان بقوله: "... ويتحتم منع صرفها لهذا العدل والوصف..."^(٧)، ولما ذكره من أسباب.

————— = —————

وثلاثًا ثلاثًا، ووجه الكلام ألا تجري، وأن يجعل معرفة لأنها مصروفة، والمصروف خلقته أن يترك على خلقته".

(١) شرح الكافية للرضي ١١٦/١

(٢) الكشاف ٤٦٧/١

(٣) البحر الحيط ٤٩٠/٣

(٤) الدر المصنون ٥٦٢/٣

(٥) المختار في إذاعة سائر النحو ٢١

(٦) نقلاً: غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٨٢/١

(٧) البحر الحيط ٤٩٠/٣



مسألة

ورود (فعلاء) وصفاً

في قول ابن عمر رضي الله عنه: "... أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيراء عند باب المسجد..."^(١).

قال ابن الملقن:

" قوله: (حلة سيراء)؛ قال صاحب (المطالع): (حلة سيراء) على الإضافة، ضبطناه عن ابن سراج ومُتقني شيوخنا، وقد رواه بعضهم بالتنوين على الصفة... قال صاحب (المطالع): وأنكره أبو مروان. قال سيبويه: لم يأت فعلاً صفةً، لكن اسمًا، وزعم بعضهم أنه بدلاً لا صفة"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن الأوجه الإعرابية لـ(حلة سيراء) وبين أن أحد هذه الأوجه مخالف للقاعدة النحوية، وي بيان ذلك فيما يلي:

أنكر أبو مروان بن السراج^(٣) رواية التنوين على الصفة^(٤)؛ وذكر أن سيبويه قال: ولا نعلم أن فعلاً جاء وصفاً^(٥)، فـ(فعلاء) عند سيبويه لا يكون إلا في الاسم مع قلته في الكلام، وهو وزن مستقل عن غيره، لكن يرى الفراء أن (سيراء) في الأصل فعلاء فكسر لأجل اليماء، كما في (بيت) تصغير بيت، وأصله (بيت).

وقال السيرافي: الذي قاله ليس بعيد؛ لأنما لم نر اسمًا على فعلاً إلا (العناء) و(السيرة) و(الحولاء) بمعنى الحولاء بضم الحاء^(٦).

وقال الرضي: ذكر ابن الحاجب (فعلاء) مثل: قباء وخيانة، فجمع في المثالين بين الواو

(١) صحيح البخاري ٤/٤، باب يلبس أحسن ما يجد.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٧/٤٠٩.

(٣) نقلًا: مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٢٨٦/٢، هو: عبد الملك بن سراج الأموي، ولد سنة ٤٠٠ هـ وتوفي سنة ٤٨٩ هـ، سير أعلام النبلاء ١٤/١٦٤.

(٤) صحيح البخاري ٤/٤، (٨٨٦).

(٥) الكتاب ٤/٢٥٨.

(٦) نقلًا: شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٧٠.

المضموم ما قبلها (فُباء)، والياء المضموم ما قبلها (خِيلاء)؛ لأن الياء المضموم ما قبلها في حكم الواو المضموم ما قبلها في وجوب قلب الضمة معها كسرة، فتصبح (فِباء) و(خِيلاء، وكذلك (سِيراء) إلى (سِيراء)^(١).

وذكر الصرفيون أن (خِيلاء) تأتي على (خِيلاء)^(٢). وفعلاً يأتي منه الصفة كثيراً إذا كسر عليه الواحد في الجمع^(٣).

وبهذا الرأي يمكن تخريج هذه الرواية، حيث قال القرطبي إنها الرواية^(٤).

وقد ثُرَّب (سِيراء) بدلاً أو عطف بيان أو تمييزاً^(٥)، وكل ذلك جائز لا يخالف قاعدة نحوية.

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١٦٩/٣.

(٢) الممتع الكبير في التصريف ٨٩.

(٣) الكتاب ٤/٢٥٨.

(٤) المفهم ٥/٣٨٥.

(٥) مشكلات موطن مالك بن أنس ١٧١، فتح الباري ١٠/٢٩٧.



مسألة

وجه الإعراب في (والوضوء أيضًا) بالرفع والنصب

في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "... فقال: والوضوء أيضًا، وقد علمت أن رسول الله ﷺ
كان يأمر بالغسل؟^(١)".

قال ابن الملقن:

"قوله: (والوضوء أيضًا؟) كذا هو بإثبات الواو، وروي بحذفها، والأول يفيد العطف على الإنكار الأول... وقال القرطبي: الواو عوضٌ من همزة الاستفهام؛ كما قرأ ابن كثير قال فرعون وأمنتم به^(٢) ... وأما مع حذف الواو فيكون -إن صحَّت الرواية- إما لأنَّه مبتدأ وخبره مذوف، التقدير: الوضوء عذرُك أو كفايتك في هذا المقام؟ أو لأنَّه خبرٌ مبتدأ مذوف، التقدير: الوضوء تقتصرُ عليه؟ ويجوز أن يكون منصوبًا بإضمار فعل، التقدير: فعلت الوضوء وحده؟ أو توضأت؟^(٣)".

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن روايتين لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وخرج كلَّ رواية على حدة، وبيان ذلك فيما يلي:

يرى ابن الملقن صحة رواية إثبات الواو في (والوضوء...) لكون هذه الواو عاطفةً على الجملة التي قبلها (آية ساعة هذه؟)، غير أنه شكَّ في صحة رواية حذف الواو بقوله: إنَّ صحتَ الرواية.

وهذه الرواية مذكورة في مصادر متون الحديث الأصلية^(٤).

وتنخرج هذه الرواية عند الرفع إما بكون (الوضوء) مبتدأ وخبره مذوف، والتقدير: الوضوء تقتصر عليه، أو خبرًا مبتدأ مذوف، والتقدير: عذرُك الوضوء. وعند النصب بإضمار فعل،

(١) صحيح البخاري ٢/٢، باب فضل الغسل يوم الجمعة، وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء.

(٢) الأعراف: ١٢٣.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٨٣/٧.

(٤) موطأ مالك ٣٣٦/١٠١، مسند الشافعي ١٨/١.

والتقدير: (فعلتَ الوضوءَ وحده)، وكلا الوجهين جائز.

وقال السهيلي: إن الرواة اتفقوا على الرفع؛ لأن النصب يُخرجه إلى معنى الإنكار^(١).

ولا أدرى أيقصد السهيلي أن الوضوء وحده يكفي لصلة الجمعة؟ فلا يكون الأمر بحاجة إلى إنكاره، أم أن الإنكار لا يكون إلا على شيء محرم، ولذا لم يحمله على ترك الأفضلية والسبق؟

فمن وجّه روایة إثبات الواو جعل (الوضوء) معطوفاً على الإنكار الأول، والتوبیخ على تأخر الجيء إلى الصلاة، وترك السبق إليها في أول وقتها، وهذا من أحسن التعریضات وأرشق الکنایات، كما وصفه ابن الملقن، وقول السهيلي وصفه ابن حجر بالغرابة بقوله: وأغرب السهيلي^(٢).

أما قول القرطبي بأن الواو عوضٌ من همزة الاستفهام، كما في قراءة ابن كثير^(٣) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنْتُ بِهِ﴾^(٤).

فقد رد عليه بأن تخفيض الهمزة بإبدالها واوًا صحيحٌ في الآية؛ لوقعها مفتوحةً بعد ضمة؛ لأن أصله (قال فرعون آمنتكم)، وأما في الحديث فليس كذلك؛ لوقعها مفتوحةً بعد فتح؛ لأن أصله (فقال أَلَّا وَضُوءُ)، فلا وجه لإبدالها فيه واوًا كما هو مقرر عند النحوين والصرفين؛ في أن الهمزة المفتوحة المفتوحة ما قبلها لا تقلب واوًا^(٥).

وقيل: إن الصواب في ذلك أن (الوضوء) بالمد على لفظ الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ﴾^(٦)، فهمزة الاستفهام داخلةٌ على همزة الوصل^(٧)، فتسهل الهمزة^(٨).

(١) نقلًا: فتح الباري ٢/٣٦٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) معاني القراءات للأزهري ١/٩٤، السبعة في القراءات ٢٩٠.

(٤) الأعراف: ١٦٥.

(٥) الكتاب ٣/٥٥٤، شرح شافية ابن الحاجب ٣/٣٤، شرح الزرقاني على الموطأ ١/٣٧٥.

(٦) يونس: ٥٩.

(٧) شرح الزرقاني على الموطأ ١/٣٧٥.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٤٧.



وما سبق يتبيّن لنا صحة روایة حذف الواو بالاستناد إلى مصادر أصلية في تحرير الروايات، وأن رأي الإمام القرطبي فيه نظر.

مسألة

أسماء الأماكن بين المنع والصرف

في قول عبد الله بن عباس رضي الله عنه: "... ورسول الله ﷺ يصلي بِمِنْيٍ إلى غير جدارٍ..." ^(١).

قال ابن الملقن:

"مِنْيٍ : الأجواد صرفاً، وكتابتها بالألف، وتذكيرها" ^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن صرف (مني) أجواد من منعها من الصرف، ويبيان ذلك فيما يلي:
المشهور عند النحويين أن أسماء البلدان يغلب عليها التأنيث وعدم الصرف، على أن
يُقصد بها البقعة، وما جاء منها مذكراً مصروفاً، فيراد به البلد والمكان ^(٣).

فـ(مني) إن قيل إنها ممنوعة من الصرف؛ فلكونها مختوماً بألف التأنيث المقصورة، وقد تمنع
من الصرف للعلمية والتأنيث.

أما إن عدّت (مني) مصروفةً، فباعتبار أنها مذكورة، والعلمية وحدها لا تمنع الصرف.
والذي عليه العلماء أن (مني) من أسماء البلدان التي يجوز فيها الصرف والمنع ^(٤)، وصرفها
أجواد؛ إذ إنها بعيدة الشبه بالفعل.
وما سبق يتبيّن أن ما اختاره ابن الملقن هو الصواب.

(١) صحيح البخاري ٢٦/١، باب متى يصح سماع الصغير؟

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٨٨/٣

(٣) الأصول في النحو ٩٩/٢، التعليقة على كتاب سيبويه ٦١/٣، علل النحو ٤٧٠، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١١٦٧/٣.

(٤) الكتاب ٢٤٣/٣، المحكم والحيط الأعظم ٥١٠/١٠، المخصص ٥/١٦٢، المغرب في ترتيب المعرف ٤٨٨/١.



مسألة

ال فعل (نظر) بين التعدى والنزوم

في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ تَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(١).

قال ابن الملقن:

"... وخطأ كونه في الآية بالمعنى الأول - وهو الانتظار - من وجهين:
أحدُهما: أنه عدّي إلى مفعوله (إلى)، وهو إذا كان بمعنى الانتظار لا يتعدى بها، وإنما
يتعدى بنفسه، قال تعالى: ﴿فَهُلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾^(٢)، فعدها بنفسه لـما كان بمعنى
(ينتظرون)...".^(٣)

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن الكلمة (نظرة) في الآية بمعنى النظر والمعاينة من بين معانيها الأخرى المحتملة لغةً؛ إذ تعني هذه الكلمة أكثر من معنى^(٤)، وبيان ذلك فيما يلي:
خطأ ابن الملقن رأى من قال بأن معنى (نظرة) من الانتظار، وعلل ذلك بأن معنى
الانتظار يتطلب التعدى أصلًا بلا واسطة!.

لكن ما قاله ابن الملقن غير مطرد، فلا يتعين أن يكون معنى النظر متعدىً بلا حرف جر^(٥)، إذ وردت آياتٌ كريمة أخرى تخالف ذلك، من مثل قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ يُمَرِّجُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٦)، ف(نظرة) بمعنى: منتظرة مرتبة^(٧).

(١) القيامة: ٢٣.

(٢) صحيح البخاري ٩/١٢٧، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ تَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.

(٣) محمد: ١٨.

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٣/٣٢٣.

(٥) تمذيب اللغة ٤/٢٦٥ - ٢٦٦، معجم الفروق اللغوية ١٣٤، لسان العرب ٥/٢١٧.

(٦) نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان ٤١، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٦/٨٩، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/١٥١٩.

(٧) النمل: ٣٥.

(٨) تفسير القرطبي ١٣/٢٠٠، التحرير والتنوير ١٩/٢٦٧، الموسوعة القرآنية ١٠/٤٦٢.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُصْرُونَ ۝ يَا إِيَّكُمُ الْمُفْتُونُ﴾^(١)، إذ يحتمل أن يكون (أيكم) موصولة ويكون مفعولاً، والباء زائدة، فيصبح التقدير: فستبصر ويصررون الذي هو المفتونون منكم^(٢).

ولو أن ابن الملقن اكتفى - حسب رأيي - بما ذكره من حيث المعنى، إذ قال: إذا كانت معنى الانتظار، فيحتمل أن يكون المعنى: مرتبة رها، أو ثوابه، وهذا لا يليق، إذ المتظر لما ينتظره في تنفيص وتكدير^(٣)، وبهذا يمكن أن يصرف النظر عن كونها للانتظار.

وما سبق يتبيّن أن (ناظرة) من النظر بدلالة المعنى، ولا يمكن القول بتعيين كونها للنظر بمجرد دلالة تعديها بحرف جر؛ لـما في ذلك من الخلاف.

(١) القلم: ٦

(٢) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٨٩/٦، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٥١٩/٣.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٢٤ / ٣٣



مسألة

أوجه الإعراب في (رجل آتاه الله مالاً)

في قوله الستين: "لا حسد إلا في اثنين: رجل آتاه الله مالاً فسُلط على هلكته في الحق..."^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (إلا في اثنين)، أي: خَصْلَتِينَ أو طَرِيقَتِينَ، ويجوز في (رجل) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٌ: الْبَدْلُ، وَإِضْمَارُ أَعْنِي، وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ خَصْلَتِينَ: إِحْدَاهُمَا - خَصْلَةُ رَجُلٍ"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن ل(رجل) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٌ إعرابية، ولم يذكر الأولى أيها؟ وبيان ذلك فيما يلي:

وجه البدل: أن تكون الكلمة (رجل) مجرورةً بدلاً من (خَصْلَتِينَ)، أي: إلا في رجل آتاه الله... إلخ.

ووجه النصب: بتقدير فعل (أعني)، أي: أعني رجالاً.

ووجه الرفع: على الخبرية، والتقدير: (الخصلة الأولى رجل...).

والوجه الذي أرى أنه أولى -حسب علمي- هو الرفع^(٣); وذلك لأمور:

- ١ - كون باب الابتداء عمدةً.

- ٢ - وجه النصب يُحِقُّ إلى تقدير مذوف، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.

٣ - يُعرب (رجال) مفعولاً به، والمفعول به من الفضلات.

- ٤ - وجه البدل من التوابع، والتتابع فضلات يصح الاستغناء عنها، إلا في النعت أحياناً فإنه قد يتمم الفائدة.

(١) صحيح البخاري ٢٥/١، باب الاغتباط في العلم والحكمة.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٦١/٣.

(٣) الخصائص ١/٩٨، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠١/١، شرح التسهيل ٢٢/٢، الكناش في فني النحو والصرف

وما سبق يتبيّن أولويّة وجه الرفع عن غيره؛ إذ لا حاجة فيه إلى تقدير مذوف، ويُعد من الأبواب العَمَد التي لا يمكن الاستغناء عنها.



مسألة

أوجه الإعراب في (لا سهلٍ فيرتقى)

في قوله: "... زوجي لحم جمل غثٌ، على رأس جبل: لا سهلٍ فيرتقى، ولا سمين فينتقل...".^(١)

قال ابن الملقن:

"وقوله: (لا سهلٍ فيرتقى)، يجوز فيه ثلاثة أوجه، كلها مروية: نصبُ (سهلٍ) دون تنوين، ورفعُها، وخفضُها منونةً. وأعربُها عندي الرفع في الكلمتين".^(٢)

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن الرفع أعرَبٌ من النصب والجر، وبيان ذلك فيما يلي:
رُوي هذا الحديث بالنصب دون تنوين^(٣)، وبالرفع^(٤)، وبالخفض مع التنوين^(٥)، غير أن الأوجه المحتملة ستة أوجهٍ، وإليك تخرِيجها:

أما وجه النصب والتقويم؛ فتقديره: لا أجدُه سهلاً.

وأما وجه النصب بلا تقويم؛ فتقديره: لا سهلٍ، ويكون (سهل) اسم (لا) التي لنفي الجنس، وخبرُها محذوف، وتقدرُه: لا سهلٍ صعوباً.

وأما وجه الجر والتقويم؛ فعلى أن يكون (سهل) صفةً للجبل، والتقدير (على رأس جبل لا سهل) و(لا) نافية لا عمل لها.

وأما وجه الجر بلا تقويم؛ فيكون على حذف المضاف إليه مع نيته، والتقدير (لا سهل الصعود فيرتقى).

واما الرفع -الذي يرى ابن الملقن أنه الوجه الأعرَب- (لا سهلٍ) فعلى أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، وتقدرُه: لا هو سهلٍ فيرتقى).

(١) صحيح البخاري ٢٧/٧، باب حسن المعاشرة مع الأهل.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٧٠/٢٤.

(٣) حديث السراج ٣٦/٢.

(٤) صحيح مسلم ٤/١٨٩٦، صحيح ابن حبان ٢٦/١٦.

(٥) صحيح البخاري ٢٧/٧، السنن الكبرى ٨/٢٤١، مسند أبي يعلى ١٥٤/٨.

وإن قيل: ماذا تعرب (لا)? فالجواب أنها نافية غير عاملة؛ بمحىء المعرفة بعدها.

وإن قيل: إن النصب أجود من الرفع، حيث يقتضي الرفع تقدير مذوف، والنصب بعمل (لا) النافية للجنس، فيُمكّن تخریج ذلك من جهة المعنى:

وذلك أن الزوجة ذكرت تشبيهين لزوجها (لحم جمل غث)، (على رأس جبل)، ثم ذكرت أن الجبل ليس سهل الصعود، وأن اللحم غث لا مطعم في طليه.

فتفسيرها للتشبيه بعد الانتهاء من تمام التشبيه أوعى من قول: لحم جمل غث لا يُسعى لنيله، والجبل صعب صعوده، أن تتحمّل مشقة لnil اللحم الغث.

وبهذا يمكن أن يقال: إن ابن الملقن قدّم الرفع لهذا المعنى.



مسألة

نصب المفعول به بعد الفعل المبني للمجهول

في قولهم: "فَأُثْنِي عَلَى صَاحِبِهِ حَيْرًا"^(١).

قال ابن الملقن:

"كذا هو في أصل الدّمياطي: (حَيْرًا) في الموضعين، (ثُمَّ مُرَّ بِثَالِثَةِ فَأُثْنِي عَلَى صَاحِبِهَا شَرَّاً)، بالألف في الثلاثة، وهو أصحٌ إذا قرئ (فَأُثْنِي) بفتح الألف. وقال ابن التين: قوله: (حَيْرًا) صوابه: خَيْرٌ. قال: وكذلك هو في بعض الروايات، وشُرٌّ مثله، وكأنه أراد إذا قرئ مبنيًّا. قال: وفي نصبه بُعْدٌ في اللسان"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن الرفع والنصب في (حَيْرًا) مبني على العامل، وبيان ذلك فيما يلي: وردت روایتان في هذا الحديث: الأولى بنصب (حَيْرًا)^(٣)، والثانية برفعها^(٤)، وتخریج ذلك: أن يكون عامل النصب مبنيًّا للفاعل، فتنصب (حَيْرًا) على المفعولية، وأما عامل الرفع فمبنيًّا للمفعول، فتنبُّهُ (خَيْر) عن الفاعل.

غير أن رواية البخاري^(٥) جاءت فيها الكلمة (حَيْرًا) منصوبةً مع كون العامل مبنيًّا للمفعول، ويمكن تخریج ذلك -على بُعْد- بأن يكون (حَيْرًا) حالاً من القول، ويكون تقدير المخدوف: (فَأُثْنِي القَوْلُ حَالَ كَوْنِهِ حَيْرًا).

وهذا قد يفصح عن قول الشارح: "وفي نصبه بُعْدٌ في اللسان".

وحين عَبَّر ابن الملقن عن المبني للمفعول قال: (مبنيًّا)؛ واكتفى بها عن ذكر المفعول، لكون الأصل وجود الفاعل، فلا يقال: (مبني للفاعل) إلا تأكيداً.

(١) صحيح البخاري ٩٧/٢، باب ثناء الناس على الميت.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٤٤/١٠.

(٣) صحيح البخاري ٩٧/٢، سنن النسائي ٤/٥٠، مستند الإمام أحمد بن حنبل ١/٢٨٦.

(٤) مستند الإمام أحمد بن حنبل ١/٢٨٧، مستند أبي يعلى الموصلي ١/١٣٥، مستند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم ١/٢٤٢.

(٥) صحيح البخاري ٩٧/٢.

مسألة

(نوح) بين الصرف والمنع

في قوله تعالى: "﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالثَّنِينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾" (١)(٢).

قال ابن الملقن:

"(نوح) أعمامي، المشهور صرفه، ويجوز تركه" (٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أنه يجوز في (نوح) الصرف وتركه، وبيان ذلك فيما يلي:

اختلاف النحوين في اسم (نوح)؛ فمنهم من يرى أنه مصروف^٤ البتة، ومنهم من يُعدُّه غير مصروف، ومنهم من يرى أنه إذا ثُكِر صُرف^٤.

فمن صرف (نوحًا)؛ فلخلفته، ولأنه لم يَرِد في منعه من الصرف سماع شاذ ولا مشهور^(٥)، وأما من منعه من الصرف؛ فللتعريف والعجمة^(٦) وأما حجة من يصرفه عند التكير؛ فلذهاب أحدٍ على المنع^(٧).

والجواب عن ذلك كما يلي:

- ١ - أن كل اسم أجمي ثلاثيٌّ ساكن الوسط، مصروف^٤ البتة، كـ(نوح) وـ(لوط)، وـ(عاد)، فإن قيل: لم تُصرف (هند) وَمُنْعَنْ، مع كونها ساكنة الوسط؟
قيل: إن (هند) اسم مؤنث، وحكم التأنيث أقوى من العجمة في المنع من الصرف.
- ٢ - أن العجمة لا تؤثر إلا في الزائد عن ثلاثة، بخلاف التأنيث.

(١) النساء: ١٦٣.

(٢) صحيح البخاري ٦/١، باب بدء الوحي.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/١١٨.

(٤) الكتاب ٢٤٠/٣، المقتضب ٣٥٠/٣، شرح المفصل لا يعيش ١٩٤/١، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٢، ارتشاف الضرب ولب لباب لسان العرب ٢/٨٧٨.

(٥) الأصول في النحو ٩٢/٢، شرح شذور الذهب لابن هشام ١/٥٩٣.

(٦) الأصول في النحو ٢/٨٧.

(٧) توضيح المقاصد ٣/١٢٢٢.



٣- أن اسم (نوح) ليس من الأسماء التي تُمنع من الصرف لعلة واحدة.
وخلاصة القول: أن (نوحًا) اسم مذكرٌ أعمجمي مصروفٌ؛ لخروجه من التأنيث ولكونه
ثلاثيًّا ساكنَ الوسط، ولذلك يرى جمهور النحوين أن صرفه هو الوجه.
وكذلك ذكر ابن الملقن أن المشهور صرُفه، وذلك لما ورد مما يثبت أنه مصروف.

مسألة

النصب في الاستثناء المفتوح

في قول ابن عباس رضي الله عنه: "ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرمّلوا الأشواط كلّها إلا الإبقاء عليهم" ^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (إلا الإبقاء) هو بكسر الهمزة، ثم باء موحدة، ممدود، أي: الرفق بهم. قال القرطيبي: رويناه بالرفع على أنه فاعل (يعنيه)، ويحوز النصب على أن يكون مفعولاً من أجله، قال: ويكون في (يعنيه) ضمير عائد على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْلَمَ وهو فاعله" ^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن ما بعد (إلا) أي: الإبقاء، يحتمل إعرابين، وبيان ذلك فيما يلي:
 (إلا) في هذا الحديث للحصر، و(الإبقاء) ترفع وتنصب، فالرفع لكونها فاعلاً لـ(يعني)
 والتقدير: يمنع الإبقاء -أي الرفق- الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْلَمَ من أن يأمرهم بالرمل في كل الأشواط.
 أما كونها منصوبة فعلى أنها مفعولٌ من أجله، إذ التقدير: لم يمنع الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْلَمَ من أن يأمرهم أن يرمّلوا في الأشواط كلّها إلا هو إبقاء عليهم؛ أي: رفقاً بهم.

هذا، وقد تأتي (الإبقاء) مجرورة، وذلك أن (إلا) من معانيها (غير)، فيصبح التقدير: لم يمنعه غير الإبقاء عليهم. والأقرب -حسب ما أرى- أن (الإبقاء) مرفوع على الفاعلية، وذلك لدلالة الضمائر في الحديث، قال ابن عباس: فأمرهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْلَمَ أن يرمّلوا الأشواط الثلاثة، وأن يمشوا ما بين الركنين، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرمّلوا الأشواط كلّها إلا الإبقاء عليهم.

فالهاء في (يعنيه) عائدةٌ على مفرد مذكور وهو المنوع، فلم يبق في الجملة سوى مانع واحد، وهو: الإبقاء أو الرفق، فيكون فاعلاً. ولو كان الفعل متصلًا به ما يدلّ على الجمع، أي: (يعندهم)، لكان الفاعل هو النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْلَمَ والمفعول به الصحابة رضوان الله عليهم. ولا يمكن أن يكون الرفق هو المانع للصحابة، إذ هم يصدرون عن أمره؛ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْلَمَ.

(١) صحيح البخاري ١٥٠/٢، باب كيف بداء الرمل.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٦٦/١١.



مسألة

(صَفَرٌ) بين الصرف والمنع

في قول ابن عباس رضي الله عنه: "ويجعلون المحرم صَفَرًا"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (صفَرٌ) كذا هو بغير ألف، كذا هنا في أصل بخط الدّمياطي، وفي مسلم، والصواب (صفَرًا)؛ لأنَّه مصروف قطعًا، وفي "الحكم": كان أبو عبيدة لا يصرفه، فقيل له: لم لا تصرفه؟ لأنَّ النحويين قد أجمعوا على صرفه، وقالوا: لا يَمْنَعُ الْحِرْفُ مِنَ الصِّرْفِ إِلَّا علتان، فأخبِرْنَا بالعلتين فيه، فقال: نعم، هما: (المعرفة والساعة)، قال المطرز: يرى أنَّ الأزمنة كُلُّها ساعاتٌ، والساعات مؤنثة"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أنَّ (صفَرًا) مصروف، ولا وجه لمنعه من الصرف، وبيان ذلك فيما يلي: لـ(صفَرٌ) في هذا الحديث روایتان، الصرف^(٣)، ومنع الصرف^(٤)، أما كونه مصروفاً فهذا لا خلاف فيه، كما سيأتي.

وأما منعه من الصرف فلعلة (المعرفة والساعة)؛ كما ذكر أبو عبيدة فيما نقله صاحب الحكم^(٥).

لكن ذلك لا يصح لوجهين:

١ - أن في الحديث إشارة إلى النسيئة المحرمة؛ وهي: إحلال شهرٍ محرم، وتحريم شهر حلال، وبهذا لا يُعد الشهُر معرفة؛ لأن التقديم والتأخير في التحليل والتحريم مبني على إرادتهم للقتال - كما ذكر ذلك شراح الحديث - فيكون الشهُر هنا نكرة، بخلاف لو تم إضافته.

(١) صحيح البخاري ١٤٢/٢، باب التمتع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٥٢/١١.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤/١٣١، صحيح البخاري ١٤٢/٢، صحيح مسلم ٢/٩٠٩.

(٤) مسند النسائي ٥/١٨٠.

(٥) ذكره ابن الملقن، ولا أدرى أيقصد ابن سيده في كتابه الحكم والمحيط الأعظم، إن كان كذلك فذكر الاسم ناقصاً، وقول أبي عبيدة موجود فيه، نقلاً: الحكم والمحيط الأعظم ٨/٣٠٧.

-٢- أن تحويل المذكر إلى مؤنث بناءً على أصل آخر - كتحويل الأزمنة إلى ساعات، وال ساعات مؤنثة - فيه تكليف، لأن (الشهر) مذكر^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٢).

وما سبق يتضح بطلان حجة من قال: إن صفر منوع من الصرف، والمعروف عند النحوين أنه لا يمنع من الصرف إلا ما كان فيه علتان أو علة تقوم مقام علتين^(٣). وشهر (صفر) ليس فيه إلا العلمية، وبذلك يتعين صرفه.

ولكن يمكن تخريج كتابة (صفر) هكذا بلا تنوين، وذلك على لغة ربيعة، إذ المشهور عندهم كتابة المنصوب بغير ألف، ولكن ترك كتابته لا يقتضي منع صرفه^(٤).

(١) المذكر والمؤنث لابن جني ٧٣، المذكر والمؤنث لابن التستري ٦.

(٢) النساء: ٩٢.

(٣) الكافية في علم النحو ١٢، شرح الكافية الشافية ١٧٩/١.

(٤) فتح الباري لا بن حجر ٤٢٦/٣، حاشية السيوطي على سنن النسائي ١٨٠/٥.



مسألة

(حراء) بين الصرف والمنع

في قول عائشة –رضي الله عنها–: "وكان يخلو بغار حراء"^(١).

قال ابن الملقن:

"(حراء): بكسر المهملة وتحفيف الراء والمد، وهو مصروفٌ على الصحيح، ومنهم مَن منع صرفه، مذكُرٌ على الصحيح أيضًا، ومنهم مَن أَنْثَهُ، ومنهم مَن قصره أيضًا؛ فهذه سُلْطَنٌ لغات"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن في (حراء) لغاتٍ سَتًّا، وبيان ذلك فيما يلي:

يمكن تقسيم اللغات في (حراء) إلى أقسام ثلاثة: منها قسمان قد يمترجان وهما:

١ - الصرف ومنعه،

٢ - والتذكير والتأنيث:

وقد اشتهر عند النحويين، فيما يُمنع من الصرف: أنه الاسم الذي يكون فيه علتان أو علة تُقام مقام العلتين^(٣)؛ وعليه فـ(حراء) يُصرف ويُمنع من الصرف.

فيصرفُ (حراء) إذا ذُكرَ وكان المرادُ به اسم المكان، والأصل في أسماء البلدان التأنيث، وإنما جاء التذكيرُ فيها لأن تأنيتها غير حقيقي.

أما إن أَنْثَتْ وأريد بها اسم البقعة، فتُمنع من الصرف، وعلة منعها من الصرف: التأنيث والعلمية.

فـ(حراء) مما يجوز فيه التذكير والتأنيث، والصرف والمنع^(٤).

فمن التأنيث والمنع قول جرير:

(١) صحيح البخاري ١/٧، باب بدء الولي.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/٢٤٩.

(٣) الكافية في علم النحو ١٢، شرح الكافية الشافية ١/١٧٩.

(٤) الكتاب ٣/٢٤٦، علل النحو ٤٧٠، معجم ما استعجم ٢/٤٣٢، تمهيد القواعد ٨/٤٠٣١.

سَتَعْلَمُ أَيْنَا خَيْرٌ قَدِيمًا
وأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارًا^(١)
فـ(حراء) هنا ممنوعة من الصرف.

ومنه كذلك قول رؤبة:

وَرُبَّ وَجْهٍ مِنْ حِرَاءَ مُنْحَنٍ^(٢)
فـ(حراء) هنا لم تُثنَّى من الصرف.

٣ - المد والقصر في (حراء):

المشهور في (حراء) المدُّ، بل إن بعض المحدثين يُلحّنون من يقول بـقَصْرِهَا^(٣)، ولم أقف -
حسب اطلاقي - على من نصَّ على لغة القصر؛ غير ما أشار إليه ابن الملقن.
وما سبق يتبيَّنُ أن في (حراء) لغاتٍ خمسةً مشهورة معروفة، وأما اللغة السادسة فقد
اعتراض عليها بعض المحدثين، ولم أقف عليها.

(١) البيت من الواffer، ولم أجده في ديوانه، نقلًا: الكتاب ٢٤٥/٣، المقتصب ٣٥٩/٣، المعجم المفصل في الشواهد العربية ٨٦/٢.

(٢) البيت من الرجز، ديوانه ١٦٣، الكتاب ٢٤٥/٣، معجم ما استعجم ٤٣٢/٢، المعجم المفصل في العربية ٢٨١/١٢.

(٣) المقصور والممدود ٣٣، إصلاح غلط المحدثين ٤٥، درة الغواص في أوهام الخواص ١٦٥، الفائق في غريب الحديث والأثر ٢٧٢/١، الأماكن أو ما اتفق لفظه وافتقر مسماه ٢٣٠، معجم البلدان ٢٢٣/٢.



مسألة

(هذه مكان عمرتك) بين الرفع والنصب

في قول النبي ﷺ: "هذه مكان عمرتك"^(١).

قال ابن الملقن:

"... (هذه مكان عمرتك)، برفع (مكان) على الخبر؛ أي: عوضُ عمرتك الفائدة، وبالنصب على الظرف. قال بعضُهم: والنصبُ أوجهُ، ولا يجوزُ غيرُه، والعاملُ فيه مذوقٌ؛ تقديره: هذه كائنةٌ مكانَ عمرتك أو مجعلةٌ مكانَها. قال القاضي عياض: والرفعُ أوجَهٌ عندِي؛ إذ لم يُردْ به الظرفَ، إنما أرادَ عوضَ عمرتك"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أنَّ كلمة (مكان) في النص السابق ثُرِفَتْ خبراً، وتنصَّبَ ظرفاً، وبيان ذلك فيما يلي:

المشهورُ عند النحويين أنَّ الظرفَ لا ينتصبُ ما لم يتضمَّنْ معنى (في)، وأنَّ المكانَ لا يقبلُ ذلكَ ما لم يكن مبيهَماً، أي: ليس له حدودٌ تحصرُه^(٣)، قال ابن مالك:

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضمِّنا
(في) باطراِ كهُنا امْكُثْ أزْمَنا

وقال:

فانصِبْه بالواقع فيه مُظهَراً	كانَ وإلا فائِنُه مُقدَّراً
وكُلُّ وقتٍ قابِلٌ ذاك وما	يقبلُه المكانُ إلا مُبيهَماً ^(٤)

ومن ثمَّ فإنَّ لفظَ (مكان) في هذا الحديث لا يتضمَّنْ معنى (في) فكيف يكون منصوباً؟
وأما وجَهُ الرفع لـ(مكان) فهو أرجحُ؛ لأمورٍ:

١ - أنَّ لفظَ (مكان) لا يتضمَّنْ معنى (في)، وشرطُ تضمينِه معنى (في) أقرَّه النحويون، وهو

(١) صحيح البخاري ٢/٤٠، باب كيف تحمل الحائض والنفساء.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١١/٢٠٠.

(٣) الأصول في النحو ١٩٧/١، اللمع في العربية ٥٦/١، شرح المفصل لابن عييش ٤٢٦/١.

(٤) ألفية ابن مالك ٣٠.

شرط نصبه.

٢ - أنه لم يُرد بـ(المكان) الظرفُ، إنما أريد أن هذه العمرة عوضٌ عن العمرة الفائتة، فقد جاء في الحديث: (... ولم أطُف بالبيت... وذَعِي العمرة... هذه مكان عمرتك). فعندما أمرها بترك العمرة، عوّضها عمرةً أخرى، فالتقديرُ: هذه عوض عمرتك. ومن ثم فإن وجه الرفع هو الأقرب، وأما النصب فقد يعترضُ مع ما أقره النحويون.



مسألة

(أيٌّ) غير المضافة

في قول عبد الله توفيقه: "قلتُ: ثم أيٌّ؟"^(١).

قال ابن الملقن:

"(أيٌّ) هنا مشدّدٌ منون... ولا يجوز إلا تنوينه؛ لأنَّه اسمٌ معرِّبٌ غيرُ مضافٍ"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أنَّ (أيًّا) في الحديث: اسمٌ معرِّبٌ يلزمُه التنوين، وبيان ذلك فيما يلي:
 اشتهر عند النحويين أنَّ جميع أسماء الاستفهام مبنيةٌ لتضمِّنها معنى الهمزة، ويُستثنى من ذلك (أيُّ) فإنَّها معرِّبة تلزمُها الإضافة، وبذلك تبعُد عن شبيه الحرف والبناء^(٣).

ف(أي) من أسماء الاستفهام الملازمة للإضافة في المعنى دون اللفظ، ومنه قول الشاعر^(٤):

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيْيَ وَأَيْكُمْ غَدَاهُ التَّقَيْنَا كَانَ حَيْرًا وَأَكْرَمًا

هذا، وقد يُقال بأنَّ (أيًّا) تأتي غيرَ مضافة، قال سيبويه: "اعلم أنَّ (أيًّا) - مضافاً وغيرَ مضاف - بمنزلة (من)... فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد. قال الله عز وجل: ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى﴾^(٥)، فحسنه مضافاً"^(٦).

وقد يُقال: كيف أثبتت ابن الملقن التنوين في (أي)، والتلوين لا يثبت حال الإضافة؟
 فالجواب عن ذلك: أنه جعل مجرد التقدير للإضافة لا يوجِّب منع التلوين ولا يجُوزه^(٧)؛ إذ

(١) صحيح البخاري ١٨/٦، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنَدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٦/٢٢.

(٣) البديع في علم العربية ٢٣٢/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٤/٢، معنى الليب عن كتب الأعارة .٣٩٥/١

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٩٥٨/٢، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٨٣/١، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١٢٣٨/٣.

(٥) الإسراء: ١١٠.

(٦) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٧) نقلًا: إرشاد الساري ٤٨٢/١.

الإضافة في (أي) حاصلة معنى لا لفظاً.
ويكُن القول بأن التنوين لا يثبت مع الإضافة مطلقاً؛ سواء أكانت لفظاً أم معنى.
فعدم بقائه في الإضافة اللغوية معروفة، أما مع الإضافة المعنوية فالتنوين متائبٌ مع الألف
واللام كما أنه متائبٌ في الوقف مطلقاً، وبذلك امتنع بقاوه مع الإضافة المعنوية^(١).

(١) نتائج الفكر في النحو ٢٢٦/١.



مسألة

سقوط ميم (فم) في حال الإضافة

في قوله الكليلة: "وكان قد سقط فمه"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (وكان قد سقط فمه)، النحويون يُنكرون اجتماع الميم مع إضافة الضم إلى المضمر، ويرون أنه غير جائز في غير الشعر، كما قال:

يُصْبِحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَخْرِ فَمُهْ

وإنما إعرابه عندهم بالحروف، بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالباء جرّاً"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن الميم في (فم) لا تثبت في حال الإضافة عند النحويين، وبيان ذلك فيما يلي:

المعروف عند أهل اللغة أن الكلام على (فم) وأصل بنائهما، مسألة صرفية، لذا سيكون بيان المسألة من الجانب النحوي محدوداً ضيقاً، وذلك في أمرين:

أحدهما: هل أنكر النحويون بقاء الميم في حال الإضافة؟

ثانيهما: هل قصرروا على الشعر جواز بقاء الميم حال الإضافة أم لا؟

فالنحويون في بقاء الميم حال الإضافة في الشعر والنشر بين مانع^(٣) ومجيز^(٤).

فحجّة المانعين تتلخص في أن أصل (فم): (فَوْهُ)، فبتبنوينها مع سكون الواو خيف أن تسقط عين الكلمة -لالتقاء الساكين- فأبدلت ميماً، أما إن ترك التنوين فلا حاجة لإبدال الواو ميماً.

أما حجّة المجيزين في الشعر والنشر فهي: وجود ما يثبت ذلك سمعاً، ومن أمثلة بقائها نثراً:

(١) صحيح البخاري ١١٥/٨، باب صفة الجنة والنار.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٩٠/٣٠.

(٣) المسائل البصريةات ٨٩٣/٢، المقرب ٢١٦/١.

(٤) شرح التسهيل ٤٩/١، ارتشف الضرب ٨٤١/٢.

قوله **الغطّيل**: (والذي نفسي بيده لَخُلُوفٌ فِي الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمَسَكِ)^(١).
ومن أمثلة بقائها شعراً: قول رؤبة:

**كَالْحُوتِ لَا يُرُوِّيهِ شَيْءٌ إِلَّاهُمْ
يُصْبِحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُه**^(٢)

وما سبق يتبيّن أن بعض النحويين يرون المنع وبعضهم يرون الجواز، والذي يظهر أنه جائز
بقاؤها في حال الإضافة وعدتها، وفي الشعر والنشر، وذلك لما ثبت من الدليل السمعي.

(١) صحيح البخاري ٣/٢٤.

(٢) البيت من الرجز، في ديوانه: ١٥٩، شرح التسهيل ١/٤٧، توضيح المقاصد ١/٣٥٢.



مسألة

استعمال اسم المفعول من فعلٍ لازم دون حرف جر

في قوله الكليلة: "حجٌ مبرورٌ"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (مبرور)، قال ابن التين: يحتمل أن صاحبه أوقعه على وجه البر، وأصله أن لا يتعدى بغير حرف جر، ونقل عن بعضهم أنه قال: لعله يزيد بـ(مبرور) وصفُ المصدر؛ فتعدى إليه بغير حرف، فجعله متعدياً"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن أصل التعدي في (بَرَّ) تكونُ بحرف الجر، غير أنه جاء في الحديث متعدياً بنفسه، وبيان ذلك فيما يلي:

الفعل (بَرَّ) فعلٌ لازم يكتفي بمفهومه، وذلك نحو: بَرَ حجّك، ويتعدي إلى مفعوله بحرف الجر^(٣)، كـ: بِرَتْ في حجّك، أي: أحسنتَ فيه، وحجٌ مبرورٌ فيه.

وقد يتعدى إلى مفعوله بغير حرف الجر، وذلك بإشراب الكلمة لازمة معنى الكلمة متعدية لتعديها -وهذا ما يُسمى بالتضمين^(٤)- ويبين منها اسمُ مفعول^(٥).

فالفعل (بَرَ) اللازم، بمعنى الفعل (تقبّل) المتعمدي^(٦)، فيقال: بَرَ اللَّهُ حجّك كما يُقال: أَبَرَ، أي: تقبّل اللَّهُ حجّك، وحجٌ مبرورٌ أي: حجٌ مقبول.

وقد ذكر ذلك ثعلب في الفصيحة، ونظمها صاحب (الموطأة) في قوله:

(١) صحيح البخاري ١٣٣/٢، باب فضل الحج المبرور.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١١/٣٨.

(٣) رسالة الحذود ٧٩، إسفار الفصيحة ١٨٦/١ المفصل في صنعة الإعراب ٣٤١، اللمحات في شرح الملحقة ٣٣٠، توضيح المقاصد ٢/٧٥٦.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعرب ١/٦٨٠، شرح الأئمّة ١/٤٤٦، شذا العرف في فن الصرف ٣٩.

(٥) الأصول في النحو ٣/١١٢، شرح ابن عقيل ٢/١٤٧، شرح الأئمّة ١/٤٣٨، شذا العرف في فن الصرف ٣٨.

(٦) فتح الباري ١/٧٨، عمدة القاري ١/١٨٨، إرشاد الساري ٣/١٣٤.

وَبُرَّ ذاك الْحَجَّ أَيْ تُفْبِلَا وَالْحَجُّ مَبْرُورٌ فِي مَا أَجَلَّ^(١)
وبذلك يثبت تعدى الفعل (بَرَّ)، وئني منه اسم مفعول.

(١) متن موطأة الفصيح ٢٧، وينظر: فصيح ثعلب ٢٧٠، وإتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ١١٠.



الفصل الثاني

مسائل الأفعال، وفيه مباحثان:

المبحث الأول: الأفعال المبنية

المبحث الثاني: الأفعال المُعرَبة

المبحث الأول: الأفعال المبنية

وفيه مسائل:

مسألة

(نعم) و(بئس) بين التصرف وعدمه

في قوله تعالى: "فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبَشَّتِ الْفَاطِمَةُ"^(١).

قال ابن الملقن:

"نعم) و(بئس): فعلن لا ينصرفان؛ لأنهما انتقالا عن موضعهما، ف(نعم) منقول من قولك: (نعم فلان) إذا أصاب نعمة، و(بئس) منقول من (بئس) إذا أصاب بؤساً، فنُقلَا إلى المدح والذم، فشابها الحروف، وقيل: إنما استعملتا للحال بمعنى الماضي، وفيها أربع لغات: نعم بفتح أوله وكسر ثانية، وكسرهما، وسكون العين وكسر النون، وفتح النون وسكون العين. نعم المرأة هند، وإن شئت: نعمت المرأة هند"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (نعم) و(بئس) فعلن لا ينصرفان، ثم عرض لحكم لحاق تاء التأنيث في آخر الفعل، وبيان ذلك فيما يلي:

أثبت ابن الملقن أن الفعلين لا ينصرفان، وهذه الكلمة (لا ينصرفان) غير مناسبة في هذا الموضع؛ إذ الانصراف وعدمه يُطلق على الأسماء، وأما ما يكون مع الأفعال فهو: التصرف وعدمه، وقد بدا لي أن هذه الكلمة (لا ينصرفان) ربما تكون مصحفةً من (لا يتصرفان). هذا، ولا يمكن أن يقال بأنه قصد بـ(لا ينصرفان): لا ينتقلان؛ إذ عدم تصرفهما لا يقتضي انتقالهما وانصرافهما من شيء آخر.

والمشهور عند العلماء أن (نعم) و(بئس) فعلن جامدان، قال ابن مالك^(٣):

فعلن غير متصرفان اسمين
نعم وبئس رافعان اسمين

(١) صحيح البخاري ٦٣/٩، باب ما يكره من الحرص على الإمارة.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٤٦/٣٢، ووقع في الأصل (مفهول) بدل منقول في الموضعين، وهو تحريف.

(٣) ألفية ابن مالك ٤٣.



أما كونهما فعلين فالعلماء في ذلك على قولين^(١):

منهم من قال باسميهما، ومنهم من قال بفعاليتهما.

فمن قال باسميهما، فلأمور:

١ - دخول حرف الجر عليهما؛ ومن ذلك قول الأعرابي: (والله ما هي بِنِعْمَ الْمُولُودَة)، لَمَّا قيل له: نعم المولودة مولودُك^(٢).

٢ - عدم اقتراهما بزمن معين كسائر الأفعال.

٣ - عدم تصرفهما، إذ التصرف من خصائص الأفعال.

ومَنْ قال بفعاليتهما فلأمور:

١ - اتصال ضمير الرفع بهما كما يتصل بالفعل المتصرف، فيقال: نِعْمَا رجليْن.

٢ - اتصال تاء التأنيث الساكنة التي لا تنقلب عند الوقف هاءً.

٣ - بناؤهما على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجہ.

والجواب عن أدلة الأولين:

أما كون حرف الجر لا يدخل على الأفعال فهذا صحيح، قال ابن مالك^(٣):

بِالْجَرِ وَالْتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَأَلْ ومسند لاسم تمييز حصل

غير أن إيراد الكلام بالحكاية يجوز فيه دخول حرف الجر، فليس منکور دخولها على

(نعم)^(٤). ومن دخول حرف الجر على الفعل قول الراجز^(٥):

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطُ الْيَانِ جَانِبُهُ^(٦)

وأما عدم اقتراهما بزمن؛ فلأنهما موضوعان للغاية، ف(نعم) لغاية المدح و(بئس) لغاية

(١) علل النحو ٢٩٠-٢٩٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨١-١٠٣، اللمحات في شرح الملحقة ٤٠٥-٤١٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ألفية ابن مالك ٩.

(٤) علل النحو ٢٩٠-٢٩٢.

(٥) لأبي خالد القناني، ولم أعثر على ترجمة له حسب اطلاعي. نقلًا عن: شرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٣.

(٦) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٢/١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٨١، همع المجموع

١/٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٥، وروي بلفظ آخر: عمرك ما زيد بنام صاحبه.

الذم، فصورُهما لما هو موجودٌ.

أما كون التصرف أصلًا في الأفعال؛ فصحيحٌ، غير أن انتقادهما من (نعم) و(بئس) إلى المدح والذم منعهما من التصرف، على أن سببِيه يرى أنهما وضعًا للرداة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى^(١).

وأصالُ تاء التأنيث دليلٌ واضحٌ على فعليتهما؛ فإن قيل: إن التاء قد تدخلٌ على الحروف ك(ثُمَّت)، فلحوظها بالحرف يُبطل اختصاصها بالفعل، وبذلك يُبطل فعليتهما.

فاجواب عن ذلك من أوجه:

١ - أن التاء في (نعمت) لاسم المؤنث الذي بعدها، والتاء في (ثُمَّت) لتأنيث الحرف نفسه ولا تعلق لها بما بعدها.

٢ - أن التاء في (نعمت) لا تدخل على المذكر، والتاء في (ثُمَّت) تدخل على المذكر.

٣ - أن التاء في (نعمت) ساكنة، والتاء في (ثُمَّت) متحركة.

هذا هو المعتمد في الاستدلال على فعليتهما، وأما الاستدلال على الفعلية بعدم وجود سببٍ لبنيهما لو كانا اسمين؛ فضعيفٌ^(٢).

والذي يترجح من هذين القولين أنهما فعلان غير متصرفين؛ لانتقادهما من الخبر إلى نفس المدح والذم، وبذلك أشباهها الحرف في إفادته المعنى، إذ الأصل في إفادته المعنى إنما هي الحروف^(٣).

هذا ولا يمكن أن يقال إنما حرفان؛ لاستثار الضمير فيهما، ولا يستترُ ضميرُ الفاعل إلا في الأفعال^(٤).

وقد يستعمل (نعم) و(بئس) فعلين متصرفين إنْ قُصد بهما زمانٌ معين، فتقول: نعم العيشُ يَعْمُ فهو ناعمٌ.

وأما اللغاثُ الواردة في (نعم) و(بئس) فهي أربع:

(١) الكتاب ٢/١٧٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٩٢.

(٣) شرح المفصل لابن عييش ٤/٣٨٩.

(٤) علل النحو ٢٩٠-٢٩٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨١-١٠٣.



١ - (نعم) و(بئس) بفتح الأول وكسر الثاني.

٢ - (نعم) و(بئس) بكسرهما.

٣ - (نعم) و(بئس) بكسر الأول وسكون الثاني.

٤ - (نعم) و(بئس) بفتح الأول وسكون الثاني^(١).

وأما لحاقُ تاءِ التأنيث (نعم) و(بئس)، فجائزُ اللحاقُ وعدمُه. ويرى المبردُ أن جواز الوجهين بسبب كثرة استعمالهما في المدح والذم، والمحذفُ موجودٌ في ما كثر استعمالُه له^(٢).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠١، شرح المفصل لابن يعيش .٣٦١

(٢) المقتضب ٢/٤٦.

مسألة

(قيل) و(قال) بين الفعلية والاسمية

في قوله الكليل: "وَكَرِه لِكُمْ قِيلٌ وَقَالٌ"^(١).

قال ابن الملقن:

"قال أبو عبيد: كناية عن قيل وقول، يقال: قلت قولاً وقيلًا وقائلاً، وقرأ ابن مسعود: ﴿ذَلِكَ عِيسَى اُبْنُ مَرْيَمَ قَالَ الْحَقُّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾^(٢)، يعني: قول الحق. وقال ابن السّيّكت: هما اسمان لا مصدران، وقيل: هما فعلان"^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن اختلاف العلماء في (قيل) و(قال)، وبين ذلك فيما يلي:
من العلماء من عَدَ (قيل) و(قال) اسمين^(٤)، ومنهم من عَدَهما مصدرين^(٥)، ومنهم من عَدَهما فعليين^(٦).

فحجّه من عَدَهما اسمين: دخول (أو) التعريف وحرف الجر عليهما، إذ هما يميّزان الاسم عن غيره، قال ابن مالك^(٧):

بِالْجَرِ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَأَلْ
وَمَسْنَدٌ لِلَّا سَمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ
فَتَقُولُ: كُهِينا عن القيل والقال، ونهينا عن قيل وقال.
وَمَا وَرَدَ فِيهِمَا عَلَى أَنْهَمَا اسْمَانَ: قُولُ ابن مَقْبِلٍ^(٨):

(١) صحيح البخاري ١٢٠/٣، باب ما ينهي عن إضاعة المال.

(٢) مريم: ٣٤.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٦٠/١٥.

(٤) إصلاح المنطق ٩٢، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١٨٠٦/٥.

(٥) نقلاً عن: تفسير الطبرى ٦٠٠/٥.

(٦) نقلاً عن: تفسير الطبرى ٦٠٠/٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٦/٢، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٤٧، إرشاد السارى ٧/٩.

(٧) ألفية ابن مالك ٩.

(٨) هو: ثقييم بن أبي بن مقبل، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، وشهد صفين مع معاوية، وترجمته في: بغية الطلب في تاريخ حلب ٤٦٩٤/١٠، مختصر تاريخ دمشق ١٦٧/٢٩، الأعلام ٨٧/٢.



أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالٍ^(١)
 وَعُورَضَ هَذَا بِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا اسْمَيْنِ لَمَا كَانَ لِعَطْفِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مُزِيدٌ فَائِدَةً، لَكِنْ
 قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ: إِنَّ الْاسْمَ الثَّانِي يَكُونُ تَوْكِيدًا^(٢).
 وَإِذَا عُدَّا مُصْدِرَيْنِ فِي حِيَئَتِيْنِ بِالتَّنْوِينِ أَيْضًا؛ يَقُولُ: قَلْتُ قَوْلًا وَقَالًا وَقَيْلًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿هَذَا لَكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلُ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾^(٣)، قَرَأَ ابْنُ مُسْعُودٍ: (قَالَ الْحَقُّ): أَيْ
 قَوْلُ الْحَقِّ^(٤).

وَحْجَةٌ مَّنْ عَدَهُمَا فَعْلَيْنِ فِي الْأَصْلِ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ؛ فَإِذَا نُقْلَا إِلَى الْإِسْمِيَّةِ بِقِيَامِهِ عَلَى
 حَالِهِمَا؛ وَقَدْ نُقْلَلَ سَيِّدُوهُ: (إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالٍ)^(٥).
 وَيَرِي ابْنُ الْحَاجِبِ^(٦) أَنَّ انتِقالَ الْفَعْلِ إِلَى اسْمِ الْجِنْسِ قَلِيلٌ، وَالْأَشْهُرُ عَدْمُ التَّنْوِينِ
 فِيهِمَا^(٧)، وَذَكَرَ سَيِّدُوهُ أَنَّ بَيْتَ ابْنِ مَقْبِلٍ لَمْ يَسْمَعْ بِالنَّصْبِ^(٨).
 أَمَا كَوْهُمَا فَعْلَيْنِ مَبْنَيِّيْنِ، فَعُورَضَ بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِ عَلَيْهِمَا، وَالْجَوابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّهُمَا
 فَعْلَانِ مُحْكَيَانِ بِالْقَوْلِ^(٩).
 وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ لِدِيَّ أَنَّهُمَا فَعْلَانِ.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الرَّمْلِ، وَلَمْ أَجِدْ الْبَيْتَ فِي دِيْوَانِهِ، نُقْلًا عَنْ: الْكِتَابِ ٢٦٩/٣.

(٢) نُقْلًا: فَتْحُ الْبَارِي ٣٠٦/١١.

(٣) مَرِيمٌ: ٣٤.

(٤) الْمَصَاحِفُ لِابْنِ أَبِي دَاوُدِ ١٧٩، التَّبِيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٨٧٤/٢.

(٥) الْكِتَابِ ٢٦٨/٣.

(٦) شَرْحُ شَافِيَّةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٣٧/١.

(٧) إِرشَادُ السَّارِيِّ ٧/٩.

(٨) نُقْلًا: الْكِتَابِ ٢٦٩/٣.

(٩) ذُكِرَ الْجَوابُ عَنْ هَذَا الْاعْتَرَاضِ فِي مَسْأَلَةِ تَعْدِيْ (نَعَمْ وَبَيْسْ) بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِ.

مسألة

(سمع) بين التعدي إلى مفعول واحد ومفعولين

في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال..."^(١).

قال ابن الملقن:

"اختلف النحاة في (سمعت) هل يتعدى إلى مفعولين؟ على قولين: أحدهما: نعم، وهو مذهب أبي علي الفارسي في "إيضاحه" قال: لكن لا بد أن يكون الثاني مما يُسمع، كقولك: سمعت زيداً يقول كذا، ولو قلت: سمعت زيداً أخاك لم يجز، وال الصحيح أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وال فعل الواقع بعد المفعول في موضع الحال، أي: سمعته حال قوله كذا"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن النحاة اختلفوا في تعدي الفعل (سمع) إلى مفعول أو مفعولين، وبيان ذلك فيما يلي:

المشهور عند النحويين أن الفعل (سمع) يتعدى إلى مفعول واحد^(٣)، ويرى أبو علي الفارسي أنه من الأفعال المتعددة إلى مفعولين، شريطة أن يكون المفعول الثاني مما يُسمع، وإن اقتصر على مفعول واحد، فيجب أن يكون مما يُسمع^(٤).

والجواب عن ذلك:

١ - أن الفعل (سمع) لم يذكر عند النحويين ضمن باب ظن وأخواتها؛ إذ ظن وأخواتها من الأفعال المتعددة إلى مفعولين.

٢ - أن الفعل (سمع) لم يذكر عند النحويين ضمن باب أعطى؛ إذ المفعول الثاني في أعطى (اسم) والفعل (سمع) قد يقع المفعول الثاني (فعلاً)، فتقول: سمعت زيداً يتكلم.

فمنع (سمع) من هذين البابين يستلزم كونه مما يتعدى إلى مفعول واحد، وال فعل بعده في

(١) صحيح البخاري ٦/١، باب بدء الوحي.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٥ / ٤٦٠.

(٣) التعليقة على كتاب سيويه ٤، شرح المفصل ٤، ٢٩٥، أمالي ابن الحاجب ١، ١٨٨، شرح شذور الذهب لابن هشام ٤٥٦.

(٤) الإيضاح ١٥٣.



محل نصب حال^(١).

وقد اعترض على قول الفارسي: "إِنْ اقْتَصَرْتَ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَمَّا يُسْمَعُ"^(٢)، بأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد ولا يلزم أن يكون مما يسمع.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾^(٣)، فالفعل (سمع) لا يتعدى إلى مفعولين لقوله: (إذ تدعون)، ولو كان متعدياً إلى مفعولين لكان المعنى: يسمعون دعاءكم إذ تدعون، وهذا لا يحسن^(٤).

وقد أجاب الفارسي^(٥) بأن تقدير الآية: (هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون)، فمحذف المضاف (دعاء) وأقيم المضاف^٦ إليه مكانه، كما جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾^(٦).

لكن لو قدر المحذف بـ(أصواتكم) لكان أبلغ؛ لأنهم عاجزون عن سماع الصوت، فكيف بسماع الدعاء؟

وما سبق يترجح القول بأن الفعل (سمع) متعدٌ إلى مفعول واحد، فهو منزلة غيره من الحواس الخمس.

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ١٩٣ - ١٩٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٩٦.

(٢) الإيضاح ١٥٣.

(٣) الشعراء: ٧٢.

(٤) أمالی ابن الحاجب ١/١٨٨.

(٥) الإيضاح ١٥٣.

(٦) فاطر: ١٤.

مسألة

بين زيادة (كان) وتقدير (كاد)

في قول أنس بن مالك رضي الله عنه: "انتظرنا النبي ﷺ ذات ليلة، حتى كان شطر الليل يبلغه"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (كان شطر الليل يبلغه)، قيل: إن (كان) هنا زائدة. قال ابن بطال: التقدير: (حتى كان شطر الليل، أو كاد يبلغه)، والعرب قد تمحض (كاد) كثيراً من كلامها لدلالة الكلام عليه، كقولهم في: (أظلمت الشمس؟؛ كادت تُظلم)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِر﴾^(٢)، أي: كادت من شدة الخوف تبلغ الحلق"^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن قوله^(٤) بأن (كان) زائدة، وبيان ذلك فيما يلي:
 اختلف العلماء في (كان)؛ فمنهم من يرى أنها تأتي زائدة^(٤)، ومنهم من قال بأنها تأتي فقط تامة أو ناقصة^(٥).

أما كونها زائدة؛ فلوقعها وسط الكلام، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله^(٦):
 وقد **تُزاد** (كان) في حشو ك(ما) **كان أصح علم من تقدما**
 ومن شواهد وقوعها زائدة^(٧): ما أنسده الفراء^(٨):

سَرَّاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ^(٩)
 أما كونها تامة؛ فلاكتفائها بالمرفوع، المعنى: كان الشطر؛ أي حصل، وقد تكون ناقصةً

(١) صحيح البخاري ١٢٣/١، باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء.

(٢) الأحزاب: ١٠.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦/٢٩٣.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٤٤/٢.

(٥) الكواكب الدراري ٤/٢٣٦، فتح الباري ٢/٧٤، إرشاد الساري ١/٥١٦.

(٦) ألفية ابن مالك ١٩٠.

(٧) لم أعثر على قائل النص حسب اطلاعي، نقلأ: ضرائر الشعر ١/٧٨.

(٨) البيت من الواfter، اللمع في العربية ١/٣٩، ضرائر الشعر ١/٧٨، شرح الكافية الشافية ١/٧٠، وروي بلفظ مختلف: سراة بنى أبي بكر تساما، علل النحو ١/٢٤٩.



فتنصب (يبلغه) مَحَلًّا.

والذي يترجح في النص السابق أنها تامة أو ناقصة، وذلك لأمور:

١- أن صواب اللفظ في هذا الحديث: هو ما رواه الأعمش: (حتى قرب نصف الليل، أو بلغه)^(١).

٢- شذوذ زيادة (كان) بين الجار والمحرور^(٢)، إذ (حتى) بمعنى (إلى)، والتقدير: إلى نصف الليل.

٣- قول أبي حيان عن البيت السابق: ولم يُحفظ في غير هذا البيت، أي: زيادة (كان) بين الجار والمحرور^(٣).

وبهذا، يُضعف قول من قال بزيادتها.

أما حذف (كاد) فالعلماء فيه على قولين:

١- من يُحيِّز حذف (كاد)، ويجعل منه قوله تعالى: ﴿وَبَأَغْتَ الْقُلُوبُ الْخَنَاجِرَ﴾^(٤)، أي: كادت القلوب^(٥)، ومن ذلك قول العرب: (أظلمت الشمس)؛ أي: كادت تُظلم^(٦).

٢- من يمنع حذف (كاد) إلا لدليل؛ لأن المشهور عند النحوين أنه إذا دلَّ على خبر هذا الباب دليل حاز حذفه، كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله^(٧).

وذكر ابن الأباري أن (كاد) لا يُضمر ولا يُعرف معناه إذا لم يُنطق؛ بحجة أنه لو حاز إضماره لجاز (قام زيد) بمعنى (كاد يقوم)، فيكون الحاصل أن (قام زيد) بمعنى (لم يقم زيد)^(٨)؛ وهذا تأويل فاسد.

(١) حديث السراج ٩٨/٣، نقلًا: شرح ابن بطال ٢٢٤/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٩١/١، التصريح بمضمون التوضيح ٢٥١/١، هـ مع الموامع ٤٣٨/١.

(٣) نقلًا: هـ مع الموامع ٤٣٨/١.

(٤) الأحزاب: ١٠.

(٥) غريب القرآن لابن قتيبة ٢٤٨/١.

(٦) تأويل مشكل القرآن ١٠٧/١، التفسير البسيط ١١١/٢٠، زاد المسير ٩٢/٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ٧٧/١.

(٨) نقلًا: التفسير البسيط ١٨٧/١٨، زاد المسير في علم التفسير ٤٥١/٣.

ورأى صاحبُ (باهر البرهان)^(١) أنَّ هذا التأويلَ صحيحٌ غير فاسد، لأنَّ إضمارَ (كاد) أكثُرُ من أنْ يحصى^(٢)، ولكنَ العبرة بحسب الموضع المحتمل، ودلالة الكلام، ومن ذلك قولهُمْ: (أوردتُ عليهِ من الإرهاب ما مات عنده)، أي: كاد يموت، وكذا قولُ جرير:

إِنَّ الْعَيْوَنَ الَّتِي فِي طَرْفَهَا مَرَضٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُنْجِيْنَ قَتْلَانَا^(٣)

أي: كدن يقتلنا.

فالذِي يظهرُ أنَّ حذفَ (كاد) جائزٌ إن دل عليه دليلٌ.

(١) هو: أبو القاسم محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوري الغزنوي، ويعرف به: بيان الحق، ت: ٥٥٣هـ، وترجمته في: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٦/٢٦٨٦، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٢٧٧.

(٢) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ٢/١١٢٦.

(٣) البيت من البسيط، وروي بلفظ آخر:

إِنَّ الْعَيْوَنَ الَّتِي فِي طَرْفَهَا حَرَقٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُنْجِيْنَ قَتْلَانَا

ديوانه ١٦٣، الشعر والشعراء ١/٦٨، المقتصب ٢/١٧٣، شرح المفصل لابن عييش ٣/٢٢٣.



مسألة

(كاد) بين النفي والإيجاب

في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "يا رسول الله! ما كدث أصلی العصر حتى كادت الشمس تغرب"^(١).

قال ابن الملقن:

"مقتضى الحديث أن عمر صلی العصر قبل المغرب؛ لأن النفي إذا دخل على (كاد) اقتضى وقوع الفعل في الأكثر، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢)، والمشهور في (كاد) أنها إذا كانت في سياق النفي أوجبت، فإن كانت في سياق الإيجاب نفئت، وقيل: النفي نفيٌ، والإيجاب إيجاب"^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن رأيين في إثبات (كاد) إذا دخلها النفي، وبيان ذلك فيما يلي:
 اختلف العلماء في (كاد) إذا دخلها النفي؛ فمنهم من يرى أنها إن دخلها النفي أوجبت، وإن لم يدخلها نفتها^(٤)، ومنهم من يرى أن نفيها نفيٌ وإيجابها إيجاب^(٥).
 واحتجَّ من قال بأن النفي إذا دخلها أوجبت، وإن لم يدخلها نفتها، بقوله تعالى:
 ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، فلما دخل النفي على (كاد) ثبت الفعل بعدها، وإلى هذا أشار المعربي ملغاً^(٦):

جرَت في لساني بحرُهِمْ وَثُوَدٍ وإن أثْبَت قامَت مَقَامَ جُحُودٍ	أَنْجُوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لِفَظَةٌ إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ
---	---

(١) صحيح البخاري ١٢٢/١، باب من صلی بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت.

(٢) البقرة: ٧١.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦/٢٨٢.

(٤) فتح الباري ٢/٦٩.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٨٧، شرح الكافية الشافعية ١/٤٦٧، البحر الحيط في التفسير ١/٤١٦، الكواكب الدراري ٤/٢٣٠.

(٦) الطراز في الألغاز ٧٥.

فأُجِيبُ عن هذا اللغز:

فتَأْتِي بِإِثْبَاتٍ بِنَفْسِي وَرُوْدٍ	نعم هي (كاد المرء أن يرَد الحَمَى)
فَخُذْ نَظَمَهَا فَالْعُلُمُ غَيْرُ بَعِيدٍ	وفي عَكْسِهَا (ما كاد أن يرَد الحَمَى)

أمّا حجّة من يرى أن نفيها نفيٌ وإيجابها إيجابٌ؛ فهي: أن (كاد) تعني: المقاربة، فتقول: (كاد زيدٌ يبكي)؛ أي: قارب البكاء، فالمقاربة ثابتةٌ والبكاء مُنتفٍ. وإن قلت (لم يكُنْ زيدٌ يبكي)، فمقاربة البكاء مُنتفٍ ونفس البكاء مُنتفٍ^(١). ففي كلا القولين انتفاء البكاء، مع إثبات كاد ونفيها.

ويدلُّ على ذلك قولُ ذي الرُّمَّةِ:

إِذَا عَيَّرَ النَّاسُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُنْ رَّئِيسُ الْهُوَى مِنْ حُبٍ مَّيَّةٌ يَبْرُخُ ^(٢)	أي: أن حب مية لم يقارب الرواً أو التبدل.
---	--

أما تخریج الآية: ﴿فَذَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٣)؛ فهو: أن النفي إعلام ببعد وقوع الذبح، والكلام متضمنٌ زمرين مختلفين^(٤).

واعترض على ذلك: بأن (كاد) ليس للمقاربة؛ إذ إن نفي الفعل ينافقُ وقوعه، فلو كانت للمقاربة للزم التناقض^(٥).

والجواب عن ذلك في مثل هذه الآية: بأن النفي هو في اللفظ، والإثبات في المعنى؛ لأن الفعل قد وقع^(٦)، ومثل ذلك قوله ﷺ: (كاد الفقر أن يكون كفراً)^(٧)، فالإثبات في اللفظ

(١) شرح الكافية الشافية ٤٦٧/١.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٧٨، المفصل في صنعة الإعراب ٣٥٩/١، شرح الكافية الشافية ٤٦٩/١، شرح الأشموني ٢٩٢/١.

(٣) البقرة: ٧١.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٨٧/١، شرح الكافية الشافية ٤٦٧/١، البحر الحيطي في التفسير ٤١٦/١، الكواكب الدراري ٢٣٠/٤.

(٥) مفاتيح الغيب ٥٥٠/٣.

(٦) مفاتيح الغيب ٤٠٠/٢٤.

(٧) الدعاء للطبراني ٣١٩، بحر الغوائد المشهور بمعاني الأخبار ٥٦، حلية الأولياء وطبقات الأوصياء ٥٣/٣.



والنفي في المعنى.

والذى يترجح أن (كاد) نفي وإثاڭها إثباتٌ، ويظهر ذلك جلًّا في مثل قوله تعالى:

﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ وَلَمْ يَكُنْ يَرَنَهَا﴾^(١)، فعدم مقاربة الرؤية يقتضي عدم وقوعها أيضًا.

مسألة

(أرى) بين التعدي إلى مفعول واحد والتعدي إلى مفعولين

في قوله تعالى: "يا معاشر النساء! تصدقن؟ فإني أريتكن أكثر أهل النار" ^(١).

قال ابن الملقن:

"أَكْثَرُ" هو: بنصب الراء، على أن (أَرِيت) يتعدى إلى مفعولين، أو على الحال إذا قلنا: إن (أَفْعَل) لا يُعْرَفُ بالإضافة، كما صار إليه الفارسيُّ وغيره. وقيل: إنه بدلٌ من الكاف في (أَرِيتُكُن) ^(٢).

سان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن الفعل (أرى) يتعدى إلى مفعولين، وبيان ذلك فيما يلي:

يُستعمل الفعل (أَرِي) عند العرب استعمالين:

١- فَيَأْتِي مُتَعَدِّيًّا إِلَى اثْنَيْنِ، إِذَا كَانَ مِنْ (رَأْيِ) الْبَصَرِيَّةِ^(٣)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ
قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّنِي كَيْفَ تُحِبُّ الْمَوْتَىٰ﴾^(٤).

٢- ويأتي متعدّياً إلى ثلاثة، إذا كان من (رأى) العلّمية^(٥)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَا نَمَّا لَكُمْ قَلِيلًا﴾^(٦).

واختلف العلماء في (أريتكن)؛ فمنهم من يرى أنها بصرية، ومنهم من يرى أنها علمية.

فَمَنْ رَأَى أَنْهَا بَصَرِيَّةً: فَلِـ(أَكْثَر) عِنْدَه بَعْدَهَا مَوَاضِعُ ثَلَاثَةٍ:

١- نصٌّ على المفعولية.

٢ - نصٌّ على الحال.

٣- نصب على البذلية من الكاف في (أريتكن).

(١) صحيح البخاري ٦٨، باب من ترك الحائض الصلاة.

٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣ / ٥٣

(٣) مغني الليبي /١، شرح ابن عقيل /٦٧٢، التصريح بضمون التوضيح /١٣٩٠.

٢٦٠) القراءة:

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١/٨٧، توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٧١.

الأطفال: ٣٤٦



والذي يترجح أن (أكثر) بدلٌ من الكاف في (أريتكن) للأسباب التالية:

١ - الفعل (أُرِيت) فعل مبني للمجهول، وذلك ما جعله قاصِراً عن مفعول كان متعدِّياً إليه قبل الصوغ^(١)، فـ(نائب الفاعل) هو المفعول الأول، والضمير (كن) مفعول ثانٍ.

٢ - أن الحكم على (أكثر) بـ(الحالية) مخالفٌ لما هو معلومٌ عند العلماء؛ وذلك أن الحال إذا وردت معرفةً أو معرفةً بالإضافة، حُكِم عليها بالشذوذ، وأُوْلَى إلى نكرة^(٢)، وإلى هذا أشار ابنُ مالك بقوله^(٣):

وَالحَالُ إِنْ عُرِفَ لِفَظًا فَاعْتَقِدْ
ثَنِكِيرَه مَعْنَى كَوْحَدَك اجْتَهَدْ

وهذا بخلاف ما يراه الفارسي: أن الحال لا تُعرَف بالإضافة^(٤)، والصحيح أنها تُعرَف بالإضافة^(٥).

وبهذين السببين يترجح كون (أكثر) بدلٌ من الكاف في (أريتكن)، لبعدها عن الخلاف. أما من رأى أنها عِلمِيَّة: فـ(أكثر) عنده مفعول ثالثٌ لـ(أرى)، وكانت رؤيته ﷺ لهن في ليلة الإسراء^(٦).

ومما سبق يظهرُ أنه لا مانع من التأويلين؛ فيجوز أن يكون (أرى) متعدِّياً إلى اثنين، قياساً على: (أرأني الله إِيَاكَن)، ومتعدِّياً إلى ثلاثة قياساً على: (أُخْبِرْتُ وَأُعْلَمْتُ لِيَلَةَ الإِسْرَاءِ أَنْكَنْ...)، وكل ذلك واردٌ عند شُرَّاح الحديث.

(١) شرح الكافية الشافية ٥٧٤/٢.

(٢) الكتاب ١١٢/٢، شرح التسهيل ٣٢٧/٢.

(٣) ألفية ابن مالك ٣٢.

(٤) الإيضاح العضدي ٢٦٩.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ١٢٠، شرح التسهيل ٣/٢٢٩، توضيح المقاصد والمسالك ٧٨٧/٢، شرح شذور الذهب للجوجري ٥٨١/٢ - ٢٨٢.

(٦) فتح الباري ٤٠٦/١، عمدة القاري ٣/٢٧١.

مسألة

حذف أحد مفعولي (اتخذَ)

في قوله ﷺ: "ولو كنت متخدًا خليلاً من أمي لاتخذت أبا بكر" ^(١).

قال ابن الملقن:

"(اتخذ) تتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، فيكون بمعنى: اختار واصطفى، وهنا سكت عن أحد مفعوليها، وهو الذي دخل عليه حرف الجر، فكأنه قال: لو كنت متخدًا من الناس خليلا لاتخذت منهم أبا بكر، وقد تتعدى (اتخذ) لأحد المفعولين بحرف الجر، وقد تتعدى إلى مفعول واحد، وكل ذلك في القرآن" ^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن الفعل (اتخذ) يتعدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين، وبيان ذلك فيما

يليه:

يختلف تعدي الفعل (اتخذ) باختلاف معناه، فإن كان بمعنى (اكتسب) كان متعدياً إلى مفعول واحد، وإلا كان متعدياً إلى مفعولين، قال ابن مالك ^(٣):

فكان منها وتَخَذْتُ وَاتَّخَذْتُ إِنْ أَفَهَمَا مَعْنَى عَنِ الْكَسْبِ انتَبِذْ

وورد هذا في القرآن، منه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَتَخَذَ اللَّهَ وَلَدًا﴾ ^(٤).

أما إذا كان بمعنى (صَرَرَ)، فيتعدى إلى مفعولين، قال ابن مالك ^(٥):

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَرَّ إِيَّا رَأَيْسًا بِهَا انصَبْ مُبْتَدًا وَخَبْرًا

وورد مثل هذا في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَتَخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَفَرِينَ

أَوْلَيَاءَ﴾ ^(٦).

(١) صحيح البخاري / ١٠٠ / ١، باب الخونحة والمرء في المسجد.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح / ٥ / ٦١٧.

(٣) شرح الكافية الشافعية / ٢ / ٥٤١.

(٤) البقرة: ١١٦.

(٥) ألفية ابن مالك . ٢٣.

(٦) آل عمران: ٢٨.



هذا، وقد يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، قال تعالى: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾^(٢).

أما عن حذف أحد المفعولين -كما في الحديث- فالالأصل ألا يقتصر على أحدهما؛ لأنه إن حذف الأول بقي الثاني بلا مُخبر عنه، وإن حذف الثاني بقي الأول بلا خبر.
غير أن ما دلّ عليه دليلٌ جائزٌ حذفه، قال ابن مالك^(٣):

وَحَذْفُ مَا يَبْيَّنُهُ دَلِيلٌ هُنَاكَ هُنَالِهِ سَبِيلٌ
وَجَائِزٌ سَقْوَطُ جُزَائِينَ هُنَا إِنْ كَانَ ذَكْرُ مَا تَبَقَّىَ حَسَنَا
وَمَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ جَوَازُ مُجَيِّءٍ (الاتخاذ) مَتَعْدِيًّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَإِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ سَوَاءْ أَكَانَ أَصْلَاهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ، أَمْ كَانَ مَتَعْدِيًّا لِأَحَدِهِمَا بِحُرْفِ جَرٍ.

(١) النساء: ٨٩.

(٢) النساء: ٨٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢.

المبحث الثاني: الأفعال المغربية

وفيه مسائل:

مسألة

سُدُّ (أنْ والمضارع) مسدَّ اسم (يُوشِكْ) وخبرها

في قوله الكتاب: "يُوشِكْ أن يكون خير مال المؤمن غنم"^(١).

قال ابن الملقن:

"و(يوشك) أحد أفعال المقاربة، يطلب اسمًا مرفوعًا وخبرًا (منصوب الحال)، لا يكون إلا فعلًا مضارعًا مقووًنا بـ(أن)، وقد يُسند إلى أنْ والفعل المضارع فيُسند ذلك مسدَّ اسمها وخبرها، كما جاء في هذا الحديث، ومثله قول الشاعر:

يُوشِكْ أن تُبْلِغَ مُتْهَى الْأَجَلِ فَالْبَرَ لازِمٌ بِرْجَاءٍ وَوَجْلٌ"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن خبر (يوشك) لا يكون إلا فعلًا مضارعًا مقووًنا بـ(أن)، وبيان ذلك فيما يلي:

المعروف عند النحويين أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا أفعالًا، وما سمع خارجًا عن ذلك فيُحمل على الشذوذ، وإلى ذلك أشار ابن مالك في *كافيته*^(٣):

وهاك أفعالاً إلى المقاربة ثُرَى ومع كان لها مناسبة

وكاسِمِها اسمُهُنْ لكن الخبرْ هنا مضارعٌ ومفرداً نَدْرَ

وقد يجيء الخبرُ غير الفعل المضارع شذوذًا، ومن ذلك قول الشاعر^(٤):

(١) صحيح البخاري ١٣/١، باب من الدين الفرار من الفتنة.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/٥٦٥، والبيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٩.

(٤) البيت: لأمية بن أبي الصلت (فيما تُسبِّبُ إليه وإلى غيره) ديوانه ١٧٢، ولكثير عزة، ولم أجده في ديوانه، الكتاب ١٦١/٣، الأصول في النحو ٢/٢٠٨، المفصل في صنعة الإعراب ٣٦٠.



يُوشكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مِنَّتِهِ في بَعْضِ غَرَّاتِهِ يوافِقُهَا^(١)
 أَمَا اقْتَرَانُ الْخَبَرِ بِ(أَنْ)، فَجَاهَتِ الْاِقْتَرَانُ وَالتَّجَرْدُ، لَكِنَّ التَّجَرْدَ قَلِيلٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكَ^(٢):
 وَلَزَمُوا اخْلُوقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انتِفَا أَنْ نُزَرا
 هَذَا، وَقَدْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ اقْتَرَانُ الْخَبَرِ بِ(أَنْ) وَتَجَرْدُهُ مِنْهُ، فَمَثَلُ تَجَرْدِهِ مِنْ (أَنْ): قَوْلُهُ
 الْعَلَيْهِ: (يُوشكُ الرَّجُلُ مُتَكَبِّلاً عَلَى أَرِيكَتَهِ...)^(٣).
 وَمَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أَنْ خَبَرُ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فَعَلًا مَضَارِعًا -بِالْإِطْرَادِ- غَيْرُ أَنَّهُ قد
 يَأْتِي غَيْرَ مَقْتَنِ بِ(أَنْ) -جَوَازًا لَا شَذْوَذًا- بِخَلَافِ مَا يَرِي ابْنُ الْمَلْقَنِ.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْمَنْسَرِ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٥٦/١، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٣٣٨/١، التَّصْرِيفُ بِمُضَمُونِ التَّوضِيحِ ٢٨٧/١، هُمْ الْمَوَامِعُ ٤٧٧/١.

(٢) أَلْفَيَةُ ابْنِ مَالِكٍ ٢٠.

(٣) مَسْنَدُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةِ ٤٠٣/٢، سَنَنُ ابْنِ مَاجَهٍ ٦/١، سَنَنُ الدَّارِقَطْنَيِّ ٥١٦/٥.

مسألة

جزم المضارع بـ(لن)

في رواية لقوله عليه السلام: "اَخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُ قَدْرَكَ"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (فلن تَعْدُ قَدْرَكَ)... قال ابن التين: ووَقَعَ هُنَا بِغَيْرِ وَأَوْ. وَقَالَ الْقَزَّازُ: هِيَ لِغَةُ بَعْضِ الْعَرَبِ؛ يَجْزِمُونَ بِـ(لن) مِثْلَ (لَمْ)، وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ الْقَرَاءَ قَرَأَ: ﴿فُلَّنْ يُصِبْنَا﴾"^(٢)^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (لن) قد تأتي أداءً جزم للفعل المضارع، ويبيان ذلك فيما يلي:
المشهور عند النحوين أن (لن) أداءً نصب للفعل المضارع، ومجيءُها حازمةً يحتمل أمرين:

١ - أنها لغة من يجزمون الفعل المضارع بـ(لن)^(٤).

٢ - أن (لن) تكون بمعنى (لا) النافية أو (لم).

أما كونها على لغة بعض العرب، فقد ورد من ذلك النَّزْرُ القليل.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فُلَّنْ يُصِبْنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾^(٥) بجزم (يصب)، وحكى أبو عبيدة أن من العرب من يجزم بـ(لن)^(٦).

وكذا في قوله عليه السلام: (... لَنْ تُنْعَ...)^(٧).

ومثله قول كثير:

أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكِ مُنْظَرٌ^(٨)

(١) صحيح البخاري ٩٣/٢، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام.

(٢) التوبية: ٥١.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٠/٩١.

(٤) إعراب القرآن للتحاسن ١٢٢/٢، شواهد التوضيح ٣١٧، توضيح المقاصد ١٢٢٩/٣.

(٥) التوبية: ٥١.

(٦) نقلاً: إعراب القرآن للتحاسن ١٢٢/٢.

(٧) المصنف ٤١٩/١، مسندي إسحاق بن راهويه ١٩١/٤، مسنند الإمام أحمد بن حنبل ٤٠٧/١٠.

(٨) البيت من الطويل، ديوانه ٨٢٣، المستقصى في أمثال العرب ٩٠/٢، تمهيد القواعد ٤١٣٧/٨، شرح الأئمّة ١٨٠/٣.



بحزم الفعل (يَحْلِ).

وأَمَّا مَن يُرَى أَن (لن) بمعنى (لا) أو (لم)؛ فذلك لسبعين:

١ - أَن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل.

٢ - أَن (لن) للنفي مثل (لم)؛ ولأن النون أخفُّ من الميم في اللغة.

ومن قلب الميم نونًا قولُ الشاعر^(١):

كَائِنٌ بَيْنَ حَافِيَّهِ عُرَابٍ أَصَابَ حَامَةً فِي يَوْمَ غَيْنٍ^(٢)

أي: غَيْم.

والجواب عن ذلك ما يلي:

١ - أَن (لن) حرفٌ غيرُ مركب، يفيدُ النفي، فدعوى مشابحته لـ(لا) لا دليل عليها^(٣).

٢ - أَن تشبيه (لن) بـ(لم) وـ(لا)، بعيدٌ؛ إذ إن (لن) وُضعت ناصبة وـ(لم) جازمة، فكيف

تُقاس على ما يُنافيُّ صُرُورَها.

(١) لم أقف على قائله حسب اطلاعِي.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١٤٩/٣، رصف المباني ٢٨٧.

(٣) الجنى الداني ٢٧٠.

مسألة

ورود النفي بمعنى النهي في المضارع

في قوله العليل: "لا يبيع بعضكم على بيع أخيه"^(١).

قال ابن الملقن:

"قال صاحب المطالع: يأتي كثيرون من الأحاديث على لفظ الخبر، وقد يأتي بلفظ النهي، وكلاهما صحيح. وقال ابن الأثير: كثير من روایات الحديث (لا يبيع) بإثبات الياء، والفعل غير مجزوم، وذلك لحن، وإن صحت الرواية فتكون (لا) نافية، وقد أعطاها معنى النهي، لأنه إذا نفي أن يوجد هذا البيع، فكأنه قد استمر عدمه، والمراد من النهي عن الفعل: إنما هو طلب إعدامه أو استبقاء عدمه"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن الخلاف في (لا) والفعل بعدها، وبيان ذلك فيما يلي:
اختلاف العلماء في (لا) والفعل بعدها، فمنهم من عد (لا) نافية^(٣)، ومنهم من عدّها نافية أو زائدة^(٤).

فإن عدّت نافية، فال فعل بعدها مجزوم، غير أن الفعل في هذا الحديث ليس مجزوماً، وتخریج ذلك: أن الفعل قد يأتي بلفظ الخبر ويُراد به النهي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَلِلَّهِ بِوَلْدَهَا وَلَا مَوْلُودُهَا وَبِوَلَدَهِ﴾^(٥)، وقوله العليل: (ولا يستطيع بيمنيه)^(٦).
ويرى بعض شراح الحديث أن هذا لحن، إذ هو معطوف على مجزوم (ولا تناجشوا...).
وقد ورد عنه العليل: (لا يبيع بعضكم...)، بحزم الفعل المضارع.

(١) صحيح البخاري ٣/٦٩، باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٤ / ٣٤٤.

(٣) الشافعي في شرح مسند الشافعی لابن الأثير ٤/٦٠. عمدة القاري ١٢ / ٩٤.

(٤) مطالع الأنوار ١/٥٦٣، الإيجاز في شرح سنن أبي داود ١١١، فتح الباري ٤/٣٥٣، عمدة القاري ١٢ / ٩٤.

(٥) البقرة: ٢٣٣.

(٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٢ / ٣٢٦.



أما إن عدّت نافية، فهي غير عاطفة، ولا تعمل في الفعل شيئاً^(١)، ويكون الفعل بعدها بالرفع، أو بالنصب عطفاً على ما قبلها: (نَحْنُ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَتَلَقَّى الرَّكْبَانُ، وَلَا يَبْعَثُ حَاضِرٌ لِبَادٍ).

وإن قيل: كيف يُجمِع بين نفي ونفي؟ قيل: ليس المراد بالجمع أن النفي نفي، إنما المراد التشابه بينهما، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله^(٢):

..... من بعدِ نَفْيٍ أو مُضاهِيه...

ويُمْكِنُ أن يقال بأنها زائدةٌ من جهة اللفظ فحسب؛ لعملِ ما قبلها فيما بعدها، ولأنها تُنفي النفي^(٣).

والذِي يترجُحُ أن كِلَا الوجهين صحيحٌ.

(١) شرح الكافية الشافعية ٢١٠/١، رصف المباني ٢٥٨، الجنى الداني ٢٩١.

(٢) ألفية ابن مالك ٣٣.

(٣) الجنى الداني ٢٠٠.

مسألة

المضارع بعد (حتى) بين الرفع والنصب

في قول محمد بن جبير: "فانطلقت حتى أدخل على مالك"^(١).

قال ابن الملقن:

" قوله: (فانطلقت حتى أدخل على مالك)، من قرأه بضم لام (أدخل) كانت (حتى) عاطفةً، فمعنى الكلام: انطلقت فدخلت المدينة، ومن فتحها كانت (حتى) بمعنى (كي)، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَزُلِّلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾^(٢)، إذا ضمت لام (يقول)، وإذا فتحت، ف(حتى) بمعنى (إلى أن)"^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن إعراب الفعل بعد (حتى) يختلف باختلاف المعنى، وبيان ذلك فيما

يليه:

للعلماء في الفعل (أدخل) وجهان إعرابيان:

- ١ - الرفع، وذلك باعتبار (حتى) عاطفةً.
- ٢ - النصب، وذلك باعتبار (حتى) أداءً نصب.

وقد اختلف العلماء في جواز الرفع، فيرى الكوفيون أن (حتى) لا تأتي عاطفةً، وحركة ما بعدها بتقدير عامل^(٤)، غير أن جمهور البصريين لا يرون عطف (حتى) للجمل، غير أن الأخفش يجيزه إذا كانت (حتى) سببية^(٥).

ورجح ابن مالك النصب، وتكون صيغة المضارع للمبالغة في استحضار صورة الحال، وإلا فالالأصل: فانطلقت حتى دخلت^(٦).

(١) صحيح البخاري ٤/٧٩، كتاب فرض الحُمُس.

(٢) البقرة: ٢١٤.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٨/٣٨٣.

(٤) الجنى الداني ٥٤٦.

(٥) الجنى الداني ٥٥٨.

(٦) نقلًا: إرشاد الساري ٥/١٩٠.



أما القول في توجيهه قوله تعالى: ﴿وَرُلِزُلوْا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١)، فقرأ نافع ومجاهد وبعض أهل المدينة بالرفع، والباقيون بالنصب^(٢)، وهو الأفصح والأصح^(٣).
ويكفي أن يقال: إن الحجة في جواز الرفع والنصب: أن (حتى) لا تعمل في الماضي، فإن كان الفعل ماضياً بلفظ المضارع حاز الوجهان^(٤).

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢، السبعة في القراءات ١٨١ / ١، المبسوط في القراءات العشر ١٤٦ / ١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧، تفسير الطبرى ٤ / ٢٩١.

(٤) حجة القراءات ١٣١ / ١، تفسير البغوى ١ / ٢٧٣.

مسألة

المضارع بعد الطلب بين الرفع والجزم

في قوله ﷺ: "لَا ترْجِعُوْ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رَقَابَ بَعْضٍ".^(١)

قال ابن الملقن:

"وقوله: (يضرب بعضكم رقاب بعض) مَنْ جَزَمَ الْبَاءَ مِنْ (يضرب) أَوْلَهُ عَلَى الْكُفَّارِ الحَقِيقِيِّ الَّذِي فِيهِ ضَرْبُ الْأَعْنَاقِ، وَمَنْ رَفَعَهَا فَكَانَهُ أَرَادَ الْحَالَ أَوِ الْاسْتِئْنَافَ، وَلَا يَكُونُ مَتَعْلِمًا بِمَا قَبْلَهُ".^(٢)

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (يضرب) يصح فيها الجزم على جواب النهي، ويصح في لها الرفع، وبيان ذلك فيما يلي:

ـ(يضرب) في هذا الحديث إعراباً:

أحدهما: الجزم، جواباً للنهي (لا ترجعوا .. يضرب)، أي: يقتل.

ثانيهما: الرفع، على أنها جملة استثنافية، فيصبح المعنى: (يضرب .. فعلكم كفعل الكفار).

والصواب الرفع^(٣); لمخالفة الجملة لشرط الجزم بعد النهي، قال ابن مالك^(٤):

وشرط جزم بعد نهي أن تضفـ إن قبل لا دون تحالفـ يقعـ

وذلك مثل: لا تدْنُ من الأسد تسلـمـ، وبعد دخـولـ (إنـ) تـصـبـ الجـملـةـ: إنـ لا تـدـنـ تـسـلـمـ،

فاستقامة المعنى يتـعـيـنـ الجـزمـ. في حينـ إنهـ لا يـجـوزـ الجـزمـ فيـ مثلـ قولـ: لا تـدـنـ منـ الأـسـدـ

يـأـكـلـكـ؛ لـعدـمـ استـقـامـةـ المعـنىـ بـعـدـ دـخـولـ (إنـ)، فـيـتـعـيـنـ الرـفعـ^(٥).

ـ(يضرب) في هذا الحديث مرفوعة؛ لـعدـمـ استـقـامـةـ المعـنىـ بـعـدـ دـخـولـ (إنـ)، فـعـنـدـ قولـ: (إنـ

(١) صحيح البخاري ٩/٥٠، باب قول النبي ﷺ: (لا ترجعوا بعدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رَقَابَ بَعْضٍ).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٢/٣١٧.

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٢/٩، قوت المغذدي على جامع الترمذى ٢/٥٢٧.

(٤) ألفية ابن مالك ٥٨.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٣٨٤.



لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)، يتبعين الرفع في (يضربُ؛ لانتفاء الضرب
بانتفاء الرجوع، حيث إن الضرب يكون بالرجوع.

مسألة

المضارع بين البناء للمعلوم والمجهول

في قوله الكتاب: "ولن يشاد الدين إلا غلبه"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (ولن يشاد الدين إلا غلبه)، هكذا وقع للجمهور من غير لفظة (أَحَدُ)، وأثبتها ابن السَّكِنِ، وهو ظاهِرٌ، و(الدين) على هذا منصوبٌ، وأما على الأولى فُرويٌ: بِنَصْبِهِ، وهو ضبطُ أكثر أهل الشام على إضمار الفاعل في (يشاد) للعلم به، ورَفْعِهِ؛ وهو روايةُ الأكثر؛ كما حكاه صاحب (المطالع)، وهو مبنيٌ لِمَا لم يَسْتَمِ فاعله"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (الدين) روی منصوباً ومرفوعاً، وبيان ذلك فيما يلي:
المشهور عند الصرفين أن المضارع من ماضي الرباعي يُصاغ بضم حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر، إن كان الفاعل معلوماً، أمّا إن بُني للمفعول ففتح ما قبل الآخر^(٣).

غير أن الفعل (يشادُ) جاء فيه ما قبل الآخر ساكناً بسبب الإدغام، فصارت حركته قبل الإدغام محتملة للفتح (يشادَد) وللكسر (يشادِد)، ومن ثم صار معناه محتملاً لأن يكون مبنياً للفاعل ومحتملاً لأن يكون مبنياً للمفعول؛ ولا سيما إن كان السياق يحتمل الأمرين كما في الحديث الذي معنا (ولن يشاد الدين إلا غلبه)^(٤)، ومثله في ذلك (يضر) كما في قوله تعالى:

﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(٥)، وغيره من الأفعال المضعة.

- ١ - فلو كان الأصل (لن يشاد الدين) فسيكون (الدين) نائب فاعل مرفوعاً.
- ٢ - ولو كان الأصل (لن يشاد الدين) فسيكون (الدين) مفعولاً منصوباً، والفاعل

(١) صحيح البخاري ١/١٦، باب الدين يسر.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣/٨٤.

(٣) الكتاب ٤/٢٨٢، شرح التصريف للثماني ١/٩٩، شذا العرف في فن الصرف ٤٢.

(٤) صحيح البخاري ١/١٦، سنن النسائي ٨/١٢١، مسنن الشهاب ٢/٤٠.

(٥) البقرة: ٢٨٢.

(٦) للتفصيل ينظر: الدر المصنون في علوم الكتاب المكتون ٢/٦٧٥.



محذوف للعلم به كما قال ابن الملقن.

وما سبق يتبيّن أن الفعل (يُشادُ) يشتراك في صيغة المبني للفاعل وصيغة المبني للمفعول، والفارق في ذلك القريئة السياقية الدالة على المقصود.

مسألة

المضارع بعد (حتى) بين الجزم والنصب

في قول الحاج: "فأنظرني حتى أفيض على رأسي ثم أخرج"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (حتى أفيض) قال: صوابه أُفضٌ؛ لأنَّه جوابُ الأمر"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن الفعل المضارع مجزومٌ، ولا وجه لنصبه، وبيان ذلك فيما يلي:

لل فعل المضارع في هذا الحديث روایتان: بنصبِ (أفيض)^(٣)، وجزمه^(٤).

أما كونُه منصوبًا؛ فاختَلَف النحويون في ناصبه؛ فالبصرانيون يرون أن (حتى) جارة والناصب هو (أن) المضمِّنة بعد (حتى)، قال ابن مالك:

وبعد حتى هكذا إضمار (أن) حَتَّمْ كَجُدْ حَتَّى تَسْرَرَ ذَا حَرَنْ^(٥)

أما الكوفيون فيُعدُّون (حتى) هي الناصبة لل فعل^(٦).

أما كونُ الفعل مجزومًا؛ فلأنَّ جوابَ الأمر متضمِّنٌ معنى الشرط^(٧)، قال ابن مالك:

وحايَزْ جَزْمُ جوابُ الأمر إنْ كان بغيرِ فعلِ أمرٍ يقتربُ

هذا، ويمكنُ أن تكون (حتى) ابتدائيةً، ويليهما الفعل المضارع مرفوعًا.

والذِّي يترجَّحُ من ذلك أن كِلا الروایتين صحيح، بخلاف ما ذُكرَ أن صوابَ النصب هو الجزم.

(١) صحيح البخاري ١٦٢/٢، باب التهجير بالرواح يوم عرفة.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٤٠/١١.

(٣) الموطأ ٥٨٥/٣، صحيح البخاري ١٦٢/٢، السنن الكبرى للبيهقي ١٨٧/٥.

(٤) شرح السنة للبغوي ١٦٠/٧.

(٥) ألفية ابن مالك ٥٧.

(٦) الجنى الداني في حروف المعانٰ ٥٥٤، مغني الليب عن كتب الأعارات ١٧٠/١.

(٧) علل النحو ٤٤١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٧٤، شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٧.



مسألة

احتمال المضارع والأمر في الفعل

في قول أبي طلحة رضي الله عنه: "أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ"، فَقَالَ أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: "فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ...".^(١)

قال ابن الملقن:

"وقوله: (أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ)، هو فعل مستقبلاً مرفوع، وقال الداؤدي: يحتمل أن (أَفْعَلْ أَنْتَ ذاك، قد أَمْضَيْتُه عَلَى مَا قَلْتَ)، فجعله أمراً، والأولُ أَوْلَى؛ لقوله: فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ".^(٢)

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن رأيَ من قال: إن أبا طلحة هو مَنْ قام بالقسمة، وقدَّمه على رأيِ من قال: إن الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه هو مَنْ قام بالقسمة، وبيان ذلك فيما يلي:
الفعل (أَفْعَلْ) إن كانت همزته همزة قطع مفتوحة فهو فعلٌ مضارعٌ مرفوع، وفاعله أبو طلحة؛ لقول أنس بن مالك: فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ.

أما إن جُعل الفعل فعل أمرٍ (أَفْعَلْ) فسيكون المقصود المخاطب؛ وهو: رسول الله عليه الصلاة السلام؛ وذلك لِمَا قال أبو طلحة: فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ، وَيُؤْيِدُهُ مَا ذَكَرَه إسماعيل بن إسحاق في كتابه المبسوط عن القمي: فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ.^(٣)

هذا وي يمكن القول بأن الفعل فعل مضارع، والفاعل رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه والسياق باقٍ على: فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ، وذلك كما يلي:

١ - قياساً على اسم الآلة، وذلك لِمَا وافق أبو طلحة على قِسْمِتِهَا بما يراه رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه جاز إطلاق الفعل عليه، فمثلاً (المحلب) اسم لما يُحَلِّبُ به، والحقيقة أنه لما يُحَلِّبُ فيه، لكن لِمَا كان يُستعان به في الحلب جاز إطلاقُ اسم الآلة عليه.^(٤)

(١) صحيح البخاري ٣/١٠٢، باب إذا قال الرجل لوكيله: ضعه حيث أراك الله، وقال الوكيل قد سمعت ما قلت.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٥/٢١٢.

(٣) الاستذكار ٨/٥٩٧، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/١٩٩، فتح الباري لابن حجر ٥/٣٩٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٢، شرح شافية ابن الحاجب ١/٣١٧، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف

٢ - ربما يُحمل على الجهاز؛ كقولهم: بني الأمير المدينة، أي: لما كان سبب بنائها^(١)، فقسم أبو طلحة، أي: بقبوله الرأي تمت القسمة.

(١) نهاية الأرب في فنون الأدب ٣٧/٧، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١٤٢/١.



الفصلُ الثالث

مسائلُ الحروف، وفيه مبحثان:

المبحثُ الأول: الحروف العاملة

المبحثُ الثاني: الحروف المهمَلة

المبحث الأول: الحروف العاملة

وفيه مسائل:

مسألة

أوجه الإعراب في (لا) النافية للجنس عند التكرار

في قوله تعالى: "لا حول ولا قوة إلا بالله"^(١).

قال ابن الملقن:

"وفي: (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه مشهورة: فتحهما بغير تنوين، وفتحهما به، وفتح الأول ونصب الثاني منوناً، وفتح الأول ورفع الثاني منوناً، وعكسه"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن ما هو مشهور من أوجه إعرابية لـ(لا حول ولا قوة إلا بالله)، وبيان ذلك فيما يلي:

يورد النحويون مسألة (لا حول ولا قوة إلا بالله) وما تحتمله من أوجه إعرابية عند ذكر (لا) التي لنفي الجنس عندما تأتي مكررة^(٣).

ويتلخص ما أوردوه من أوجه فيما يلي:

١ - فتح الاثنين: على إعمال (لا) عمل (إنَّ)، وعليه قراءة ابن كثير وأبي عمرو^(٤)، في قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا حُلَّةَ وَلَا شَفَعَةَ﴾^(٥).

(١) صحيح البخاري ١٢٦/١، باب ما يقول إذا سمع المنادي.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦ / ٣٣٨.

(٣) اللمع في العربية ٤٤/١، المفصل في صنعة الإعراب ١١١/١، أمالی ابن الحاجب ٥٩٣/٢، شرح المفصل لابن عييش ١١٤/٢، اللῆمة في شرح الملحقة ٤٩١/١، شرح الطيبي على مشكاة المصايح ١٨٢٤/٦، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ١٠٧/٣، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأفكار في شرح معانى الآثار ١١٣/٣، شرح السيوطي على مسلم ١٢٢/٢، أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتاب شرح الجمل ١٠٢١.

(٤) السبعة في القراءات ١٨٧، الحجة في القراءات السبع ٩٩، حجة القراءات ١٤١.

(٥) البقرة: ٢٥٤.



٢- فتح الأول ونصب الثاني: على إعمال (لا) الأولى عمل (إنَّ)، وجعل (لا) الثانية زائدةً، وعطف ما بعدها على محل اسم (لا) الأولى، وقدره الزمخشري فعلاً مضمراً، أي: ولا أرى خلة^(١)، ومنه قول الشاعر^(٢):

لَا نَسَبَ إِلَيْهِمْ وَلَا خُلَّةً إِتْسَعَ^(٣) الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

٣- فتح الأول ورفع الثاني: على إعمال (لا) الأولى عمل (إنَّ)، وإعمال (لا) الثانية عمل (ليس)، أو على أن تكون (لا) الثانية زائدةً ويعطى ما بعدها على محل اسم (لا) الأولى، أو على أن تكون (لا) الثانية مهملةً وما بعدها مرفوعاً على الابتداء، ومنه قول الشاعر^(٤):

هَذَا لِعَمْرُوكُ الصَّغَارِ بِعَيْنِهِ لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ^(٥)

٤- رفع الاثنين: على إعمال (لا) عمل (ليس)، أو على أن تكون (لا) مهملةً وما بعدها مرفوعاً على الابتداء، وعليه قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو^(٦)، في قوله تعالى: ﴿لَا يَبِعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةً وَلَا شَقْلَعَةً﴾^(٧).

٥- رفع الأول وفتح الثاني: على إعمال (لا) عمل (ليس)، ويرى ابن الحاجب ضعفَ هذا الوجه؛ لعدم تطابق الاسمين في الإعراب، لكن يعده الرضي غير ضعيف؛ إذ تطابق الاسمين

(١) المفصل ١٠٥.

(٢) اختلف في قائله بين: أنس بن العباس بن مرداس، وأبي عامر جد العباس بن مرداس، ولبيد العامري. انظر: الكتاب ٢٨٥/٢، شرح أبيات سيبويه ٨/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٢١، شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٦/٢.

(٣) بقطع (اتسع) للضورة. ما يجوز للشاعر في الضورة ٢٠١، وبقبح ورداءة. الأصول في النحو ٢٤٦/٣.

(٤) البيت من السريع. وروي بألفاظ مختلفة منها: اتسع الفتق على الرائق. اتسع الخرق على الرائق. الجمل في النحو ١٨٧، الأصول في النحو ٤٠٣/١، شرح أبيات سيبويه ٨/٢، شرح المفصل ابن يعيش ١١٥/٢، معنى الليبب ٢٩٨/١، همع الموامع ٤٤٥/٣.

(٥) اختلف في قائله بين: رجل من بني مذحج، وهمام بن مرة، وضميرة بن ضمرة، وضميرة بن جابر، وهني بن أحمر، وزراففة الباهلي. انظر: الكتاب ٢٩٢/٢، الأصول في النحو ٣٨٦، اللمحات في الملحقة ٤٩٢/١، شرح التصريح ٣٤٥/١، المعجم المفصل في شواهد العربية ١٤٧/١.

(٦) البيت من الكامل، عيون الأخبار ٣/٢٤، شرح أبيات سيبويه ١٥٩/١، اللمع في العربية ٤٥، الخزانة ٤١/٢، المفصل في شواهد العربية ١٤٧/١.

(٧) السبعة في القراءات ١٨٧، الحجة في القراءات السبع ٩٩، حجة القراءات ١٤١.

(٨) البقرة: ٢٥٤.

في الإعراب ليس بشرط عند توفر شرط الإلقاء؛ وهو التكرير، بل هو في قوة فتح الأول ورفع الثاني^(١)، أو على أن تكون (لا) مهملة وما بعدها مرفوعاً على الابداء، وإعمال (لا) الثانية عمل (إنَّ)، ومنه قول أمية بن أبي الصَّلت:

فلا لغوٌ ولا تأثيمٍ فيها وما فاهوا به أبداً مقيماً^(٢)

هذه هي الأوجه المشهورة عند النحويين، منها وجه ضعيفٌ؛ هو فتح الأول ونصب الثاني؛ إذ جاءت (لا) مع الاسم المعنون، والقياس فتحه بلا تنوين، وشخص هذا الوجه بالضرورة^(٣)، وقد جمع ابن مالك هذه الأوجه في كافيته وألفيته، فقال في الكافية الشافية^(٤):

فالرفع والنصب انسِبْ إِلَيْهِ	وإنْ عطَّفْتَ مثَلَّهُ عَلَيْهِ
وكنَتْ بِالفتح وسَمِّتَ الأوَّلَ	والفتح أَيْضًا زِدْ إِذَا كَرَّتْ لَا
فِي النصِبِ حَظٌّ بِلَّهِ الْوَجْهَانِ	وإنْ رفعَتْهُ فمَا لِلثَّانِي
بِقَصْدِ تَرْكِيبٍ و(لا) لفظاً فَقِدْ	وَفَتْحٌ مَعْطُوفٌ بِنَاءً قَدْ يَرِدْ
	وَقَالَ فِي أَلْفِيَتِهِ ^(٥) :

مفردَةً جاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً	عَمَلَ إِنَّ اجْعَلَ لِلَا فِي نَكْرَةٍ
وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَهُ	فَانصِبْ بِهَا مَضَافًا أَوْ مَضَارِعَهُ
حَولَ وَلَا قَوْةً وَالثَّانِي اجْعَلَا	وَرَكِبِ الْمَفْرَدَ فَاتَّحَّا كَلَا
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلَ لَا تَنْصِبَا	مَرْفُوعًًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْكَبًا

(١) نقاًلاً: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب .٨٣٤

(٢) البيت من الواقر. ذكر في ديوانه بلفظ مختلف عمما هو عند النحويين وهو:

وَلَا لغوٌ ولا تأثيمٍ فيها	وَلَا حَسِينٌ وَلَا فِيهَا مَلِيمٌ
وَمَا فَاهوا بِهِ لَمْ مَقِيمٌ	وَفِيهَا لَحِيمٌ سَاهِرٌ وَبَحْرٌ

انظر: ديوانه ١٢٢-١٢٢، اللمع في العربية ٤٥، شرح الكافية الشافية ١/٥٣٥، الخزانة ٤/٤٩٤.

(٣) شرح التصريح على التوضيح .٣٤٧/١

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٥١٩.

(٥) ألفية ابن مالك .٢٣.



أما ما أورده ابن الملقن من أوجه لـ(لا حول ولا قوة إلا بالله)، فمنها وجهٌ لم أجده عند غيره^(١)، وهو فتحهما جميئاً، وقد يكونُ هذا سبقَ قلم أو تصحيحاً، والصوابُ كما لا يخفى ضمُّهما به؛ أي رفعهما، وهو وجْهٌ معروض في كتب النحو، وقد أشار المحققُ إلى ذلك^(٢).

(١) ذكر ابن الملقن أن هذه هي الأوجه مشهورة، ولم أجده هذا الوجه (فتحهما مع التنوين) -حسب اطلاقي- ولو لم يذكر بأنها مشهورة لالتمس تخریج للحوقلة على (فتح الأول والثاني مع التنوين) بتقدير فعل مضمر (أجد)، فيصبح المعنى: لا أجد بِيَّغاً ولا أجد خلَّةً، وقد ذكر الزمخشري هذا التقدير عند نصب الثاني فحسب بفعل (أرى)، وأرى في هذا التوجيه اضطراباً؛ مما قد يفضي إليه من التخ Hoff في القواعد النحوية. أما كون هذا الوجه مشهوراً فربما وُجد من يخدمه، وربما أراد ابن الملقن رفعهما جميئاً بدلاً من فتحهما.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦/٣٣٨.

مسألة

مجيء (في) لغير الظرفية

في قوله اللهم: "والحُبُّ في الله، والبغضُ في الله؛ من الإيمان"^(١).

قال ابن الملقن:

"البغض في الله والحب في الله من الإيمان"، (في) هنا للسببية، أي: بسبب طاعة الله ومعصيته، كقوله اللهم: "في النفس المؤمنة مائة من الإبل"، وكقوله في التي حبست الهرة: (فدخلت النار فيها)، أي: بسببها، وأصل (في) للظرفية^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (في) أصلها للظرفية، وجاءت في هذا الحديث بمعنى السببية، وبيان ذلك فيما يلي:

ذهب البصريون إلى أن (في) أصلها للظرفية حقيقةً أو بحاجز، ولا يثبتون غير ذلك^(٣)، فالحقيقة في مثل قوله تعالى: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ في بضم سينين^(٤)، وأما الحاجز في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَأْوِي إِلَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّونَ﴾^(٥). وذهب الكوفيون^(٦)، وكذا ابن قتيبة^(٧) وابن مالك^(٨) إلى أن (في) قد تخرج عن أصل وضعيتها - وهو الظرفية - إلى غيره، وأنَّ ما تخرج إليه التعليل مثلاً، فيكون المعنى في الحديث السابق: البعض بسبب معصية الله، والحب بسبب طاعة الله؛ من الإيمان^(٩).

وكذا في الحديث الذي أورده ابن الملقن عن النبي ص: "في النفس المؤمنة مائة من

(١) صحيح البخاري ١/١٠١، باب قول النبي ص (بني الإسلام على خمس).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/٤٤٤.

(٣) الكتاب ٢/٢١٤، ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٥، الجنى الداني ٢٥٠، همع المواضع ٢/٤٤٦.

(٤) الروم: ٣-٤.

(٥) البقرة: ١٧٩.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣/٢٢، ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٥، همع المواضع ٢/٤٤٦.

(٧) أدب الكاتب ٦/٥٠.

(٨) شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٥، شرح التسهيل ٣/١٥٥.

(٩) المستقى شرح الموطأ ٧/٢٧٣، عمدة القاري ١/١١٢.



الإبل^(١)، فـ(في) تفید التعلیل، أي: بسبب قتل النفس المؤمنة، وكذلك في حديث المرأة التي دخلت النار في هرة^(٢)، أي: بسبب هرّة حبستها لا هي أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض، ومنه قول جميل بثينة:

فليت رجالاً فيك قد نذروا دمي وهُمْوا بقتلي يا بئن لقوني^(٣)

وبعد عرض المسألة يتضح أحدُ ابن الملقن بقول مَن يرى أن (في) قد تخرج عن الظرفية إلى غرضٍ آخر؛ وذلك عند قوله: (في) هنا للسببية، ويرى الباحث صواب اختيارة.

(١) السنة للمرزوقي ٦٦، الأحاديث الطوال للطبراني ٣١٠.

(٢) البخاري ١١٢/٣، مسلم ٤/١٧٦٠.

(٣) ديوانه ٤٢، شرح التسهيل ١٥٦/٣، شرح شافية ابن الحاجب ٤/٨٦. وروي بلفظ مختلف:

فليت الرجال الموعدي لقوني ونبت قوماً فيك قد نذروا دمي

مسألة

اختصاص (الباء) بخبر (ما) النافية دون الاستفهامية

في قوله الكتاب: "ما أنا بقارئ"^(١).

قال ابن الملقن:

"ما أنا بقارئ": (ما) هنا نافية، واسمها: (أنا)، وخبرها: (قارئ)، والباء: زائدة لتأكيد النفي، أي: ما أحسّن القراءة، وقد جاء في رواية: (ما أحسّن أن أقرأ)، وعلّط من جعلها استفهاميةً؛ لدخول الباء في خبرها، وهي لا تدخل على (ما) الاستفهامية، واحتاج من قال استفهامية بأنه جاء في رواية ابن إسحاق: (ما أقرأ؟)، أي: أهي أقرأ؟ ولا دلالة فيه؛ لجواز أن تكون (ما) هنا نافية أيضًا^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن رواياتٍ ثلاثة للحديث، وبين أن (ما) في هذه الرواية (ما أنا بقارئ) نافية، وخطأ من جعلها استفهامية، وبيان ذلك فيما يلي:
 اختلف شرائح الحديث حول معنى (ما)؛ فمنهم من جعلها نافية، ومنهم من جعلها استفهامية، فمن جعلها نافية^(٣) احتاج بقول النحوين: إن (ما) النافية يكثر دخول الباء على خبرها؛ لتأكيد النفي^(٤).

قال ابن مالك:

وَمَا لِـ"مَا" عِنْدَ تَمِيمٍ عَمَلٌ	لَأَنَّهَا حَرْفٌ لَدَيْهِمْ مُهَمَّلٌ
وَبَعْدُ بِالْبَاءِ قَدْ يَجْرُونَ الْحَبَرَ	كَغَيْرِهِمْ وَذَا كَثِيرٍ اشْتَهَرَ

(١) صحيح البخاري ١/٧، باب بدء الوحي.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/٢٦٠.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم ١/٤٨٣، مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٤/٦، شرح الحديث المقتفي في مبعث النبي المصطفى ١١٣، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢/١٩٩، فتح الباري ١/٢٤.

(٤) اللامات ٧٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٣٤، شرح الكافية الشافية ٦٧٢، شرح الأشموني ١/٢٥٩، الاقتراح في أصول النحو ١٣٤.



ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّمٍ لِّلْعَيْدِ ﴾^(١).

ومنه قول الفرزدق:

لِعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقٍّهِ وَلَا مُنْسِىٌّ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَّسٌّ^(٢)

ومن جعلها استفهامية احتاج برواية ابن إسحاق: "ما أقرأ؟"^(٣)، وبما روي عند ابن عقبة في مغازي^(٤)، وعند البيهقي في دلائله^(٥): "كيف أقرأ؟"، وأنكر العيني على من جعل هذه الرواية نافية مع صريح الاستفهام فيها^(٦).

أما المنع من أن تكون (ما) استفهامية لاقتران الخبر بالباء؛ فقد جوز الأخفش أن تكون (ما) استفهامية مع الاقتران^(٧)، ولكن ذكر غير واحد أن ذلك قليل أو شاذ، فالصواب أن الباء زائدة لتأكيد النفي^(٨). وأما من احتاج برواية ابن إسحاق وغيرها، فالرواية تحتمل الاستفهام، ولكن ما روي في الصحيحين يبعد أن يكون استفهاماً؛ لاقتران الخبر بالباء، ويحوز أن تكون (ما) في هذه الرواية نافية^(٩).

وما سبق يمكن القول بأن (ما) في (ما أنا بقارئ) و(ما أقرأ)^(١٠) نافية؛ لـما ذكر من توجيه حول قول من قال بأنها استفهامية، وليتفق معنى الروايتين.

(١) فصلت: ٤٦.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٢٧٠، الكتاب ٦٣/١، شرح أبيات سيبويه ١٣١/١، همع المواضع ٤٦٧/١.

(٣) مسند إسحاق بن راهويه ٩٧٠/٣، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ٢٠٤/٢، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ٨٦٧/٢.

(٤) مغازي ابن عقبة ٦٣.

(٥) دلائل النبوة ١٤٢/٢.

(٦) عمدة القاري ٥٧/١.

(٧) نقلأ: شرح المفصل ٤/٤٧٦، عمدة القاري ٥٧/١.

(٨) فتح الباري ١/٢٤.

(٩) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٤٨٢/١، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٩٩/٢، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ١٩١/٣.

(١٠) ذكر ابن الملقن رواية "ما أحسن أن أقرأ" فلم أجدها -حسب اطلاقي- في متون الحديث، إنما وجدتها عند شراح الحديث، فمنهم من جعلها رواية، ومنهم من جعلها تفسيرا للنبي، وذكر ذلك في: عمدة القاري ١/٥٤، إرشاد الساري ٦٣/١ -٤٢٦/٧.

مسألة

محاجيء (إلا) بمعنى الواو

في قوله تعالى: "﴿إِلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾"^(١).

قال ابن الملقن:

"وزعم أبو عبيدة أن (إلا) هنا بمعنى (الواو)، وهو خطأ عند خذاق النحاة، والقول أنه استثناءً أبيئ، أي: لكن الذين ظلموا منهم، فإنهم يحتاجون".^(٢)

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (إلا) في هذه الآية للاستثناء، وخطأ من قال: إنها بمعنى (الواو)، وبيان ذلك فيما يلي:

اشتهر عند النحويين أن (إلا) تكون للاستثناء، وجائز خروجها منه لغيره^(٣)، و(إلا) في قوله تعالى: "﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾" اختلف أهل التفسير فيها؛ فمنهم من عدّها للاستثناء^(٤)، ومنهم من جعلها بمعنى الواو^(٥)، وبعضهم جعلها بمعنى (بعد)^(٦).

فأما حجة من عدّها للاستثناء؛ فلكون الاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، ومعنى الآية يؤول إلى ذلك، فالذين ظلموا هم من الناس، فتقدير (إلا) في الآية بـ(لكن) عند البصريين، أي: لكنهم يحتاجون، وبـ(بل) عند الكوفيين، أي: بل إنهم يحتاجون^(٧).

(١) صحيح البخاري ٢٢/٦، باب ﴿وَمِنْ حَيْثُ حَرَجَ فُولٌ وَجَهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٥٠].

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/٢٦٠.

(٣) الكتاب ٢٠٩/٢، الأصول في النحو ١/٢٩١، اللمع في العربية ٦٦، الأزهية في علم الحروف ١٨٧، شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٠، رصف المباني في شرح حروف المعاني ٩٢، الجني الدани في حروف المعاني ٥١٩.

(٤) تفسير مقاتل بن سليمان ١٤٩/١، جامع البيان في تأويل القرآن ٣/٢٠٦، تفسير الرازى ١٧/٢٧٥، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٤٦/٥، طرح التشريب في شرح التقريب ٣/٢٥١، عقود الزبرجد على مسنن الإمام أحمد في إعراب الحديث ٦٥-٦٦.

(٥) مجاز القرآن للأبي عبيدة ١/٦٠، بحر العلوم ١/١٦٧، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢١٦، عمدة القاري ٨/٣٥.

(٦) النكت والعيون ١/٢٠٧، الجني الداني في حروف المعاني ٥١٩، الدر المصنون في علم الكتاب المكتنون ٢/١٧٨.

(٧) الدر المصنون في علم الكتاب المكتنون ٢/١٧٨.



ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقُولِ إِلَّا مَن ظَلِمَ﴾^(١)، أي: لكن المظلوم يجهه بالسوء، فيكون بذلك أعذراً من يبدأ بالظلم^(٢).

وأما من جعل (إلا) بمعنى (الواو)، فيصبح معنى الآية عنده: ولا الذين ظلموا، أي: لا يكون لهم حجة أيضاً، فأدخلوا الثاني في حكم الأول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾^(٣)؛ أي: والذي شاء ربُّك، ويرى ابنُ حير أن المعنى: سوى ما شاء ربُّك^(٤).

هذا، وجمهور النحوين لا يجيزون بجيء (إلا) بمعنى (الواو)^(٥)؛ لكون الاستثناء يخرج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، فتدخل الثاني في حكم الأول، فلا يمكن أن يكون أحدُهما بمعنى الآخر^(٦).

وأما من قال: إن (إلا) معناها (بعدَ)، فيصبح معنى الآية عنده: حجة بعدَ الذين ظلموا. وقد وصف هذا الرأي بالغرابة والفساد والتُّنكر^(٧).

وما سبق يمكن القول بأن الاستثناء هو أقرب الأقوال وأبينها كما وصفه ابنُ الملقن؛ لبقاء (إلا) على أصل وضعها، ولبعد الخلاف حول هذا الرأي.

(١) النساء: ١٤٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٩، جامع البيان في تأويل القرآن ٩/٣٤٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/١١٠.

(٣) هود: ١٠٧.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن ١٩/٤٣٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٨٩، جامع البيان في تأويل القرآن ٩/٣٤٤، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢١٦، مفاتيح الغيب ١٧/٢٧٥، الدر المصنون في علم الكتاب المكتنون ٢/١٧٨، الجنى الداني في حروف المعاني ٥١٨.

(٦) الدر المصنون في علم الكتاب المكتنون ٢/١٧٨.

(٧) الجنى الداني في حروف المعاني ٥٢١، الدر المصنون في علم الكتاب المكتنون ٢/١٧٨.

مسألة

مجيء (اللام) الجارة بمعنى (في) الظرفية

في قول أحد الصحابة -رضوان الله عليهم-: "يا رسول الله، الذي قلت له آنفاً: إنه من أهل النار" ^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (الذي قلت له آنفاً: إنه من أهل النار); معنى (له): فيه، قال ابن الشجري: اللام قد تأتي بمعنى (في)، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ أي: فيه" ^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (اللام) في (له) معناها (في)، وبيان ذلك فيما يلي:

اشتهر عند النحوين خروجُ معنى حرفٍ إلى آخر إذا كان معنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه، ولو على بُعد ^(٣)، وما ذكره ابن الملقن من مجيء (اللام) بمعنى (في); قال به غير واحد من النحوين ^(٤)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ^(٥) أي: فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي فَدَمْثُ لَحِيَاتِي﴾ ^(٦)، أي: في حياني.

(١) صحيح البخاري ٤/٧٢، باب إن الله يؤيد بالدين الرجل الفاجر.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٨/٣٠٥.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٢١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٥، الأرهبة في علم الحروف ٢٨٨، أمالی ابن الشجري ٢/٢١٦، الجنى الدانی في حروف المعاني ١/٩٩، معنى الليبب عن كتب الأعارات ١/٢٨٠.

(٥) الأنبياء: ٤٧.

(٦) الفجر: ٢٤.



مسألة

(ما) النافية بين **الحجازيين والتميميين**

في قوله **الكتاب**: "يا أمة محمد! والله ما من أحدٍ أغْيَر من الله أن يزكي عبدُه أو تزكيه أمْتَه"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (ما من أحد أغير من الله)، وفي مسلم: (إن من أحد أغير من الله) بكسر همزة (إن) وإسكان النون، وهو بمعنى: (ما من أحد أغير من الله)، وعلى هذا (أغير) بالنصب خبر (إن) النافية، فإنها تعمل عمل (ما) عند الحجازيين، وعلى التمييمية: هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو (أحد)"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن رواية مسلم^(٣): (إن من أحد أغير من الله)، وبين أنها بمعنى (ما من أحد أغير من الله)، وذكر أن لـ(ما) النافية عميدين: عند الحجازيين وعند التميميين، وبيان ذلك فيما يلي:

(ما) عند الحجازيين تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر، أما عند التميميين فهي غير عاملة، فيبقى ما بعدها على حاله.

أما كوكها عاملة عند الحجازيين؛ فلشبيهها بـ(ليس)؛ إذ أشبهتها بالدخول على الجملة الاسمية، وبالنفي، وبنفي ما في الحال، وبدخول الباء في خبرها^(٤).

واما كون (ما) غير عاملة عند التميميين، فلأنها غير مختصة؛ كحرف الاستفهام الذي يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، وحق غير المختص ألا يعمل، وهو القياس^(٥).

(١) صحيح البخاري ٣٤/٢، باب الصدقة في الكسوف.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٨/٣٦.

(٣) صحيح مسلم ٦١٨/٢، باب صلاة الكسوف.

(٤) المقتضب ٤/١٨٨، الإيضاح العضدي ١١٠، أمالى ابن الشجري ٢/٥٥٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٥/١.

(٥) الكتاب ١/٢٨، المقتضب ٤/١٨٨، الإيضاح العضدي ١١٠، أمالى ابن الشجري ٢/٥٥٥.

ولغة القرآن الكريم إعمالٌ (ما)؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١)، وقوله في سورة المجادلة: ﴿مَا هُنَّ أَمْهَتِهِمْ﴾^(٢).

ويقول سيبويه: "وبني تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف"^(٣)، وبهذا فلا يلتفت إلى قلة الشواهد النحوية، إذ لم يُحفظ إلا شاهدٌ نحوي واحد فيه نصب فيه خبر (ما)^(٤)؛ وهو^(٥):

أَبْنَاؤهَا مُتَكَبِّنُونَ أَبَاهُمْ حِنْقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُو أَوْلَادَهَا^(٦)

ويمكُن أن تُرجع قلة نقل الشواهد النحوية على لغة الحجازيين إلى اشتئار ذلك في لغتهم؛ كما علل ذلك أبو حيان^(٧).

وبعد دراسة المسألة يتضح أن ما ذكره ابن الملقن مقرٌّ عند النحوين، ولم يقتصر على لغة دون ما سواها.

(١) يوسف: ٣١.

(٢) المجادلة: ٢.

(٣) الكتاب: ٥٩/١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الكامل، الحماسة البصرية ١، ٨٦/١، ارتشاف الضرب ٣، ١١٩٧/٣، منهاج السالك ٦١، الأشباه والنظائر ١٢٢/٣، المعجم المفصل في شواهد العربية ٢، ١٧٣/٢.

(٧) منهاج السالك ٦١.



مسألة

التفاوض بين (على) و(عن)

في قوله الكليل: "لا تُشِفُوا بعضَها على بعضٍ"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (ولا تُشِفُوا بعضَها على بعض)، الشَّفُ: النقصان والزيادة؛ شَفَ يَشِفُ شَفًّا: زاد، وأشَفَ يُشِفُ: إذا نَقَصَ، والاسم منه الشَّفُ والشَّفُ. قال ابن التين: أراد في الحديث: لا تزيدوا بعضَها على بعض ولا تنقصوا، وكأن الزيادة أولى، إِلَّا أَنَّه عَدَاه بـ(على)، وـ(على) مختصة بالزيادة، وـ(عن) مختصة بالنقصان، ولا يصح حمله على النقص مع (على) إِلَّا على مذهب من يجيز بدل الحروف بعضها من بعض، فيجعل (على) موضع (عن)، وفيه بُعد"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (الشف) يعني النقصان والزيادة، وبين أن الزيادة أولى؛ لمناسبة معنى الحرف، وبيان ذلك فيما يلي:

كلمة (الشف) يُعدها أهل اللغة من الأضداد؛ إذ تحمل معنيين متضادين: النقصان والزيادة^(٣)، فتحتمل المعنى: (لا تزيدوا بعضها على بعض) وـ(لا تنقصوا)، غير أن الحرف المُعَدُّ به (على) مختص بالزيادة دون النقصان، وعُبَرَ به عن معنيين متضادين!.

هذا، وقد اختلف النحويون في جواز حمل معنى حرفٍ على معنى حرفٍ آخر^(٤)؛ فأهل البصرة يرون أن (على) لا تخرج إلى معنى سوى الاستعلاء، والاستعلاء زيادة، ويعبرون عن النقص بـ(عن)، ولا يجيزون إناية حرفٍ عن حرفٍ آخر؛ إبقاءً على أصل وضعه،

(١) صحيح البخاري ١٤/٣٣٣، باب بيع الفضة بالفضة.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٤/٣٣٣.

(٣) الأضداد ١٠٩، معجم ديوان الأدب ٣/٣٢، الحكم والمحيط الأعظم ٧/٦٢٣، تهدیب اللغة ١١/١٩٥، تفسیر غریب ما فی الصحيحین البخاری ومسلم ٢٢٦، تاج اللغة وصحاح العربية ٤/١٣٨٢، مجمل اللغة لابن فارس ٤٩٧/١.

(٤) أدب الكاتب ٥٠٧، المقتضب ٢/٢٣٠، الخصائص ٢/٣١٤، مغنى الليبب عن كتب الأععارب ١٩٦، اللمحۃ في شرح الملحة ١/٣٢٠، الجني الداني ٤٧٦.

وما ورد على خلاف ذلك فإنه يُحمل على تأويل يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل آخر، وما كان غير ذلك فُيُحمل على الشذوذ.

أما أهل الكوفة فيثبتون للحرف أكثر من معنى، ويجزئون تناوبَ الحروف؛ ومن ذلك مجيءُ (على) بمعنى (عن) و(عن) بمعنى (على)، ومنه قول ذي الإصبع العَدْواني:

لَا إِبْنُ عَمْكَ لَا أَفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخَذُّلُونِي^(١)

أي: لا أفضلت في حسب عليّ، فجعل (عن) في موضع (على)؛ وذلك يدل على أن (عن) تحمل معنى الاستعلاء.

ومنه قولُ الْقُحَيفِ الْعَقِيلِي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَّيرٍ لِعُمُرِ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(٢)

أي: عني، وذلك يدل على أن (على) تحمل معنى المحاوزة.

وفي البيتين الماضيين ناب كل حرف عن أخيه، مع أن كل حرف مختلف عن الآخر^(٣)، وبهذا ونظائره يحتاج من يرى تناوبَ الحروف.

ومما سبق يتضح أن ابن الملقن قد أوردَ ما هو مقرّر عند النحوين، مع ترجيحه لرأي البصريين، وذلك من خلال قوله: (و فيه بُعد)، لمن يجيز بدلَ الحروف بعضها من بعض.

(١) البيت من البسيط، المفضليات ١٦٠، أدب الكاتب ٥١٣، حروف المعاني والصفات ٧٩، الخصائص ٢٩٠/٢، حرزنة الأدب ١٧٣/٧.

(٢) البيت من الوافر، أدب الكاتب ٢٧٦، الخصائص ٣١٣/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢٦/٢، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٩، ضرائر الشعر ٢٣٣.

(٣) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٩٦٦/٦.



مسألة

دلالة (من) بين بيان الجنس والتبعيض

في قول عائشة —رضي الله عنها—: "أولٌ ما بُدئَ به رسول الله ﷺ مِنَ الْوَحْيِ: الرؤيا الصالحة في النوم" ^(١).

قال ابن الملقن:

"وقولها: (من الْوَحْيِ); في (من) هنا قولان: أحدهما: أنها لبيان الجنس، وثانيهما: للتبعيض، قال القراءُ بالأول، كأنها قالت: من جنس الْوَحْيِ، وليس الرؤيا من الْوَحْيِ حتى تكون (من) للتبعيض، ورده القاضي، وقال: بل يجوز أن تكون للتبعيض؛ لأنها من الْوَحْيِ، كما جاء في الحديث: أنها جزءٌ من النبوة" ^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن معنيين من معاني (من)، ثم أورد خلافاً بين النحوين حولهما، وبيان ذلك فيما يلي:

اختلاف النحوين حول معنى (من) الجارة، فمنهم من يرى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية ^(٣)، ومنهم من يرى أنها تخرج لمعانٍ آخر ^(٤)، واختلاف النحوين في هذه المسألة محمول على تباعين معنى (من)، إذ هم متفقون على أنها تأتي لمعانٍ عدة.

فيري القิرواني ^(٥) أن (من) لبيان الجنس، إذ إن الرؤيا الصالحة من جنس الْوَحْيِ، والْوَحْيُ أعمُ، ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأُوْثَنِ﴾ ^(٦)، أي: الرجس الذي هو

(١) صحيح البخاري ١/٧، باب بدء الْوَحْيِ.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/٢٤٤.

(٣) المقتضب ١/٤٤، الأصول في النحو ١/٩٤.

(٤) الإيضاح العضدي ٢٥١، الأرهبة في علم الحروف ٢٢٤، رصف المباني ٣٢٣، الجنى الداني ٣٠٩.

(٥) هو: محمد بن جعفر القิرواني، نحوى عالم بالأدب مؤلف كتاب الجامع في اللغة، توفي عن عمر يناهز التسعين سنة ٤١٢هـ، وترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٤٧٥، وفيات الأعيان ٤/٣٧٤ - ٣٧٦، سير أعلام النبلاء ١٧/٣٢٦، وذكر أن كتابه غير مطبوع، سير أعلام النبلاء ١٧/٣٢٦، التراجم الساقطة من كتاب تحذيب الكمال لغاظلابي ١٤٣.

(٦) الحج: ٣٠.

الأوثان؛ والرجسُ أعم. وعلى الرأي الأول (من) لابتداء الغاية.

أما القاضي عياض^(١) فيعد (من) تبعيضةً، وذلك لما ورد في حديث النبي ﷺ: "الرؤيا الحسنة، من الرجل الصالح، جزءٌ من ستة وأربعين جزءاً من النبوة"^(٢).
أي: أن الرؤيا بعض النبوة.

غير أن أبا حيان الأندلسي يرى فرقاً بين (من) التبعيضة و(بعض)، ويرجع عدم التفريق بينهما إلى صعوبة الأمر على قليلي التدبر من الطلبة^(٣).

وما سبق يتبيّن أن النحوين اختلفوا حول معنى (من)؛ أهي للتبعيضة أم لبيان الجنس؟
ويكفي إرجاع هذا الخلاف إلى تقارب المعنين.

بل لقد وصف المالقي تقارب هذين المعنين بالمعنى الحفي؛ إذ التي للتبعيضة تقدّر (بعض)، والتي لبيان الجنس تقدّر بتخصيص شيء دون غيره^(٤).

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم .٤٧٩/١.

(٢) صحيح البخاري ٣٠/٩ باب رؤيا الصالحين.

(٣) التذليل والتكميل ١٢٣/١١، ومثل للتفرقة بينهما بـ(أكلت بعض الرغيف) وـ(أكلت من الرغيف)، فال الأول: الأكل وقع على البعض، وذكر الرغيف لذلك البعض، وفي المثال الثاني: الأكل وقع بالرغيف، والرغيف هنا متعلق بالأكل، ودللت (من) أنه لم يعمه. ينظر: تمهيد القواعد ٢٨٨٧/٦.

(٤) رصف المباني ٣٢٣.



مسألة

تكرار (لا) الناهية

في قوله ﷺ: "لَا تَحْرُوا بِصَلَاتِكُمْ طَلْوَعَ الشَّمْسِ وَلَا غَرْوَبَهَا"^(١).

قال ابن الملقن:

"(لا) الناهية دخلت بعد الواو؛ لتفيد النهي عن كل منهما"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (لا) الناهية قد ينهى بها عن أمور عدة، وقد ينهى بها عن شيء بعينه، وبيان ذلك فيما يلي:

مثل سيبويه وغيره بـ: "لَا تَأْكُلِ السَّمْكَ وَتَشْرَبِ الْلَّبَنَ"، وذلك عندما أرادوا النهي عن الجمع بين اللبن والسمك، ولو أئمهم أرادوا النهي عن أكل السمك على كل حال، أو شرب اللبن على كل حال لقالوا: "لَا تَأْكُلِ السَّمْكَ وَلَا تَشْرَبِ الْلَّبَنَ"^(٣).

وعكس ذلك في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا لَا يَسْخِرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِسَاءٍ﴾^(٤)، أي: لا يسخر قوم من قوم، ولا يسخر نساء من نساء. ومثله قول البوصيري^(٥):

فَإِنْتَ تَعْرِفُ كِيدَ الْخَصِّمِ وَالْحَكَمِ^(٦)
وَلَا تُطِعْ مِنْهُمَا خَصِّمًا وَلَا حَكَمًا
أَيْ: وَلَا تُطِعْ حَكَمًا.

وبناء عليه – كما في الحديث السابق – فإن النبي ﷺ أراد أن ينهى عن تحري طلوع الشمس، وأن ينهى عن تحري غروب الشمس، بنھيin لا بنھي واحد، ولو أنه أراد النهي عن

(١) صحيح البخاري / ١٢٠، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح / ٦٢٦.

(٣) الكتاب / ٣٤٢، المقتصب / ٢٢٥، الأصول في النحو / ٢١٥٤.

(٤) الحجرات: ١١.

(٥) هو: محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي، شاعر مصري من القرن السابع الهجري، ت: ٦٩٨هـ، وترجمته في: الواي بالوفيات / ٣٩٣، العمدة في إعراب البردة قصيدة البوصيري ١٥١.

(٦) العمدة في إعراب البردة قصيدة البوصيري ١٨٤.

تحري الطلوع والغروب بالصلة لقال: لا تحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس وغروبها. هذا، وقد اختلف العلماء في جواز حذف الفعل المجزوم على أقوال: منهم من يرى الاكتفاء بما سمع عن العرب^(١)، ومنهم من يمنع حذف المجزوم إلا ما جزم بـ(لَمَّا)؛ وذلك لفهم المعنى، ومثال ذلك: سرت إلى المدينة ولَمَّا، أي: ولما أدخلها، وخصت بذلك (لما) لأنها نفي (قد فعل)^(٢)، ومنهم من يرى جواز حذف المجزوم إذا دل عليه دليل، كما عند ابن عصفور^(٣). وما قد يختلف فيه: كون (لا) في (ولا غروبها) نافية، فيقال بأن (لا) نافية؛ لأنه جاء بعد (لا) اسم نكرة، و(لا) النافية لا تدخل إلا على الفعل المضارع.

لكن يرى السهيلي أن (لا) النافية هي نافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها حُذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ^(٤). وقد عدّ هذا الرأي ضعيفاً^(٥). ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْتُهُمْ فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٦)، فالـ(لا) مختلف فيها على قولين:

- ١ - (على النهي)، أي: لا تتعرضوا لل الفتنة فتصييكم.
- ٢ - (على النفي)؛ لأن الجملة صفة للفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، أو لأن الفعل جواب الأمر^(٧).

(١) ارشاف الضرب ١٨٥٨/٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٥/٢.

(٣) نقلا: ارشاف الضرب ١٨٥٨/٤، ولم أحد -حسب اطلاقي- في كلام ابن عصفور ما يدل على ذلك، غير هذه العبارة في المقرب ٢٧٢: "... وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب إذا ضمنت معنى الشرط فإنها لا تحتاج إلى جواب فتجزمه، إلا جملة النهي إذا ضمنت معنى الشرط فإنما تقدر بفعل منفي..."، ومثل أبو حيان بعدهما نسب الرأي لابن عصفور بالمثال التالي: اضرب زيداً إن أساء وإن لا فلا، أي: فلا تضره، وما ذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي مخصوص بمحروم (لما).

(٤) نتائج الفكر في النحو ١١٢.

(٥) معنى الليب عن كتب الأعريب ١٣٢٧، الجنى الداني ٣٠٠.

(٦) الأنفال: ٢٥.

(٧) معنى الليب عن كتب الأعريب ١٣٢٥.



ومن ذلك قوله ﷺ: "لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح"^(١)، قال ابن حجر: بإثبات الياء، وهو نفيٌ يعني النهي، ووقع لبعضهم (لا يُشرِّنْ) بغير ياء، وهو بلفظ النهي، وكلاهما جائز^(٢). وقال النووي: نهيٌ بلفظ الخبر، وأن هذا أبلغ من لفظ النهي^(٣).
 وربما يقع الاختلاف في (لا) أناهية هي أم نافية؛ وذلك لشبهه (لا) النافية بـ(لا) الناهية^(٤).
 والذي يترجح عندي أن (لا) في الحديث نافية، وأنه يجوز حذف المجزوم إذا دلَّ عليه دليل، وذلك لما ثبت من الدليل في القرآن والحديث والشعر، ولما فيه من الاختصار.
 وإن قيل بأن الحذف يقتضي التقدير، والأصل عدمه، فهذا صحيح^(٥)، لكن وضوح المعنى هو الذي حَوَّل لنا الحذف، ولو لم نقدر لما احتج إليه، ومثال ذلك: (اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا)، أي: فلا تضره إن لم يُسَعِ.
 ومن دراسة المسألة يتبيَّن أن ما ذكره ابن الملقن معروف عند النحوين، وله ما يعضده من الشواهد والسماع.

(١) صحيح البخاري ٤٩/٩، باب من حمل علينا السلاح فليس مننا.

(٢) فتح الباري ٢٤/١٣.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٦٧٠/١٦.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعارات ١/٣٢٥.

(٥) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٦٠، شرح التسهيل ٣٧٣/٢، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٨٣.

مسألة

فتح الهمزة وكسرها في (أنْ كان ابن عَمِّك)

في قول الأنصاري رحمه الله: "أَنْ كَانَ ابْنَ عَمِّكَ"^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (أنْ كَانَ ابْنَ عَمِّكَ)، هو بفتح الهمزة من (أن)، مفعولٌ من أجله، معناه: من أجل أنه ابن عمتك، كقوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾^(٢)؛ لأن أم الزبير: صفية بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ وقوله: إنه ابن عمتك، يجوز فتح الهمزة وكسرها"^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أنَّ الهمزة في (أنْ كَانَ ابْنَ عَمِّكَ) مفتوحةٌ، وفي (إِنَّهُ ابْنَ عَمِّكَ) جائزاً فيها الفتح والكسر، وبيان ذلك فيما يلي:

ل(إنَّ) مواضع تفتح فيها الهمزة وتكسر وجواباً وجوازاً، ومواضع يخفف التشديد فيها، ففي (أنْ كَانَ ابْنَ عَمِّكَ) تفتح الهمزة وتخفف النون؛ بمعنى (أن) يعني: من أجل، إذ مجئها بهذا المعنى من الموضع التي تفتح فيها (أن) الخفيفة^(٤)، فيصبح المعنى: من أجل أنه ابن عمتك. ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾^(٥) أي: لأنَّه كَانَ ذَا مَال^(٦)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ عَاتَنَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(٧) أي: لأنَّ الله آتاه الملك^(٨).

ومثله قول جميل بُشينة:

(١) صحيح البخاري ١١١/٣، باب شرب الأعلى إلى الكعبين.

(٢) القلم: ١٤.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٤٧/١٥.

(٤) الأزهية في علم الحروف ٧١.

(٥) القلم: ١٤.

(٦) جامع البيان في تأویل القرآن ٥٤١/٢٣، بحر العلوم ٤٨٢/٣، لطائف الإشارات ٦١٩/٣.

(٧) البقرة: ٢٥٨.

(٨) جامع البيان في تأویل القرآن ٤٣٠/٥، الكشف والبيان في تفسير القرآن ٢٣٩/٢، الحنـيـ الدـانـيـ في حـرـوفـ المـعـانـي

٣٣١-٣٣٠، معنى الليب عن كتب الأعـارـيبـ ٤٠١/١-٤٠٢.



أُحِبُّكَ أَنْ سَكِنْتَ جِبَالَ حِسْمَى وَأَنْ نَاسِبَتْ بَشْنَةً مِنْ قَرِيبٍ^(١)

أي: من أجلِي أن سكنت، ومن أجلِي أن ناسبت.

أما المهمزة في (إنه ابن عمتك) ففتح المهمزة وتكسر على سبيل الجواز؛ لوقوعها في موضع التعليل، ولصحة أن يُسْدَدَ المصدرُ مسْدَدُهَا ومسْدَدُ معمولِيهَا لا على سبيل الوجوب^(٢)، فيصبح المعنى: (كونه ابن عمتك)، ويرى ابن مالك أن الكسر أجود^(٣).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ﴾^(٤) بكسر همزة (إن) وفتحها، وبالكسر: لاستئناف الكلام، وبالفتح: للتعليق، أي: ندعوه؛ لأنَّه هو البر الرحيم^(٥).

وأما كونُ أم الزبير عمة رسول الله ﷺ فكما ورد في قوله ﷺ: "... يا أم الزبير بن العوام عمة رسول الله...".^(٦)

وما سبق يتبيَّنُ أن ابن الملقب قد سار على ما هو مقرَّر عند النحوين.

(١) ديوانه ١٠٤، الأزهية في علم الحروف ٧٢، أمالي ابن الشجري ٣/٦٢.

(٢) إذ الوجوب من مواضع فتح همزة (إن)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٢٩/١، شرح شذور الذهب للجوهرى ٣٨٨/١ - ٣٩٠، ٣٩١، حاشية الصبان على شرح الأئمَّة لألفية ابن مالك ٤١١/١.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١١٩.

(٤) الطور: ٢٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ٩٣/٣، السبعة في القراءات ١/٣٢٤، الحجة في علل القراءات السبع ٣٨١/٤.

(٦) صحيح البخاري ٤/١٨٥.

مسألة

مجيء (إلا) بمعنى (لكن)

في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾^(١) .^(٢)

قال ابن الملقن:

"قوله: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ ظاهره ليس مراداً؛ فإنه لا يسوي له قتله خطأ ولا عمداً، لكن تقديره: لكن إن أخطأه، ولا يصح أن يكون (إلا) بمعنى الواو؛ لأنها لا يُعرف (إلا) بمعنى حرف العطف؛ ولأن الخطأ لا يُحذر؛ لأنها ليس بشيء يقصد. وحكي سيبويه أن (إلا) تأتي بمعنى (لكن) كثيراً. وقال الأصممي وأبو عبيد: المعنى: إلا أن يقتله مخطئاً، وكذا قال الزجاج: أن معنى (أن يقتل مؤمناً) البة (إلا خطأ)، وهو استثناء منقطع"^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (إلا) تأتي بمعنى (لكن)، ولا يصح مجئها بمعنى (الواو)، وبيان ذلك

فيما يلي:

اختلف النحويون في معنى (إلا) في هذه الآية؛ فيري البصريون أنها بمعنى (لكن)، ولا يصح جعلها بمعنى (الواو)، إذ الاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو تقتضي الجمع بينهما^(٤)، ومثل مجئها بمعنى (لكن) قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتِبَاعُ الظَّنِّ﴾^(٥)، أي: لكن يتبعون الظن، ومثله قوله تعالى: ﴿إِلَّا أُبَيْعَاءَ وَجْهُ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾^(٦).

أما الكوفيون فيرون أنها بمعنى (الواو)^(٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٨)،

(١) النساء: ٩٢.

(٢) صحيح البخاري ٩/٦، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣١/٣٥٧.

(٤) الكتاب ١/٣٦٦، مجاز القرآن ١٣٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٩٠، الأصول في النحو ١/٢٩٠، الإنصال في مسائل الخلاف ١/٢١٨.

(٥) النساء: ١٥٧.

(٦) الليل: ٢٠.

(٧) الأصول في النحو ١/١٦٩، الإنصال في مسائل الخلاف ١/٢١٨.

(٨) البقرة: ١٥٠.



ومثله قولُ المخجّل السعدي:

يَدِن لَم يَدْرُسْ لَهَا رَسْمٌ وَأَرِي لَهَا دَارًا بِأَغْدِيرِ السَّ

عَنْه الرِّيَاحُ حَوَالَدُ سُخْمٌ^(١) إِلَّا رَمَادًا هَامِدًا دَفَعَتْ

والجوابُ عن كلامات الكوفيين: أن هذا صوابٌ في التفسير خطأً في العربية، لأن (إلا) تُعد استثناءً منقطعاً بمعنى (لكن)، وأما بجيء (إلا) بمعنى (الواو) فإنما يكونُ في التشيرك في اللفظ والمعنى، وإذا عُطِّف استثناءً على استثناء قبله، كقولك: (لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة)، أي: إلا عشرة ومائة^(٢).

وما سبق يتبيّن أن بجيء (إلا) منزلة الواو صحيحٌ من حيث التفسير. هذا، وربما حُمل على جعل (الواو) بمعنى (إلا) في غير الموضع السابق، وإلا فخروج جنس الثاني عن الأول في الاستثناء يُعرف بالاستثناء المنقطع.

(١) البيت من الكامل، المفضليات ١١٤/١، معاني القرآن للأخفش ١٩٢/١، الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٦/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٨/١، المخجل السعدي حياته وما تبقى من آثاره ١٣٠.

(٢) مغني الليب عن كتب الأعريب ١٠١/١، المدارس النحوية ٢٣٣.

مسألة

مجيء (من) للمكان والزمان

في قوله الله: "إِنَّ رَأْسَ مائةَ سَنَةٍ مِنْهَا ..."^(١).

قال ابن الملقن:

"إِنَّ رَأْسَ مائةَ سَنَةٍ مِنْهَا" على أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان كـ(مُدْ)، وهو مذهب كوفي. وقال البصريون: لا تدخل (من) إلا على المكان، و(منذ) في الزمان نظير (من) في المكان، وتأولوا ما جاء على خلافه مثل قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٢)، أي: (من أيام وجوده) كما قدره الزمخشري، أو (من تأسيس أول يوم) كما قدره أبو علي الفارسي، وضعف بأن التأسيس ليس بمكان. ومثله قول عائشة: (ولم يجلس عندي من يوم قيل ما قيل)، وقول أنس: (فَمَا زلتُ أَحْبُ الدُّبَائِ مِنْ يَوْمٍ ثُمَّ)، وقول بعض الصحابة: (مُطِرِّنَا مِنَ الْجَمْعَةِ إِلَى الْجَمْعَةِ)^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (من) تكون لابتداء الغاية في المكان، وقد تأني للزمان، وبيان ذلك فيما

يليه:

اختلاف النحويون في ظرفية (من)، فالبصريون يرون أن (من) لابتداء الغاية للمكان، وهي نظير (منذ) في الزمان، أما الكوفيون فيرون حوازاً مجيء (من) لابتداء الغاية للزمان مع مجئها للمكان.

واحتاج الكوفيون بكثرة ورود ذلك، ومثله ما ذكر ابن الملقن^(٤)، مع ما يعرض لرأي البصريين من كون (من) للمكان، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَكْبَرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٥)، فلو صَحَّ دخول (منذ) -إذ هي للزمان- على (من) -وهي للمكان- لَوْقَع خلافٌ في كونها

(١) صحيح البخاري ٣٤/١، باب السمرة في العلم.

(٢) التوبية: ١٠٨.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣/٥٨٤.

(٤) المصدر السابق، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣١١/٢، صحيح البخاري ٦/٢٩، ٦/٣٦١.

(٥) الروم: ٤.



للزمان أو للمكان، ولا خلاف في أن (من) في هذه الآية للزمان^(١).
وَكَذَلِكَ مَا قَدَرَهُ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيُّ^(٢)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٣)، أَيْ: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ. فَالتَّأْسِيسُ لِيُسَبِّحُ بِهِكَانٌ، إِنَّمَا مَصْدِرُ مَضَارِعِ الْزَّمَانِ فَصَارَ لِلْزَّمَانِ^(٤).
فَالْقَوْلُ الْأَرْجُحُ: أَنْ (من) تَكُونُ لِلْزَّمَانِ وَلِلْمَكَانِ، وَيَحْدُدُ ذَلِكَ مَقْتَضِيُّ السِّيَاقِ.

(١) المقتضب ١٧٥/٣، الجنى الداني .٣٠٩.

(٢) لم أقف -حسب اطلاعي- على قول أبي على الفارسي فيما أله.

(٣) التوبية: ١٠٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤٥٩/٤.

مسألة

سقوط الهمزة قبل (أم) العاطفة

في قوله الكليل: "فِيْكُرًا تزوجتَ أُمَّ ثَيَّبَا"^(١).

قال ابن الملقن:

"وقوله: (فِيْكُرًا ...) إلى آخره، تقديره: أبكرًا تزوجت؛ لأن (أم) لا يعطى بها إلا بعد همزة الاستفهام"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن الحرف المقدر هو همزة الاستفهام؛ لكون (أم) عطفت ما بعدها على ما قبلها، وبيان ذلك فيما يلي:

للحروف المهمَّل (أم) أقسامٌ عدة: إذ تأتي عاطفةً، وزائدَةً، واستفهاميَّةً، وللإضراب، و(أم) في هذا الحديث عاطفةً؛ وذلك لأسباب منها:

١ - كونها متصلة معادلة لـهمزة الاستفهام.

٢ - مجئها بعد همزة الاستفهام.

قال ابن مالك^(٣):

وأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هِمْزِ التَّسْوِيَّةِ أو هِمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيِّ مُعْنِيَةٍ
فإن قيل: أين الهمزة التي سبقتها؟ فتحاجب عن ذلك بأنها ممحوقة للعلم بها، ولعدم اللبس،
قال ابن مالك^(٤):

وَرِيمًا أَسْقَطَتِ الْهِمْزَةُ إِنْ
كان خَفَّا المعنى بمحْذفِها أَمْ
ومثلُ ما حُذفت فيه الهمزة قوله^(٥):

(١) صحيح البخاري ٣٩/٧، باب طلب الولد.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٥ / ١٥٧.

(٣) ألفية ابن مالك ٤٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) لعمرو بن ربيعة، الكتاب ١٧٥/٣، المقتضب ٣/٢٩٤، المفصل في صنعة الإعراب ٤٣٨.



لَعْمُكِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِي
بَسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانِ؟^(١)

أي: أبسبع رمين الجمر؟

أما قول ابن الملقن إن (أم) لا يعطف بها إلا بعد همزة الاستفهام، فذلك على مذهب جمهور النحويين^(٢)، لكن يرى ابن مالك وغيره أنها تحيء عاطفة إن سبقتها (هل)^(٣)، ومن ذلك قوله العلييل: "... هل تزوجت بكرًا أم ثيباً.."^(٤)، ويرى صاحب (فيض الباري) أن ذلك مما تفرد به ابن مالك^(٥).

ويمكن تخريج هذا على أن (هل) مساوية (للهمزة) في الدخول على الأسماء والأفعال. غير أن (الهمزة) تفرد بمعادلة (أم) المتصلة، فيطلب بها تعين أحد الأمرين، و(هل) لا يطلب بها ذلك^(٦).

وما ذهب إليه ابن مالك جاري على طريقته في الاحتجاج بالحديث النبوى - كما سنورد ذلك لاحقًا - وأما ما ذهب إليه ابن الملقن فهو المقرر عند النحويين.

(١) البيت من الطويل في: ديوانه ٢٠٩ الجمل في النحو ٢٥٣، الكتاب ١٧٥/٣، المقتصب ٣/٢٩٤، شرح أبيات سيبويه ١٤٨/٢، المفصل في صنعة الإعراب ٤٣٨، خزانة الأدب ١٢٢/١١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٠/١، مغني الليب عن كتب الأعارات ٦٣/١، توضيح المقاصد ١٤٧/١، التصریح بمضمون التوضیح في النحو ١٧٠/٢.

(٣) شواهد التوضیح والتصحیح لمشکلات الجامع الصھیغ ٢٦٥، حاشیة الصبان على شرح الأئمۃ ٣/٥٣.

(٤) صحيح البخاري ٤/٥١.

(٥) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، ت: ١٣٥٣هـ، ٤/٢١٠.

(٦) الجنى الداني في حروف المعانى ٣٤١.

مسألة

(أو) بين العطف والغائية

في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾^(١).

قال ابن الملقن:

"... فمن قال: هو معطوف بـ(أو) على قوله: ﴿لَيَقْطَعَ طَرَفًا﴾، فالمعنى عنده: ليقتل طائفه، أو يخربهم بالهزيمة، أو يتوب عليهم، أو يذبحهم، وقيل: (أو) هنا بمعنى (حتى)"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن لـ(أو) في هذه الآية معنيين: عاطفةً وغائيةً، وبيان ذلك فيما يلي:
اختلف المفسرون في معنى (أو) في الآية؛ فمنهم من جعلها عاطفة، ومنهم من جعلها
معنى (حتى).

فمن جعلها عاطفة اعتمد على معنى الآية، أي: ما دعوت به يا محمد ﷺ على هؤلاء
النفر، عائده استجابته إلى الله وحده، لا لأحدٍ من خلقه، إن أراد أن يقتلهم، أو يخربهم، أو
يتوب عليهم فليسوا كفارا^(٣).

قال تعالى: ﴿لَيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتِبُهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَابِيَنَ ﴾٦٧﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَلَمُونَ﴾^(٤). وهذا بمعنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَنُّهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٥).

(١) صحيح البخاري ٩٩/٥، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢١/١٧٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٣، جامع البيان في تأويل القرآن ٧/١٩٤، شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٠/٣٧٥، إرشاد الساري ٦/٣٠٣.

(٤) آل عمران: ١٢٨.

(٥) البقرة: ٢٧٢.

(٦) نقلًا عن: عمدة القاري ٢٥/٦٢، البقرة ٢٧٢.



هذا، ويُمْكِنُ أن يُقال بأن (أو) تعني الإباحة، كما هو مقرر عند النحويين، قال ابن مالك بعد أن عَدَ حروف العطف^(١):

خِيْرٌ أَبِخْ قَسْمٌ بـ(أو) وَإِهْمٌ وَاشْكُنْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمْيٌ

إذ الإباحة يجوز فيها الجمع بين الأمور^(٢)، فيصبح المعنى: أن الله وحده قادر على أن يجمع بين (القتل، والخزي، والتوبة، والعذاب) لقوم بعينهم.

ومَنْ جَعَلَهَا بِعْنَى (حتى) اعْتَدَ عَلَى النَّصْبِ بـ(أن) المضمرة وجوباً بَعْدَ (أو) الَّتِي بِعْنَى (حتى)^(٣)، قال ابن مالك^(٤):

لَا فَأَنَّ اعْمَلَ مُظَهِّرًا أَوْ مُضْمِرًا

كَذَاكَ بَعْدَ (أو) إِذَا يَصْلُحُ فِي

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقَلَّتْ لَهُ لَا تَبِكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوْلُ مَلَّكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعَذَّرًا^(٥)

أي: إلا أن نموت، وذلك في كل موضع وقعت فيه (أو) وكان يصلح فيه (إلا أن) أو (حتى)^(٦).

وبعد دراسة المسألة يتبيَّنُ أنه لا تعارض من جهة النحو بين كون (أو) عاطفةً وكونها غائيةً، أما من جهة المعنى فالصواب أن (أو) عاطفة، إذ إن الأمر لله لا لأحد من خلقه، وإلى هذا المعنى أشار ابن الملقن^(٧).

(١) ألفية ابن مالك ٤٨.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/١٠٠٨، الجني الداني في حروف المعاني ٢٢٨، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٢٢٢، شرح الأئمَّة الشافعية لألفية ابن مالك ٢/٣٧٨.

(٣) فتح الباري ١١/٩٧، عمدة القاري ١٧/١٥٥، مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايب ٣/٩٥٩، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ٨/٢٨٢، ذخيرة العقبي في شرح المجتبى ١٢/٢٥٠.

(٤) ألفية ابن مالك ٥٧.

(٥) البيت من الطويل، ديوانه ٩٦، الكتاب ٣/٤٧، المقتضب ٣/٢٨، شرح أبيات سيبويه ٢/٧١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٣٥، خزانة الأدب ٢/١٥٢، المعجم المفصل في شواهد العربية ٣/١١٠.

(٦) المقتضب ٣/٢٩، الأصول في النحو ٢/١٥٦، ألفية ابن مالك ٤٨، حاشية الصبان ٣/٤٣٢.

(٧) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٣/١٢١.

مسألة

(حتى) العاطفة

في قوله الكتاب: "حتى فرجه بفرجه"^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (حتى فرجه بفرجه)، (حتى) هنا عاطفة، وهي عند النحوين لا تعطف إلا بثلاثة شروط: ١ - أن تعطف قليلاً على كثير، و٢ - أن يكون من جنسه، و٣ - أن يُراد به التعظيم أو التحقيق، والقليل هنا الفرج، والكثير الأعضاء، وهو من جنسها، والمراد به: التحقيق، فيكون (فرجه) منصوباً بالعاطف"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (حتى) في هذا الحديث عاطفة، وبيان ذلك فيما يلي:

اختلاف النحوين في مجيء (حتى) عاطفة - مع قلة وردها - فهم على مذهبين:

١ - المشهور عند البصريين أن (حتى) تأتي للعاطف^(٣)، ومجيئها عاطفة يكون بشروط^(٤)،

أوردتها ابن مالك في قوله:

يكون إلا غاية الذي تلأ^(٥)

بعضًا بحتى اعطف على كل ولا

ومثال مجيئها عاطفة قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فإنكم

لتخشوننا حتى بنينا الأصغراء^(٦)

٢ - وأما الكوفيون فيذكرون مجيئها عاطفة، ويقولون في مثل: (جاء القوم حتى أبوك) : إن

(١) صحيح البخاري ٨/٤٥، باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَحِيرُ رَبَّهُ﴾ [المائدة: ٨٩].

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٠ / ٤١٤.

(٣) اللمع في العربية ١/٧٧، الجنى الداني في حروف المعاني ٥٤٦، مغني الليب عن كتب الأعaries ١٧١/١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٩، شرح التسهيل ٣/٣٤٣، شرح شذور الذهب للجويري ٢/٨٠٣.

(٥) ألفية ابن مالك ٤٧.

(٦) لم أقف على قائل البيت، وهو من الطويل، وروي بألفاظ مختلفة: فأنتم - فكلكم، يحاذرنا - تحابوننا، ينظر: شرح

الكافية الشافية ٣/١٣١٠، اللῆمة في شرح الملحقة ٢/٧٠٢، الجنى الداني في حروف المعاني ٥٤٩، مغني الليب

عن كتب الأعaries ١٧٢/١.



(حتى) ابتدائية، ويُعرِّبون ما بعدها على إضمار عامل^(١).
وما سبق يتبيّن صحة عدّ (حتى) عاطفةً كما عند البصريين، أو ابتدائيةً كما عند الكوفيين، ولا تعارض بينهما، وأمّا ما ذكره ابنُ الملقن فمقتصرٌ على رأي البصريين.

(١) الجني الداني في حروف المعاني ٥٤٦، مغني الليب عن كتب الأغارب ١٧٣/١.

المبحث الثاني: الحروف المهملة

وفيه مسائل عدّة:

مسألة

مجيء (إلا) لغير الاستثناء

في قول أبي النّضر: "لا يخرجكم إلا فراراً منه"^(١).

قال ابن الملقن:

"لا يخرجكم إلا فراراً منه) كذا هو بالنصب، ويجوز رفعه، واستشكّلها القرطي؛ لأنّه لا يفيد بحکمٍ، ظاهراً أنه لا يجوز لأحد أن يخرج من الوباء إلا من أجل الفرار، وهذا محالٌ، وهو نقىض المقصود من الحديث، لا جرم قيده بعض رواة الموطأ: (إلّا فراراً منه) بهمزة مكسورة ثم فاء ساكنة، يوهم أنه مصدر، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّه لا يقال: أفرّ رياعيًا، وإنما: يقال: فَرَّ، ومصدره: فرارٌ ومفرٌ، قال تعالى: ﴿أَيْنَ الْمُفْرُ﴾^(٢)، قال جماعة من العلماء: إدخال (إلا) فيه غلطٌ، قال بعضهم: إنّها زائدة كما ثُرِّ (لا) في مثل قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(٣) ، أي: أن تسجد، وقال بعض النحوين: (إلا) هنا للإيجاب؛ لأنّها تعوض ما نفاه من الجملة، ونهاه عن الخروج، فكأنّه قال: لا تخرجو منها إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً، فأباح الخروج لغرض آخر. والأقرب أن تكون زائدة، والصحيح إسقاطها كما قد صح في الروايات الأخرى، وقال القاضي عياض: خرج بعض محققى العربية لرواية النصب وجهاً؛ فقال: منصوبٌ على الحال، قال: فلفظة (إلا) هنا للإيجاب لا للاستثناء، قال: وتقديره: لا تخرجو إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً منه"^(٤).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن الخلاف حول (إلا) والاسم الذي بعدها، فمنهم من قال بأن وجودها

(١) صحيح البخاري ٤/١٧٥، باب حديث الغار.

(٢) القيامة: ١١.

(٣) الأعراف: ١٢.

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٩/٦٥١.



خطأ، ومنهم من قال بأنها زائدة، وآخرون قالوا بأنها للإيجاب، وأن ما بعدها إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، وبيان ذلك فيما يلي:

إنَّ ما صح عن رسول الله ﷺ: (فَلَا تُخْرِجُوهُ فَرَارًا مِنْهُ)^(١)، وإنما اختلف شراغ الحديث في (إلا) من قول أبي النضر: (لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فَرَارًا مِنْهُ)، فَهُمْ عَلَى مذاهِبٍ ثَلَاثَةٍ:

١ - مَنْ يَرِي أَنْ وَجُودَهَا خَطَأً، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا.

٢ - مَنْ يَرِي أَنَّهَا زَائِدَةً.

٣ - مَنْ يَرِي أَنَّهَا لِلإِيجَابِ.

فَإِمَّا مَنْ يَرِي حَذْفَ (إِلَّا)؛ فَبُعْدًا عَنِ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ بِسَبِيلِ وَجُودِهَا - كَمَا سِيَّأَتِي - وَلِمَا صَحَّ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ بِعَدْمِهَا^(٢).

وَإِمَّا مَنْ يَرِي زَائِدَةً؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مُجَيِّءِ (إِلَّا) زَائِدَةً^(٣)، قَالَ الْمَرَادِيُّ: "هَذَا قَسْمٌ غَرِيبٌ"^(٤)،

وَمَثَلُ مُجَيِّئِهَا زَائِدَةً قُولُ ذِي الرَّمَة^(٥):

حَرَاجِيجُ مَا تَفَكَّ إِلَّا مُنْاخَةً عَلَى الْحَسْفِ أَوْ نَزْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(٦)

أَمَا زِيَادَةُ (إِلَّا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(٧) فَالْمُفَسِّرُونَ فِيهَا عَلَى آرَاءٍ ثَلَاثَةٍ:

١ - مَنْ يَرِي أَنَّهَا مُؤَكِّدَةٌ؛ كَالزَّجاج^(٨).

(١) الموطأ ١٣١٦/٥، البخاري ١٧٥/٤، مسلم ٤/١٧٣٧، السنن الكبرى للنسائي ٦٦/٧.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢١/١٨٣-٢٢/١٨٥، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٥/٦١٥، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٤/٢٠٧، فتح الباري ٦/٥٢٠، عمدة القاري ١٦/٥٩.

(٣) فتح الباري ٦/٥٢٠، الكواكب الدراري ١٤/١٠٤.

(٤) الجني الداني في حروف المعاني ٥٢٠.

(٥) ديوانه ٣/١٤١٩، الكتاب ٣/٤٨، المفصل في صنعة الإعراب ١/٣٥٣، الباب في علل البناء والإعراب ١/١٧٠، حرزنة الأدب ٩/٢٥٠.

(٦) البيت من الطويل، معنى الليب عن كتب الأعرب ١/١٠٢، هم المقام ٢/٢٧١، شرح التسهيل ٢/٢٦٨، التبيين عن مذاهب التحويين ٣٠٥.

(٧) الأعراف: ١٢.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٢.

٢- مَن يرى زِيادَتَهَا؛ كَالْأَخْفَشِ وَبَعْضِ نُحْوي الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ^(١).

٣- مَن يرى عدم زِيادَتَهَا؛ لِأَسَابِبٍ؛ مِنْهَا:

أ- لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَمَا ابْتُدَى بِهَا.

ب- أَنْ زِيادَتَهَا إِنَّمَا تَكُونُ فِي النَّفْيِ.

ج- لِعدَمِ القُولِ بِالزِّيادَةِ فِي الْقُرْآنِ.

وَالترجِيحُ: أَنْ فِي الْكَلَامِ مَحْدُوْفًا تَقْدِيرُهُ: مَا مَنَعَكَ مِنِ السُّجُودِ فَأَخْوَجْكَ أَنْ لَا تَسْجُدُ^(٢).

هَذَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ مَنْ مَنَعَ زِيادَةً (إِلَّا) إِلَّا الْاحْتِاجَاجُ بِالزِّيادَةِ فِي الْقُرْآنِ، لَكَانَ كَافِيًّا، وَلِمَا فِي زِيادَتَهَا مِنْ إِشْكَالٍ، إِذْ خَالَفَتِ الْمَوْاضِعُ الَّتِي يَحُوزُ فِيهَا القُولُ بِالزِّيادَةِ.

وَأَمَّا القُولُ بِأَنْ (إِلَّا) فِي قُولِ أَبِي النَّضْرِ: (فَلَا يَخْرُجُكُمْ إِلَّا فَرَارًا مِنْهُ) لِلْإِيجَابِ، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ الْإِيجَابُ يَكُونُ بَعْدَ النَّفْيِ وَالْجَحْدِ^(٣)، وَ(إِلَّا) لَمْ يَسْبِقْهَا نَفْيٌ، وَإِنَّمَا سَبَقْهَا (لَا) النَّاهِيَةُ الْجَازِمَةُ^(٤).

وَإِنْ قِيلَ: فَلِمْ لَا تُحْمَلْ (إِلَّا) عَلَى الْأَصْلِ؛ وَهُوَ الْإِسْتِثنَاءُ؟

فَالْجَوابُ: أَنْ ذَلِكَ وَاضْطَرَبَ مِنَ الْمَعْنَى؛ إِذْ يَكُونُ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ أَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ أَرْضِ الْوَبَاءِ مُنْهَيٌّ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخُرُوجُ فَرَارًا، وَهَذَا مُحَالٌ.

هَذَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمِعَ بَيْنَ (فَرَارًا مِنْهُ) وَ(إِلَّا فَرَارًا مِنْهُ)، وَذَلِكَ بِأَنْ تُجْعَلْ (إِلَّا) لِلْحَصْرِ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: حَصْرُ الْخُرُوجِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ فِي الْفَرَارِ، أَمَّا الْخُرُوجُ لِغَيْرِهِ فَجَائزٌ، وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ: هَذَا التَّفْسِيرُ لِلْمُعْلَلِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ؛ وَهُوَ الْفَرَارُ، وَلَيْسَ لِلنَّهِيِّ^(٥).

وَأَمَّا مَا قَيَّدَهُ بَعْضُ رَوَاهُ الْمَوْطَأَ^(٦): (إِلَّا إِلَّا الْفَرَارِ)، فَهَذَا لَحْنٌ وَوَهْمٌ^(٧)، لَأَنَّ الْفَعْلَ ثَلَاثَيٌّ لَا

(١) معاني القرآن للأخفش /١، تفسير الطبرى /١٢، ٣٢٤ /١٢، بحر العلوم /٣، ٥٢٠ /٣، الكشف والبيان عن تفسير القرآن /٢، غرائب التفسير وعجائب التأويل /٣٩٨ /١.

(٢) تفسير الطبرى /١٢، إعراب القرآن للنحاس /٥ /٥١، تفسير القرطبي /١٧ /٦٥.

(٣) الكتاب /٢، ٣١٠، حروف المعاني والصفات /٧، الأزهية في علم الحروف /١٧٤، نتائج الفكر في النحو /٦٠.

(٤) الكواكب الدراري /١٤ /١٠٤.

(٥) لم أُعثِرْ -حسب اطلاعِي- على من رواه.

(٦) فتح الباري /٦ /٥٢٠.



رباعي؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ الْمَفْرُ﴾^(١)، و(مفر) مصدر ميمي من الفعل الثلاثي (فرّ). والذى يقول بذلك، إنما روى إلا فراز منه، والتقدير إن صح: لا يخرجكم إلا فراز منه أي: لا تخرجوا منها الخروج الذى يخرجكموه إلا فراز منه^(٢). ورواية (فرازاً) إعرابها: مفعول مطلق، وأما رواية (إلا فرازاً) فمنصوبة على الحال^(٣)، والتقدير: لا يخرجكم على هذه الحال إلا الفرار المقدر لا المحقق. وما سبق يتبيّن أن الصواب في قول أبي النضر هو حذف (إلا); لِمَا فيها من إشكالات عند أهل اللغة، ولإفسادها للمعنى، كما وصفها بذلك القاضي عياض^(٤).

(١) القيامة: ١١.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٨٣/٢١.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم ١٣١/٧، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٨٣/٢١، فتح الباري ٥٢٠/٦.

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم ١٣٠/٧.

مسألة

(لا) بين الزيادة وإفادة النفي

في قول زوج أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "لا، وقرة عيني"^(١).

قال ابن الملقن:

"(لا) في قوله: (لا وقرة عيني) زائدة، ويحتمل أن تكون نافية، وفيه مذوف؛ أي: لا شيء غير ما أقول، وهو قرء عيني"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (لا) في هذا الحديث زائدة، وأورد احتمالاً بأنها نافية، وبيان ذلك فيما

يليه:

(لا) إذا كانت مع اليمين، فلا خلاف بين النحوين في جواز زيادتها أو حذفها^(٣)، وقد تقدير اليمين: أقسم بالشيء الذي تقرء به عيني، وقد تكون زيادتها لتوكيد النفي. وقول أبي بكر رضي الله عنه: واتم الله، ما كنا نأخذ من لقمة إلا رثنا من تحتها أكثر منها، مشتملاً على نفي، وبجيء (لا) بعدها إنما يكون كما ذكر.

أما كونها نافية، فبشرط كون النفي غير منتفض، وكون اسمها وخبرها نكرين، وعدم تقدم خبرها على اسمها، وكل ذلك متحقق؛ غير أن ثمّ أمراً قد يضعف هذا الرأي، وهو:

١ - أن اسمها وخبرها - مع لزومهما النكرة - مذوفان، كما قدر ذلك ابن الملقن: لا شيء غير ما أقول، وهو قرء عيني، والمحذف إنما يكون مع الخبر كثيراً.

٢ - أن تكرار النفي إنما يكون لزيادة تأكيده، ومجيئها زائدة قد يكون لزيادة توكيد النفي.

٣ - ما ذكره ابن الملقن مجرد احتمال، وما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال^(٤).

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن جعلها زائدةً أصح وأقرب؛ بعدها عن الخلاف، ولوجود مؤكِّد للنفي يزول معه الإشكال.

(١) صحيح البخاري ١٢٤/١، باب السمر مع الضيف والأهل.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦ / ٣٠٤.

(٣) حروف المعاني والصفات، ٨، الأزهية في علم الحروف ١٥١، الجنى الداني في حروف المعاني ٣٠١-٢٩٠.

(٤) الاقتراح في أصول النحو ١٣٢.



مسألة

جواز حذف حرف النداء

في رواية في قول موسى العليّة: "ثوي يا حجر"^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (ثوي يا حجر)، هو منصوبٌ بفعلٍ مضمر؛ تقديره: أعطني ثوي يا حجر، أو اترك ثوي، فُحُذف الفعل لدلالة الحال عليه، وفي مسلم: (ثوي حجر) مرتين، بإسقاط حرف النداء، وإنما نادى موسى الحجر نداءً من يعقل؛ لأنَّه صدرَ عن الحجر فعلٌ من يعقل..."^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن في رواية مسلم: (ثوي حجر)^(٣)، وفيه حرف مذوق وهو حرف النداء، وبيان ذلك فيما يلي:

عدَّ ابن الملقن (يا) النداء حرفاً مهماً؛ حيث جعل المنادي منصوباً بإضمار فعل، وهذا رأي سيبويه وأكثر المحققين^(٤).

أما حذفُ حرف النداء، فاختلف النحويون في جوازه؛ فالبصريون يرون أن حذفه شذوذ لا يقاسُ عليه، ويرى الكوفيون أن الحذف قياسٌ مطرِّد^(٥)، وهذا ما يراه ابن مالك بقوله: "وقولُهم في هذا أصح"^(٦)، وقال في شرح هذا الحديث: "ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس المبني للنداء: قولُ النبي ﷺ: (اشتَدَّ أَزْمَةُ تَنْفُرِ جَنَابِي)، قوله ﷺ متَرَحِّماً على موسى العليّة: (ثوي حجر ثوي حجر)، أراد: يا أَزْمَةُ، ويَا حجر، وكلامُه أَفْصَحُ الْكَلَام"^(٧).

ويرى بعضُهم أن جواز حذف حرف النداء إنما يكون مع كل اسم لا يجوزُ أن يكون

(١) صحيح البخاري ٦٤/١، باب من اغتسل عرياناً في الخلوة، ومن تستر فالتستر أفضل.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤/٦٢٧.

(٣) صحيح مسلم ١/٢٦٧.

(٤) الكتاب ١٨٢/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٩/١، أمالى ابن الحاجب ٤٢٥/١.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/١٠٥٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣.

(٧) شرح التسهيل ٣/٣٨٧.

وصفاً لـ(أي)^(١)، فلا يقال: (هذا أقبل)، كما قال الحريري في ملحته:
 وحذفُ (يا) يجوز في النداء كقولهم: رب استجبْ دعائي
 وإنْ تُقلَّ: يا هذِه أو يا ذا فحذفُ (يا) ممتنعٌ يا هذا^(٢)
 هذا، وحذف حرف النداء في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَغْرِضُ﴾^(٣)، و قوله:
 ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغِّبْ قُلُوبَنَا﴾^(٤).

أما نداءُ غير العاقل؛ فالمشهور عند النحويين أن غير العاقل إذا فعلَ فعلَ العاقل جرى
 مجراه^(٥)، فلذا يجوز نداءُ الحجر لاتصافه بالجري الذي هو من فعل العاقل، ومن ذلك قوله
 تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّمَلُ﴾^(٦)، وفيه نداءُ للنمل؛ لاتصافهم بصفة مَن يسمعُ ويعقلُ، وقد ألغز
 بعضُهم في نحو ذلك بقوله:

وهل مِنْ مُضْمَرٍ بِالسَّمِيمِ وَفِي لغِيرِ ذُوِيِّ الْعُقُولِ السُّمُدِرِكَاتِ
 أي: في مثل قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٧)، إذ استعمل ضمير مَن يعقلُ لما لا
 يعقل^(٨).

ومن خلال ما سبق يتضح أن ابن الملقن قد جرى على ما هو المعروف عند النحويين.

(١) اللمع في العربية ١٠٨، المفصل في صنعة الإعراب ٦٨، شرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣.

(٢) اللῆمة في شرح الملحقة ٦٢٥/٢.

(٣) يوسف: ٢٩.

(٤) آل عمران: ٨.

(٥) المقتضب ٢٢٥/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١١٣/١، شرح التسهيل ١/٧٨.

(٦) النمل: ١٨.

(٧) يوسف: ٤.

(٨) الطراز في الألغاز ٤٤.



مسألة

دلالة (إنما) على الحصر بن المنطوق والمفهوم

في قوله الكتاب: "إنما الأعمال بالنيات..."^(١).

قال ابن الملقن:

"لفظة (إنما) موضوعة للحصر، ثبتت المذكور، وتنفي ما عداه، هذا مذهب الجمهور من أهل اللغة والأصول وغيرهما. وعلى هذا هل هو بالمنطوق أو بالمفهوم؟ فيه مذهبان حكاهما ابن الحاجب، ومقتضى كلام الإمام وأتباعه أنه بالمنطوق، واختار الآمدي أنها لا تُفيد الحصر، بل تُفيد تأكيد الإثبات، وهو الصحيح عند النحويين، وقيل: تُفيده وضعاً لا عرفاً، حكاه بعض المتأخرین، ومحل بسط المسألة كتب الأصول والعربيّة؛ فلا نطول به"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن دلالة (إنما) محل خلاف بين أهل اللغة والأصول والنحو، وبيان ذلك

فيما يلي:

للعلماء في (إنما) مذاهب ثلاثة:

١ - من عد (إنما) للحصر.

٢ - من عد (إنما) لتأكيد الإثبات.

٣ - من عد (إنما) للحصر والبالغة.

فأما من عدّها للحصر^(٣)، فلأمور منها:

أ - أن (إن) للإثبات، و(ما) للنفي، والنفي والإثبات في شيء واحد يمتنعان، فيجب الجمع بينهما ما أمكن، وهذا ما يقصد به الحصر بدلالة المنطوق.

(١) صحيح البخاري ٦/١، باب بدء الولي.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/١٧٠ - ١٧١.

(٣) كاين الملقن إذ قال في موضع آخر: "في الحديث مع (إنما) صيغة حصرٍ أخرى، وهي المبدأ والخبر الواقع بعده"، التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/١٧٢، منتهي الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ١١٢، الإيضاح في علوم البلاغة ٣/٢٤، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٤٠٦، التمهيد في تحرير الفروع على الأصول ٢١٨، الإبهاج في شرح المنهاج ١/٣٥٦، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ٢٣١/٢.

ب - أنَّ (إنَّ) لتأكيد الإثبات، و(ما) مؤكدة وليس نافية^(١)، فيجتمع توكيده على توكيده، فتصبح بمعنى القصر^(٢)، وهذا ما يقصد به الحصر بدلالة المفهوم.

ج - استعمال العرب لها في الحصر، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِن تَوَلُوا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمُ الْبَلَاغُ﴾^(٣)، وكذا قول الفرزدق:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يُدافع عن أحسائهم أنا أو مثلي^(٤)
وأما من عدّها لتأكيد الإثبات^(٥)؛ فلخروجها من الحصر لغيره، وذلك في قوله تعالى:
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾^(٦)، فـ(إنما) أفادت الحصر، وفي قول النبي ﷺ: "إنما الماء من الماء"^(٧).

وأما من عدّها للحصر والبالغة^(٨)، فيما يوحى به المعنى، ومثال ذلك في المبالغة قول النبي ﷺ: "إنما الربا في النسيئة"^(٩).

وقد اعترض على القول بأنها للحصر بما يلي:

(١) نسب هذا الرأي إلى: علي بن عيسى الريعي، وهو عالم بالعربية أصله من شيراز، له مؤلفات في النحو منها: كتاب البديع، وشرح مختصر الجرمي وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، توفي ببغداد ٤٢٠ هـ. ورأيه في: الإجاج في شرح المنهاج ٣٥٦/١، وترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٤٩/١، وفيات الأعيان ٣٣٦/٣، الإعلام للزرکلي ٣١٨/٤.

(٢) القصر في اللغة: (الحبس)، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء "صفة أو موصوف" بشيء "موصوف أو صفة" بطريق مخصوص بـ(ما) وـ(إلا) وما شابه ذلك، وقصر الشيء على الشيء ليس إلا تأكيدا على تأكيد.

الإيضاح في علوم البلاغة ٣/٥، الإجاج في شرح المنهاج ١/٣٥٧.

(٣) آل عمران: ٢٠.

(٤) روي بلفظ مختلف: أنا الذي أحمي الديار، ديوانه ٤٨٨، نهاية الأرب في فنون الأدب ٨٥/٧، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٢، الجنى الداني في حروف المعاني ٣٩٧.

(٥) الإحکام في أصول الأحكام ٩٧/٣، البحر الحيط في التفسير ١٠٠/١.

(٦) التوبية: ٦٠.

(٧) مسنن الإمام أحمد بن حنبل ٢٥/١٨، صحيح مسلم ١/٢٦٩، سنن الترمذى ١/١٨٦، المستصفى ٢٧١.

(٨) البحر الحيط في التفسير ١٠٠/١، الجنى الداني في حروف المعاني ٣٩٦.

(٩) صحيح مسلم ٣/١٢١٨، سنن ابن ماجة ٢/٧٥٨، سنن الترمذى ٣/٥٣٤، سنن النساء ٧/٢٨١.



- ١ - إما أن تكون (إنَّ) لإثبات شيء غير مذكور، و(ما) لنفي شيء غير مذكور، وإما أن تكون (إنَّ) لإثبات شيء مذكور، و(ما) لنفي شيء غير مذكور، فال الأول: باطلٌ إجماعاً، وإنما كان في الجملة حصرٌ. والثاني: تحقق فيه الحصر غير أن (إنَّ) ليست للإثبات، بل لتأكيد الكلام إثباتاً ونفياً، و(ما) ليست نافية بل زائدة كافية، وبهذا يضعفُ هذا الرأي.
- ٢ - لو كانت (ما) نافية لعملت، واستحققت الصدارة.
- ٣ - امتناع الجمع بين النفي والإثبات.
- ٤ - ورود (إنما) لغير الحصر، وهذا خلاف للأصل، وإن قيل: لو كانت لغير الحصر وفهم أنها للحصر لحولف الأصل أيضاً، والجواب عن ذلك: أن الحصر غير مقتصر على (إنما) فقط، بل قد يجيء الحصر بالسَّبْر والتقطيع كـ: (إن لم يكن زِيدٌ متحرّكاً فهو ساكن)، وغيره من أدوات الحصر.
- ٥ - المناسبة بين القصر واجتماع التأكيدتين؛ لا يدل على كون (إنما) للحصر فحسب.
- ٦ - امتناع اطراد الحصر بـ(إنما) مع استعمال العرب له؛ لعدم اللجوء إلى التقدير، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(١)، لا يمكن أن يقال بأن (إنما) للحصر إلا بتأويل: المؤمنون الكاملون.

واعتراض على القول بأنها لتأكيد الإثبات بما يلي:

- ١ - أنَّ (إنَّ) ليست لتأكيد الإثبات فقط، بل لتأكيد الكلام إثباتاً ونفياً، كـ: (إنَّ زِيداً قائم)، و(إنَّ زِيداً ليس بقائم).
- ٢ - أنَّ (ما) ليست للنفي، بل هي كافية تکف (إنَّ) عن العمل، وموطنة لدخول الفعل، وإن قيل: إن أبا علي الفارسي قال: إنما للنفي، فالصواب أنه لم يقله، بل قال: إن العرب حملوا (إنما) على معنى النفي^(٢).

والذي يترجح أن (إنما) تأتي للحصر ولغيره؛ لأمور:

(١) الأنفال: ٢.

(٢) الشيرازيات ١/٢٥٥.

- ١ - مراعاة للمعنى، وعدم اللجوء للتقدير.
 - ٢ - مراعاة للقواعد النحوية.
- وبهذا، يُجمع بين رأي أهل اللغة والأصول والنحو إجمالاً.



مسألة

(إن) بين المخففة من الثقيلة والنافية

في قوله الله: "ما رأينا من شيء، وإن وجدناه لَبْحَرًا"^(١).

قال ابن الملقن:

"قال الخطابي: (إن) هنا بمعنى النفي، واللام بمعنى (إلا)، كأنه قال: ما وجدناه إلا بحراً، تقول: (إن زيداً لعاقلاً)، تريده: ما زيد إلا عاقل، وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَنِ﴾^(٢)، بتخفيف (إن)، المعنى: ما هذان إلا ساحران، وقد قرأه حفص عن عاصم. قلت: هذا هو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين أنَّ (إن) مخففة من الثقيلة، واللام زائدة، وقد نبه على ذلك ابن التين"^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (إن) يختلف فيها النحويون بين (إن) المخففة و(إن) النافية، وبيان

ذلك فيما يلي:

يرى البصريون أن (إن) مخففة من الثقيلة غير عاملة، واللام في مثل (لبحراً) لام فارقة.

ويرى الكوفيون أن (إن) نافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، أي: ما وجدناه إلا بحراً.

وربما تكون (إن) بمعنى (أجل)، وقد ذكر ذلك سيبويه^(٤).

ومن ذلك قول ابن الرقيات:

وَيُقْلِنَ شَبِّيْتَ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقَلَتْ إِنَّهُ^(٥)

أما قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَنِ﴾^(٦)، فقد خرجها قوم على غير ما ذُكر؛ فقالوا: إنها

(١) صحيح البخاري ١٦٥/٣، باب من استعار من الناس الفرس والدابة.

(٢) طه: ٦٣.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٣٢/١٦.

(٤) الكتاب ١٥١/٣.

(٥) البيت من: مجزوء الكامل، ديوانه ٦٦، الكتاب ١٥١/٣، الأصول في النحو ٣٨٣/٢، البيان والتبيين ١٩١/٢، شرح

أبيات سيبويه ٣٢٣/٢، اللمع في العربية ٤٣/١.

(٦) طه: ٦٣.

لغة بْلْحَارث بن كعب، إذ يجُرُّون وينصبون بالألف^(١)، ويرى بعضهم أنها بمعنى (نعم)^(٢).

ومن حيث المعنى يرجح أن تكون (إن) نافية؛ لأمرتين:

١ - أنَّ اللام الزائدة يطرد زيادُهَا مع المفعول به إذا كان الفعل متعدِّياً لواحد، و(وجد) لها مفعولان.

٢ - كونها عطفاً على نفي، والمعنى: ما وجدنا في المدينة من شيء، وما وجدنا الفرس إلا بحرًا.

(١) تأويل مشكل القرآن ٣٦/١، إعراب القرآن للتحاسن ٣١/٣.

(٢) إعراب القرآن للتحاسن ٣١/٣، وقد ذكر سيبويه أنه قد تحيىء (إن) بمعنى أجل.



مسألة

(لا) المحتملة للزيادة

في قول المرأة في حديث أم زرع: "إني أخافُ أنْ لا أذرَه"^(١).

قال ابن الملقن:

"والباء في (أذره) عائدة على الخبر، أي: لطوله وكثره إن بدأته لم أقدر على إتمامه، ويعضده رواية: (ولا أقدر قدره). وفيه: تأويل آخر ذكره أحمد بن عبيد بن ناصح: أن الباء عائدة على الزوج، وكأنها حشيت فراقه إن ذكره. وقال الداودي أيضاً. وعلى هذا تكون (لا) زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ﴾^(٢)، ويحتمل عدم زيادتها - كما ذكره القرطبي - وأنها خافت أن لا تتركه معها مسگا لها في صحبتها، ويحتمل - كما قال عياض - رجوع الباء إلى الزوج تأولاً آخر، أي: إن أخبرت بشيء من عيوبه ونقائصه أفضى ذلك إلى ذكر شيء أقبح منه...".^(٣)

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن (لا) في (لا أذره) زائدة، ويحتمل عدم زيادتها، وبيان ذلك فيما يلي:
يعد النحويون (لا) الزائدة ضررًا من أضراب اللام، وأكثر ما تكون زائدة مع المفعول به
عامل متعدد لواحد^(٤)، أي: إني أخاف عدم تركه. وكذلك في الآية الكريمة^(٥)، بمعنى: ما منعك
أن تسجد؟ أو ما منع سجودك؟

وأما احتمال عدم زيادتها، فلعلها تكون سببية، أي: إني أخاف، وسبب خوفي: عدم
إتمامه، وقد ورد ما يمكن أن يقال فيه: إن اللام زائدة أو سببية، ومنه قول كثير عزة:

(١) صحيح البخاري ٢٧/٧، باب حسن المعاشرة مع الأهل.

(٢) الأعراف: ١٢.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٧٣/٢٤.

(٤) الجنى الداني ١٠٥، شرح شذور الذهب ٣٨٤/١.

(٥) معان القرآن للفراء ٩٥/١، مجاز القرآن ٢١١/١، تأويل مشكل القرآن ١٥٤/١.

أَرِيدُ لِأَنْسِي ذِكْرَهَا وَكَأْمَّا تَمَثَّلُ لِي لِيلى بِكُلِّ سَبِيلٍ^(١)

فإن جعلتها زائدة فالتقدير: (أريد نسيان)، وإن جعلتها للتعليق فالتقدير: إرادتي لهذا؛
نسيان ذكرها^(٢).

وما سبق يتبيّن جواز مجيء (لا) في (لا أذره) زائدة أو سببية، حيث لا يقتضي ذلك اختلافاً للمعنى.

(١) الكامل في اللغة والأدب ٧٣/٣، الموسوعة في مآخذ العلماء على الشعراء ١٩٤، نشور الم hacra، وأخبار المذاكرة ٢٧٢/٥، شرح شواهد المغني ٥٨١/٢.

(٢) اللامات ١٣٨، الجني الداني ١٢١، مغني اللبيب عن كتب الأعريب ٢٨٥/١.



مسألة

(ما) بين المصدرية والنفي والزيادة

في قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الْلَّيلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾^(١).

قال ابن الملقن:

"قال إبراهيم: قليلاً ما ينامون، وقال الضحاك: قليلاً من الناس، وقال أنس: يصلون طويلاً ما ينامون، وعن الحسن: كانوا يتتنقلون بين العشاء والعتمة. فعلى قول إبراهيم؛ يجوز أن تكون (ما) زائدةً أو مصدرًا مع ما بعدها، وهو قول أهل اللغة. وعلى قول أنس والحسن (ما) نافية"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن المعاني المحتملة لـ(ما يهجنون)، ثم بيان ذلك فيما يلي:

اختلاف المفسرون في معنى ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الْلَّيلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾، على قولين:

الأول: أن المقصود ذكر حال الناس وقيامهم، وأن القليل منهم لا ينامون مطلقاً، وبعضهم يقتصر على قليل من النوم، ويقتصر بعضهم على التنفل بين المغرب والعشاء.

الثاني: أن المقصود ذكر مدة الزمن الذي ينامون فيه، ووصفه بالقليل^(٣).

وكذلك اختلف في نوع (ما) في (ما يهجنون)؛ فإذاً أن تكون زائدة، فيصبح المعنى: كانوا يهجنون قليلاً؛ أي: ينامون قليلاً، أو مصدرية، وتكون (ما) وما بعدها في موضع رفع اسم كان، و(قليلاً) بالنصب خبر لكان؛ أي: كان هجوعهم من الليل قليلاً، أو نافية، فيصير حالهم منتهي المجموع ولو بقليل من الليل، بمعنى أن عادتهم إحياء جميع أجزاء الليل؛ فلا نوم لهم فيه^(٤).

والقول بأن (ما) زائدة أو مصدرية، يرى ابن التين أنهما أبى الأقوال وأقعدها بكلام أهل

(١) الذاريات: ١٧. ذكرت الآية في أول باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، صحيح البخاري ٥٣/٣.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٩٦/٩.

(٣) تفسير الضحاك ٧٩٠، تفسير الطبرى ٤٠٧-٤١٠، تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن ١٩١/٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٨٤/٣، النكت في القرآن الكريم ٤٥٩، مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٨٦/٢.

اللغة؛ لما في ذلك من مدح لهم بكثرة العمل^(١)، وإن قيل: إن انتفاء النوم أفضل وأكمل للتهجد، كما في معنى (ما) النافية، فلا خلاف؛ لأنَّه قد يُعبِّر عن النفي بـ(القليل)^(٢). وإنما عُدِل عن كونها نافية؛ لأنَّ (ما) يليها الاسمُ والفعل، فأشبَّهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فظاهر ضَعْفُ هذا القول ببطلان إعرابه، وهذا ما يراه البصريون^(٣). أما الكوفيون فيرون جواز ذلك، وحجِّthem أنَّ (ما) بمنزلة (لم) و(لن) و(لا)، وكلها نافية، ويجوز تقسيم معمول ما بعدها عليها، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف، فكذلك مع (ما)، ورُدَّ هذا الوجه بمخالفتها أخواتها في عدم الاختصاص، ولما لها من حق الصدارة^(٤). وجوزَ بعضُهم عملَ ما قبل (ما) فيما بعدها، إذا كان خبرُها المقدمُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(٥)، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله^(٦):

وَرَفِعَ مَا بِهَا زَيْدٌ بِـ(ما)
وَذَاكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُنْعَطِفُ

ومعنى ذلك أنه أمرٌ فيه خلاف.

ويرى ثعلب جواز ذلك من وجهه، وفساده من وجه آخر، فإذا كانت (ما) بمنزلة (لم) فمن هذا الوجه جائز تقدم الخبر، أما إذا كانت (ما) جواباً للقسم، نحو: (والله ما زيد باكل طعامك)، فلا يجوز التقديم، وعدَّ ابن الأنباري ذلك فاسداً؛ لأنَّ (ما) في كلا القسمين نافية؛ فينبغي أن يمتنع التقديم فيهما جميعاً^(٧).

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٩٦/٩، فتح الباري .٢٩/٣.

(٢) المفردات في غريب القرآن .٨٣٤.

(٣) الإنصال في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковيين .١٤٠/١.

(٤) المصدر السابق .١٤٠/١، تفسير الألوسي .٣١٩/٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور .٣٧٧/١، شرح الكافية الشافية .٤٣٠/١.

(٦) شرح الكافية الشافية .٤٣٢/١.

(٧) الإنصال في مسائل الخلاف .١٤٠/١.



وبعد عرض آراء العلماء حول معنى الآية، يتبيّن أن القول بزيادة (ما) أو مصدريتها، هو - كما وصفه ابن التين - أبى الأقوال وأقعدُها عند أهل اللغة؛ لما ذُكر من أسباب. ورما سكت ابن الملقن عن كونها نافية؛ لما في ذلك من إشكال.

مسألة

مجيء (لَمّا) بمعنى (إلا)

في قول عائشة رضي الله عنها: "... عزمتُ عليك بما لي عليك من الحق لَمّا أخبرتني..."^(١).

قال ابن الملقن:

"وقولها: (لما أخبرتني): ... يحتمل أن تكون اللام بمعنى (إلا) و(ما) زائدة، هذا مذهب الكوفيين، ويحتمل أن تكون (لَمّا) مشددةً بمعنى (إلا)، ذكره سيبويه، وأنكره الجوهري"^(٢).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن احتمال كون (اللام) أو (لَمّا) ذات الميم المشددة بمعنى (إلا)، غير أن النحوين اختلفوا في مجيء (لَمّا) بمعنى (إلا) مطلقاً، فمنهم من أجاز مجيء ذلك؛ مثل الخليل وسيبوه والكسائي^(٣)، ومنهم من منعه؛ مثل أبي عبيد والفراء والجوهري^(٤)، حيث استدل من يرون الجواز بقول العرب: (أقسمتُ عليك إلا فعلت، ولَمّا فعلت)^(٥)، وأما الذين منعوا فيرون أن مجئه وجهٌ غير معروف، ولم يُقل في شعر ولا غيره، ولو أنه يجوز ذلك لسمع: ذهب الناس لَمّا زيداً^(٦).

لذا يرى صاحبُ (الجني الداني) أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه، وأن يتوقف في إجازة ذلك حتى يرد في كلام العرب ما يشهدُ بصحته^(٧). ويرى أبو حيان ألا يلتفت إلى قول أبي عبيد والفراء، وإنكارهما مجيء (لما) بمعنى (إلا)^(٨).

(١) صحيح البخاري ٦٤/٨، باب من ناجي بين الناس ومن لم يخبر.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ١٤١/٢٩، وقد وقع في الأصل (تكون ما مشددة)، وهو تحريف.

(٣) الجنى الداني ٥٩٣، الأزهية ٢٠٧.

(٤) البحر الحيط ٢١٦/٦، اللغة الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (لم) ٥/٣٣.

(٥) الكتاب ٣/١٠٥.

(٦) معاني القرآن ٢/٢٩.

(٧) الجنى الداني ٥٩٣.

(٨) البحر الحيط ٦/٢١٦.



والذى يظهر أن القول الأول هو الأرجح؛ لأمور؛ منها:

- ١ - ثبوت مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلا) عن العرب بنقل الثقات، وذلك في لغة هذيل^(١).
- ٢ - أما كون (إلا) لا تستعمل إلا أداء استثناء، فهذا لا يلزم الاطراد، فكم من شيء خُص بتراكيب دون ما أشبهه! كما ذكر ذلك أبو حيان^(٢).
- ٣ - ورود ما يثبت ذلك شعرًا ونثراً.

هذا، ومجيء (لَمَّا) بمعنى (إلا) إنما يكون في موضعين^(٣):

أحدهما: مع القسم؛ مثل: (عزمتُ عليك لَمَّا ضربتَ كاتبَك سوطًا)، أي: إلا ضربته.
وكقول الشاعر^(٤):

قالْتْ لِهِ: بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَنْ
لَمَّا عَيْشْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ
أَيْ: إِلَّا غَيْشْتَ، بِعْنَى شَرِبَ شَمْ تَنَفَّسَ.

والثاني: بعد نفي دون قسم، ومنه قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة^(٥)، في قوله تعالى:

﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَيَّعَ لَدَنِّا مُخْضَرُونَ﴾^(٦)، وقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(٧).
أَيْ: ما كُلَّ ذلك إلا جميع، وما كُلَّ ذلك إلا متع الحياة الدنيا.

أمَّا كونُ (اللام) أو (الميم المشددة) بمعنى (إلا)، فيرى سيبويه أن الميم المشددة في (لَمَّا)
معناها (إلا)، وذلك عند سؤاله للخليل بقوله: "وسائلُ الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلا
فعلت ولَمَّا فعلت، لمْ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما (أقسمت) هاهنا كقولك: والله؟ فقال:

(١) معاني القرآن ٣/٢٥٤، لسان العرب ١٢/٥٥٢، القسطلاني ٩/١٦٥.

(٢) البحر المحيط ٦/٢١٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/٤٦٤٥، شرح التسهيل ٤/١٠١.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من السريع، لا من الرجز، وزنه: مستفعلن مستفعلن مفعولات، والرجز ليس كذلك، إنما هو: مستفعلن مستفعلن مستفعلن في: شرح الكافية الشافية ٣/٤٦٤٥، شرح التسهيل ٣/٢٠٧، الجنى الداني ٥٩٣.

(٦) معاني القراءات للأزهري ٢/٥٣٠، حجة القراءات ٥٩٧.

(٧) يس: ٣٢.

(٨) الزُّخْرُف: ٣٥.

وجه الكلام (لتفعلن) هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبّهوه بـ(نشدتك الله)، إذا كان فيه معنى الطلب" ، فتبين أن ذلك لـما كان وجه الكلام في (إلا فعلت) و(ما فعلت) كلمة واحدة هي : (لتفعلن).

أما الكوفيون^(١) فيرون أن (اللام) هي التي بمعنى (إلا)، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًا لَمَّا لَيَوْفَيْهِمْ رَبِّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾^(٢)؛ فيجعلون (إن) نافية، ويقدرون فعلًا، واللام بمعنى إلا، أي: (وما أرى كُلًا إلا ليوفينهم).

وقد وصف ابن الشجري^(٣) هذا القول بأنه من الأقوال الضعيفة البعيدة.

(١) الموفي في النحو الكوفي ١٤٠.

(٢) هود: ١١١.

(٣) أمالى ابن الشجري ١٤٧/٣.



مسألة

لام الابتداء في خبر (إن) و(أن) المشدّدين

في قول أبي سفيان: "إنه ليخافه ملِكُ بني الأصفر"^(١).

قال ابن الملقن:

"قوله: (إنه ليخافه ملك بني الأصفر)، هو بكسر الهمزة، ويجوز -على ضعف- فتحها؛ على أنه مفعولٌ من أجله. قال القاضي: ضعفَ الفتح لوجود اللام في الخبر، لكن جوزه بعض النحاة، وقد قرئ شاداً: ﴿إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾^(٢)، بالفتح في (أنهم)^(٣).

بيان المسألة:

ذكر ابن الملقن أن بعض النحاة جوَّزوا فتح همزة (إن) مع وجود اللام في خبرها، وبيان ذلك فيما يلي:

المشهور عند النحوين أن همزة (إن) تُكسر إذا كان في خبرها اللام، وعلة ذلك أن اللام ابتداء مؤكدة، و(إن) للتوكيد، فاجتمع توكيidan في أول الكلام. وأما كون (إن) مكسورة الهمزة، فيجتمع توكيidan؛ فلأن اللام تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها، فأبقيت (إن) مكسورة، وذلك مثل: (علمت لِإِنْ زِيدًا قائم)، فمنعت الفعل أن يعمل في (إن)، فأبقيتها مكسورة الهمزة.

ولئلا يجتمع توكيidan في أول الكلام جعلت اللام في الخبر^(٤).

ومثل ذلك قول الشاعر:

أَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنْسِرِي إِلَى نَارِينْ يَعْلُو سَنَاهُمَا^(٥)

أما إن كان السياق في موضع التعليل؛ فيجوز في (إن) الفتح والكسر.

(١) صحيح البخاري ٦/٣٥، باب قل: ﴿فَلَمْ يَأْهَلْ الْكِتَبِ تَعَالَوْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَا تَبْعَدْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٤].

(٢) الفرقان: ٢٠.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/٤٠٦.

(٤) المقتضب ٢/٣٢٤، الأصول في النحو ١/٢٦٢، اللامات ١/٧٧، علل النحو ١/٤٤٧.

(٥) البيت من الطويل، بلا نسبة في: الكتاب ٣/٢٢٠، شرح أبيات سيبويه ٢/١٣٧، شرح الكافية الشافية ١/٢٨٤.

وبعضُهم يجيز أن تكون (أَنَّ) مفتوحة الممزة وفي خبرها اللام، وذلك في مثل قراءة ابن جبير: ﴿إِلَّا أَئْمُمْ لَيَكُلُونَ﴾^(١)، واللام في أول الفعل زائدة^(٢).
والذى يتبيّن جواز دخول اللام في خبر (إن) المكسورة، فبدخولها زيادةً في التوكيد، وبعدمه يُكتفى بتوكيد (إن)، وليس ذلك على سبيل الوجوب.

(١) الفرقان: ٢٠.

(٢) البحر الخيط ١٠/٤٥٥، الدر المصون ٤١٥/١٠، اللباب في علوم الكتاب ٤٧٩/١١.



القسم الثاني

الدراسة المنهجية ، وفيه فصول:

الفصل الأول: مصادره

الفصل الثاني: منهجه في عرض المسائل

الفصل الثالث: أصول الاستدلال في دراسته للمسائل النحوية

الفصل الرابع: التقويم

الفصل الأول

مصادره، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الرجال

المبحث الثاني: الكتب



المبحث الأول: الرجال

اعتمد ابن الملقن في شرحه (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) على مصادررين عامَّين؛ هما: الرجال والكتب؛ يستكمل بما دراسته للحديث الشريف؛ إذ رجع فيها لعلماء الحديث، واللغة، والنحو، والأصول.

أما اعتماده على مصدر الرجال، فنجده يستعمل صيغًا متعددة في النقل عن هذا المصدر، كما أن له طرقاً وأغراضًا تبين حاجة الشارح لمصدر الرجال.

وابن الملقن عند أخذه من المصادر يرجع إلى علوم متعددة:

فمثَالُ رجوعه لشرح الحديث: قوله: "حضرموت" من بلاد اليمن كما قاله صاحب (المطالع)^(١)، وكذلك قوله في (وسادة): "قال صاحب (المطالع): الفتح أكثر عند مشايخنا، ووقع لجماعةِ الضم، والأول أظهر"^(٢)، وكذلك قوله في (جُرف): "قال صاحب (المطالع): هو على ثلاثة أميال إلى جهة الشام"^(٣). ويقصد بذلك كتاب: (مطالع الأنوار على صحاح الآثار) لابن قرقول.

ومثالُ رجوعه إلى كتب اللغة: قوله: "قال ابن السكّيت: (الحميمة) الماء يسخن، يقال: أحمر لنا الماء"^(٤)، وكذلك قوله في (الجرس): "قال ابن السكّيت: الجرس والجرس الصوت"^(٥)، وكذلك قوله في (خَزِي): "قال ابن السكّيت: إذا وقع في بَلْيَة"^(٦). ويقصد بذلك كتابه: (إصلاح المنطق).

ومثالُ رجوعه إلى كتب النحو: قوله: "قال سيبويه: (أول منك) أي: أقدم منك"^(٧).

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤/٦.

(٢) المصدر السابق ٤/٢٩٠.

(٣) المصدر السابق ٥/١٧١.

(٤) المصدر السابق ٤/٣١٧.

(٥) المصدر السابق ٢/٢٢٨.

(٦) المصدر السابق ٣/٢١٢.

(٧) المصدر السابق ٣/٤٨٨.

وكذلك قوله في (المِريد): "قال سيبويه: هو اسم كالمطبخ، وإنما مثله به؛ لأن المطبخ يببس"^(١)، وكذلك قوله في (فتنه): "قال سيبويه: فتنَه: جعل فيه فتنة، وأفتنَه: أوصل الفتنة إليه"^(٢). ويقصد كتابه: (الكتاب).

ومثال رجوعه إلى كتب أصول الفقه: قوله في (إنما): "اختار الآمدي أنها لا تفيد الحصر، بل تفيد تأكيد الإثبات"^(٣)، وكذلك قوله في (عبادة النبي ﷺ قبلبعثة): "قال الآمدي: هو على شريعة نوح"^(٤)، ويقصد بذلك كتابه: (الإحکام في أصول الأحكام).

أما الصيغ التي ينقلُ بها، فتختلفُ في بنائهما؛ فمنها مبنيٌ للمعلوم، ومنها مبنيٌ للمجهول، فالمبني للمعلوم: إما يصرّح بالمهنة، وإما يذكرُ الاسم الأول، أو النسب، أو الكنية، أو اللقب، أو ينقلُ بالصفة إلى الأب.

أما تصريحه بالاسم باعتبار المهنة، فمثل قوله: "قال القاضي عياض: في (حراء) يُمد ويقصر".

وأما تصريحه بالاسم فقط، فمثل قوله في (الاضطجاع): "قال عياض: الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر"^(٥)، وكذلك قوله في (إني أحاف ألا أذره): "قال أحمد بن عبيد بن ناصح: الماء عائدة على الزوج، وكأنها خشيت فراقه إن ذكرته"^(٦).

وأما نقلُ ابن الملقن بالنسب، ففي مثل قوله عن (رُؤبة): "قال الزمخشري: وقد يقال الذي: استرقىته بمعنى رقته"^(٧). وكذلك قوله في ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾: "قال الداودي: وعد الصدق الذي وعد لعباده أن ينجي منهم المتقيين"^(٨).

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٧١/٥.

(٢) المصدر السابق ٦/١٠٧.

(٣) المصدر السابق ٢/١٧١.

(٤) المصدر السابق ٢/٢٥٥.

(٥) المصدر السابق ٩/١٤٦.

(٦) المصدر السابق ٢٤/٥٧٣.

(٧) المصدر السابق ١٥/٨٩.

(٨) يونس: ٢.

(٩) المصدر السابق ١/٢٢١.



وأما نقله بالكتني، ففي مثل قوله عن (المزاده): "قال أبو عبيد: ولا تكون إلا من جلد ينقام بجلد ثالث بينهما، سُمِّيت مزاده؛ لأنَّه يُزَاد فيها جلد من غيرها"^(١)، وكذلك قوله في (رجل من حديد): "قال أبو الحسن: من حَقِيق شديد الغضب"^(٢).

وأما نقله باللقب، ففي مثل قوله عن (سيراء): "قال سيبويه: لم يأت فعلاً صفة، لكن اسمًا"^(٣). وكذلك قوله في (أاما بعد): "قال سيبويه: معناه: مهما يكن من أمر"^(٤).

وأما نقله عن العالم بالصفة، ففي مثل قوله عن (أيجُري): "قال ابن التين: قرآنٌ غير مهموز، وضبط في بعض الكتب بالهمز"^(٥). وكذلك قوله في (الطيرة): "قال ابن الأثير: الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء، وقد تسكن، وهي التشاؤم بالشيء"^(٦).

هذا، وقد يجمعُ بين ذكر الرجل وكتابه، في مثل قوله في (الحديث الذي رواه فرد واحد وليس بشاذ): "قال مسلم في صحيحه: للزهري نَحْوُ من تسعين حديثاً يرويها عن النبي ﷺ لا يشارِكُه فيها أحد بأسانيد جياد"^(٧)، وكذلك قوله في (رؤبة الأنبياء في السماء ومدفنهم في الأرض): "قال ابن الجوزي في مشكله: أجاب عنه ابن عقيل فقال: شَكَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ عَلَى هَيَّةِ صُورٍ أَجْسَادَهُمْ"^(٨).

وربما عزا القول إلى جماعة، في مثل قوله عن (جلس إحدى عشرة): "قال النحويون: يجوز جلست؟ كما تقول في واحد: جلست امرأة"^(٩).

وقد ينقلُ ابن الملقن عن مجھول، في مثل قوله عن (الثُّرجز): "قيل: الشرك، وقيل:

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٠٣/٥.

(٢) المصدر السابق ٤٠/١٠.

(٣) المصدر السابق ٤٠٩/٧.

(٤) المصدر السابق ٥٥١/٧.

(٥) المصدر السابق ٢٩٥/٤.

(٦) المصدر السابق ٥١٠/٢٧.

(٧) المصدر السابق ١٦٢/٢.

(٨) المصدر السابق ٢٤٣/٥.

(٩) المصدر السابق ٥٦٨/٢٤.

الذنب^(١)، وكذلك قوله في (وتُكَسِّبُ المَعْدُومَ): "وروي: بضمها؛ أي: وتُكَسِّبُ المَعْدُومَ"^(٢).

وأما الأغراضُ التي يرجع الشارحُ من أجلها للمصدر: فتارة يكونُ رجوعه لعَرْضٍ وجِهٍ نحوِي، ومنه قوله في ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾^(٣): "قال إبراهيم: قليلاً ما ينامون، وقال أنس: يصلون طويلاً ما ينامون، وعن الحسن: كانوا يتفلون بين العشاء والعتمة. فعلى قول إبراهيم: يجوز أن تكون (ما) زائدة أو مصدرًا مع ما بعدها، وهو قول أهل اللغة، وعلى قول أنس والحسن (ما) نافية^(٤). ومنه قوله في (حلة سيراء): "قال صاحب المطالع": حلة سيراء، على الإضافة ... وقد رواه بعضُهم بالتنوين على الصفة^(٥).

ويرجع تارةً لترجمة رأي نحوِي، ومنه قوله في (جذعًا): "النصب على الحال ... ورجح هذا القاضي عياض، وقال: إنه الظاهر"^(٦)، وقوله أيضًا: "وقال النووي: إنه الصحيح الذي اختاره المحققون"^(٧).

وبنحوه قد يرجع للمصدر عند الاعتراض على وجه نحوِي، ومنه قوله في (معاذ بن جبل): "واختار ابن الحاجب النصب على أنه تابع لـ(ابن)، فيصيران كاسم واحد مركب كأنه أضيف إلى جبل، والمنادى منصوب قطعًا، واعترضه ابن مالك، فقال: الاختيار الضم"^(٨). ومنه قوله في (حلة سيراء): "وقد رواه بعضُهم بالتنوين على الصفة، قال صاحب المطالع: وأنكره أبو مروان، قال سيبويه: لم يأت فِعْلَاء صفة"^(٩).

وقد يكون استعماله للمصدر عَضْدًا للرأي النحوِي، ومنه قوله في (كخ كخ): "قال

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣١٢/٢.

(٢) المصدر السابق ٢٧٧/٢.

(٣) الذاريات: ١٧.

(٤) المصدر السابق ٦٩/٩.

(٥) المصدر السابق ٤٠٩/٧.

(٦) المصدر السابق ٢٩٢/٢.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق ٦٥٨/٣.

(٩) المصدر السابق ٤٠٩/٧.



الداودي: هي مغربية، ومعناها: بئس، وفيها ثلاثة أوجه: فتح الكاف وتنوين الخاء؛ كذا في رواية أبي الحسن^(١)، ومنه قوله في (إذ يخرجك قومك): "استعمل فيه (إذ) في المستقبل ك(إذا)، وهو استعمال صحيح؛ كما نبه عليه ابن مالك^(٢).

وربما يُدْحِض حجَّةَ قائلٍ، ومنه قوله في (ما أنا بقارئ): "(ما) هنا نافية ... وغلط من جعلها استفهامية؛ لدخول الباء في خبرها^(٣)، ومنه قوله في ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُم﴾^(٤): "وزعم أبو عبيدة أن (لا) هنا بمعنى الواو، وهو خطأ عند حذاق النحوين"^(٥).

هذه أبرز الأمور التي جعلت الشارح يعتمد فيها على مصدر الرجال، مع ما لاحظناه من تنقله بين فنون العلوم، وطرائقه التي يعبر بها عن المصدر. حيث تبين م坦ة شرح ابن الملقن، وغاية اهتمامه في شرح الجامع الصحيح.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٧٧/١٠.

(٢) المصدر السابق ٢٩٢/٢.

(٣) المصدر السابق ٢٦٠/٢.

(٤) البقرة: ١٥٠.

(٥) المصدر السابق ٥٨/٢٢.

المبحث الثاني: الكتب

استكمالاً لِمَا اعتمد عليه ابن الملقن من المصادر، تُعد (الكتب) هي المصدر الثاني من مصادره التي استند إليها في شرحه للحديث الشريف.

حيث تنوّعت طرقه في النقل عنها:

فتارة يذكُرُ اسم الكتاب فقط، وتارة يذكُرُه مقروناً بصاحبها، مثل قوله في (سبحة): "قال صاحب (المطالع): هي الأرض الملحاء، وجمعها سباح"^(١)، وكذلك قوله في (سمعت): "قال الفارسي في (إيضاحه): لكن لا بد أن يكون الثاني مما يُسمع، كقولك: سمعت زيداً يقول كذا، ولو قلت: (سمعت زيداً أخاك) لم يجز"^(٢).

كما أنه يغلب على تسميته للكتب الاختصار، فمثلاً يقول: "قال الفارسي في (إيضاحه)"؛ أي: الإيضاح العضدي، وكذلك قوله: "قال صاحب (المطالع)"؛ أي: مطالع الأنوار على صحاح الآثار.

هذا، وقد تنوّعت الفنون التي ينقل عنها ابن الملقن في شرحه إلى عشرة فنون أو تزيد؛ فيرجع تارةً لمتون الحديث، ك(الصحيح البخاري) - وهو المتن الذي شرحه - وإلى (صحيح مسلم) في مثل (لتجشّمت لقاءه) بقوله: "وفي مسلم لأحبيت لقاءه"، وإلى (سنن الترمذى) في مثل ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾^(٣) بقوله: "وقال الضحاك: قليلاً من الناس"^(٤).

كما يرجع أيضاً لشرح الحديث ك(مطالع الأنوار على صحاح الآثار) - وقد سبق التمثيل عليه - و(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك في مثل (يا ليتني فيها جذعاً) بقوله: "قال ابن مالك: وأكثر الناس تظن أن (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء"^(٥).

كما أنه يرجع لكتب علوم القرآن ومعانيه، مثل (معاني القرآن وإعرابه للزجاج) في مثل

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٩٤/٥.

(٢) المصدر السابق ١٧٠/٢.

(٣) الذاريات: ١٧.

(٤) المصدر السابق ٩٦/٩.

(٥) المصدر السابق ٢٩٠/٢.



﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾^(١) بقوله: "قال الرجاج: والمعنى: لا يعصينك في جميع ما تأمرهن به؛ فإنك لا تأمر بغير المعروف"^(٢)، وإلى (معاني القرآن للفراء) في مثل (لبيك) بقوله: "قال الفراء: نصبت على المصدر، أي: كقولك: حمدًا وشكراً"^(٣).

ويرجع كذلك لكتب الفقه والحديث؛ كما في كلامه عن (الإجماع) في قوله عن (صيد حمر الوحش): "قال أبو بكر النيسابوري: قوله: اصطدته، قوله: ولم يأكله؛ لا أعلم أحداً ذكره في هذا الحديث غير معمر"^(٤).

ويأخذ أيضاً من كتب التفسير، ك(جامع البيان في تأويل القرآن) للطبرى؛ كما في مثل (ألفاف) بقوله: "قال أبو جعفر الطبرى: اختلف أهل العربية في واحد الألفاف، فقال بعضُ نحوى البصرة: لِفُّ..."^(٥)، وإلى (النكت والعيون) للماوردي؛ في مثل (الرَّهْن) بقوله: "وقال الماوردي: هو الاحتباس"^(٦).

كما رجع أيضاً لكتب النحو، ك(الكتاب) لسيبوه في مثل (فإما لا فلا تباعوا) بقوله: "قال سيبوه: كأنه يقول: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره"^(٧)، وإلى (الإيضاح العضدي) في مثل (سمعت وتعديها إلى مفعولين) بقوله: "قال الفارسي: لكن لا بد أن يكون الثاني مما يُسمَّع"^(٨).

ويرجع أيضاً لكتب الأدب؛ ك(الكامل في اللغة والأدب) للمبرد، في مثل ﴿فَاجْمِعُوهُ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٩) بقوله: "قال المبرد: هو محمول على المعنى؛ لأن معنى الجمع والإجماع

(١) المحتنة: ١٢.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٤٩/٢.

(٣) المصدر السابق ٦٥٨/٣.

(٤) المصدر السابق ٣٥٠/١٢.

(٥) المصدر السابق ٣١/١٩.

(٦) المصدر السابق ١١١/١٦.

(٧) المصدر السابق ٤٨٢/١٤.

(٨) المصدر السابق ١٧٠/٢.

(٩) يونس: ٧١.

واحد^(١)، وإلى (أدب الكاتب) لابن قتيبة في مثل (الدُّنيا) بضم الدال، قوله: "وحكى ابن قتيبة وغيره كسرها"^(٢).

كما رجع أيضاً لكتب اللغة؛ كـ(المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده، في مثل (الحَوْر) بقوله: "الحَوْر هو: أن يشتد بياض العين وسواد سوادها..."^(٣)، وإلى (إصلاح المنطق) في مثل (ظفار) بقوله: "قال ابن السكيت: ظفار قرية باليمن"^(٤).

كما أنه رجع أيضاً لكتب التراجم والطبقات، كـ(الاستيعاب في معرفة الأصحاب) كما في مثل (حنتمة بنت هشام) بقوله: "قال ابن عبد البر: الصحيح أنها بنت هاشم..."^(٥).

ورجع كذلك لكتب التاريخ، كـ(تاريخ دمشق) في مثل (تسمية بنى الأصفر) بقوله: "وفي تاريخ دمشق) لابن عساكر: تزوج مهاطيل الرومي إلى النوبة، فولد له الأصفر"^(٦)، وإلى (تاريخ بغداد) في مثل (التعريف بإسحاق الكوسج) بقوله: "وقال الخطيب: كان فقيها عالماً"^(٧).

وإننا لنجد ابن الملقن -في اعتماده على هذه الكتب- يحقق أغراضًا عده، وذلك إما لعرض الآراء، كقوله في (إيلياط): "قال صاحب (المطالع): وقيل: معناه بيت الله، وفي (الجامع): أحسبه عِبرانيًّا، ويقال: الإيلياط كذا"^(٨).

وكذلك في قوله: (عُرَلًا): "قال الشيخ تقى الدين القشيري في شرح (العمدة): عُرَلًا يحتمل أيضًا أن يكون مفعولاً لـ(يدعون)"^(٩).

ومن ذلك أيضًا قوله في (من انتهى نسبه بالفارسي): "قال: قال إبراهيم بن الفرج في

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٩٢/٣٣.

(٢) المصدر السابق ١٩١/٢.

(٣) المصدر السابق ٣٥٩/١٧.

(٤) المصدر السابق ٥٧٠/١٦.

(٥) المصدر السابق ١٣٧/٢.

(٦) المصدر السابق ٣٨٨/٢.

(٧) المصدر السابق ١١٢/٣.

(٨) المصدر السابق ٣٨٣/٢.

(٩) المصدر السابق ٢٨/٤.



(البغية شرح لحن العامة): الفارسي منسوب إلى فارس، وذكر ابن عبدون في كتابه (الزاهر) أنهم من ولد حارس بن ناسور بن سام^(١).

كما أنه قد يعتمد على الكتب في عَصْدِ رأيٍ أو قول، ومن ذلك في قوله التعليق: "فيما سقط السماء والعيون أو كان عَثَرِيَا العُشَرُ"، بقوله: "(العثري) بعين مهملة ثم ثاء مثلثة مخففة، ويجوز تشديدها، كما قاله المحرري في (نواerde)، وحكاه ابن سيده في (محكمه)^(٢)".

ومن ذلك أيضاً قوله في (التوارث قبل انتهاء العدة): "وذكر ابن المنذر في (الإجماع): أنهم أجمعوا أن من طلق زوجته المدخول بها طلاقاً يملِكُ رجعتها، وهو مريضٌ أو صحيح، فمات أو ماتت قبل أن تقضى عدتها؛ أنهما يتوارثان"^(٣).

وقد يرجع إلى الكتب لترجح رأيٍ، في مثل (الدهر) بقوله: "قال الأزهري في (تحذيه): (الدهر) يسمى جذعاً، وقيل معناه: يا ليتني أدركْ أمركَ، قال صاحب (المطالع): والقولُ الأول أبَيَنْ"^(٤).

ومن ذلك أيضاً قوله: "(ما غَرَّ من الدُّنْيَا إِلَّا كَالثَّغْبُ)" هو بناء مثلثة وبغين معجمة ساكنة ومفتوحة أيضاً، وهو أكثر، كما قاله الفرزاز، وقال صاحب (المتهى): إنه أَفْصَح...^(٥).

هذا، وقد يكون رجوعه للكتب لإبطال رأيٍ، ومن ذلك: في حديث (فيما سقط السماء والعيون أو كان عَثَرِيَا) بقوله: "وَيَرُدُّ عَلَى أَبِي عَبِيدٍ فِي قَوْلِهِ: الْعَثَرِيُّ مَا سَقَطَهُ السَّمَاءُ، وَكَذَا ابْنُ فَارِسٍ، وَكَذَا الْجُوهُرِيُّ فِي قَوْلِهِ: مَا سُقِيَ مِنَ النَّخْلِ سَيِّحًا، وَصَاحِبُ (الْجَامِعِ) وَ(الْمَتَهِيِّ) - الْحَدِيثُ - فَإِنْ لَفَظَهُ: (فيما سقط السماء والعيون أو كان عَثَرِيَا)، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْعَثَرِيَّ غَيْرُ مَا سَقَطَ السَّمَاءُ وَالْعَيْوَنُ"^(٦).

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٨/٥٧٤.

(٢) المصدر السابق ١٠/٥٥٤.

(٣) المصدر السابق ٢٥/٢٣١.

(٤) المصدر السابق ٢/٢٩١.

(٥) المصدر السابق ١٨/٨١.

(٦) المصدر السابق ١٠/٥٥٤.

ومن ذلك أيضاً قوله في (مشورة): "وزعم صاحب (التشقيق) والحريري وغيرهما؛ أن إسكان الشين وفتح الواو، مما تلحّ فيه العامة، وليس بجيد"^(١).

ومن خلال ما تم استعراضه من اعتماد ابن الملقن على الكتب، تبيّنت غايتها من اعتماده على الكتب؛ من خلال الأغراض التي رجع إلى الكتب من أجلها، مع ما لُوحظ من تنوعٍ في الإشارة إلى اسم الكتاب، وأن ما يغلب على ذلك هو (الاختصار) كما ذُكر من قبل.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح . ٤٨٣/١٤



الفصل الثاني

منهجه في عرض المسائل، وفيه مباحث:

المبحث الأول: طريقته في عرض المسائل

المبحث الثاني: الإيجاز والإطناب لديه

المبحث الثالث: عرضه للخلاف النحوي، و موقفه من النحويين

المبحث الأول: طريقته في عرض المسائل

تعدّدت طرقُ ابن الملقن في عرض المسائل؛ فمنها ما يكون بشكل متكرر، ومنها ما يأتي عارضاً، وفيما يلي أبرزُ الطرق التي سار عليها ابن الملقن في عرض مسائله، مردوفةً بمثال أو مثالين، وذلك استكمالاً لما بدأناه من إيضاح منهج الشارح للحديث الشريف:

يركز ابن الملقن في دراسته للحديث -وخصوصاً في الدراسة النحوية أو اللغوية-

على الموضع الذي يريد دراسته فحسب.

ومن ذلك: في قوله ﷺ: (وجنِّب الشيطانَ ما رزقنا)، قال ابن الملقن: "وقوله: (فيما رزقنا) أي: شيئاً رزقنا...".^(١)

وكذلك ما ورد في قول موسى عليه السلام: أي ربّ، ثم ماذا؟ قال ابن الملقن: "وقوله (ثم ماذا)، وفي رواية: (ثم مَهْ؟) وهي (ما) الاستفهامية، لَمَّا وقف عليها زاد هاء السَّكْت...".^(٢)

ونجد عند ابن الملقن اهتماماً بإيضاح المفردات الحديبية التي ستكون الدراسة حولها، وبيان معناها في السياق، وذلك قبل عرضه للمسألة.

ومن ذلك: في (مثنى مثنى)، قال ابن الملقن: "أي: اثنين اثنين، يريد ركعتين ركعتين بتسليم في آخر كل ركعتين، و(مثنى) معدول عن اثنين اثنين، فهي لا تنصرف للعدل".^(٣)

ومن ذلك في قوله ﷺ: (كَخْ كَخْ)، قال ابن الملقن: "(كَخْ كَخْ): هو ردُّ للصغار وزجر".^(٤)، وكذلك في قوله -عليه السلام-: (ما يهجعون)، قال ابن الملقن: أي: ما ينامون".^(٥).

أما من حيث عرضه للأحكام النحوية، فربما يذكر الحكم عن طريق الجزم، وذلك بناءً على ما أجمع عليه النحويون، ومن ذلك: في قوله ﷺ: (فَمَنْ كَانَ هَجَرَهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩/٣٣٣.

(٢) المصدر السابق ١٠/٤٥.

(٣) المصدر السابق ٨/١٦٦.

(٤) المصدر السابق ١٠/٥٧٧.

(٥) المصدر السابق ٩/٩٦.



فهجرته...)، قال ابن الملقن: "لا بد من تقدير؛ لأن القاعدة عند أهل الصناعة...".^(١) أما إذا كانت المسألة تحتمل أكثر من وجه نحوي؛ فنجده يذكر آراء النحويين، مبيناً الإشكالات التي تعترضها، هذا، مع عزو الآراء إلى أصحابها أو إلى المذهب الذي تبناها، وربما يورد علةً تضعيف الرأي النحوي.

ومن ذلك في قول ورقة بن نوفل: (يا ليتني كنت جذعاً)، بعدما أورد ابن الملقن رأي الفراء في (يا ليتني كنت جذعاً) وأن في الجملة (كان) الناصبة المضمرة، وتقدير ذلك: انتهوا انتهاء خيرا لكم؛ قال: "وضعف هذا الوجه بأن (كان) الناصبة لا تضم إلا إذا كان في الكلام لفظاً ظاهر يقتضيها...".^(٢)

وربما يذكر الرأي النحوي ولا يعزوه لأحد إذا كان هذا الرأي محمولاً على المشهور، ومن ذلك في (يوشك أن يكون خيراً...)، قال: "(و)يوشك أحد أفعال المقاربة يتطلب اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوب الحال لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقويناً بـ(أن)...".^(٣)

هذا وقد يورد الأحكام النحوية وآراء العلماء في مسألة ما دون إضافة أو تعليق، ونجد ذلك جلياً في دراسته لقول الرسول ﷺ: (مثل أو قريباً من فتنة المسيح الدجال)^(٤)، ومن ذلك في (بَرَّ) قوله: "قال ابن التين: وأصله ألا يتعدى بغير حرف جر، ونقل عن بعضهم أنه قال: لعله يزيد بـ(مبرور) وصف المصدر فتعدى إليه بغير حرف فجعله متعدياً".^(٥)

ومن ذلك أيضاً في (قيل وقال) قال ابن الملقن: "قال أبو عبيدة: كناية عن قيل وقول، وقال ابن السكikt: اسمان لا مصدران، وقيل: فعلان".^(٦)

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٩٠/٢.

(٢) المصدر السابق ٢٩٢/٢.

(٣) المصدر السابق ٥٦٥/٢.

(٤) لولا طول آراء العلماء في الحديث المذكور، لأوردنا ما يثبت أن ابن الملقن لم يضف على ما نقل أي شيء، وما ذكرناه إشارة إلى عدم إضافة رأي على المسألة مع طولها، المصدر السابق ٤٣٢-٤٣٣/٣.

(٥) المصدر السابق ٣٨/١١.

(٦) المصدر السابق ٥١٤/١٠.

ونجد عند ابن الملقن في بعض المسائل ترجيحاً لرأي معين، مع عدم التزامه بذكر سبب الترجيح. هذا وربما يكون ترجيحة مراعاة للمعنى، ومن ذلك: في قوله ﴿عَلَيْكَ لِيلٌ طَوِيلٌ﴾ لما ذكر أن رواية الرفع (ليل) على الابتداء، ورواية النصب (ليلاً) على الإغراء، قال ابن الملقن: "والأول أولى من جهة المعنى (ليل طويل فارقد)؛ لأنه الأمكان في الغرور من حيث إنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد"^(١).

هذا، وقد يكون تأييد ابن الملقن لرأي معين أو دحضه مبنياً على اللفظ والمعنى، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾^(٢)، قال ابن الملقن: "وخطأ كونه بمعنى الانتظار من وجهين: أنه عُدّي إلى مفعوله بـ(إلى)، وإذا كان بمعنى الانتظار لا يتعدى بما، والوجه الثاني: حمله على معنى الانتظار لا يخلو أن يُراد به منتظرة رجّها أو ثوابه، وعلى أيهما حُمل فهو خطأ؛ لأن المنتظر لـما ينتظره في تنفيص وتكدير"^(٣).

وفي بعض المواطن نجده يقدم ظاهر المعنى على الحكم النحوي في عرضه للمسائل، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَّا حَطَّئَا﴾^(٤)، قال: "ظاهره ليس مراداً؛ فإنه لا يسوع له قتله خطأ ولا عمداً"^(٥).

ومن الأمثلة على ترجيح ابن الملقن مع عدم ذكر سبب الترجيح: في الكلمة (مني) قال: "الأجوؤ صرفها، وكتابتها بالألف، وتذكيرها"^(٦).

وقد يرجح ابن الملقن رأياً قبل إيراده للآراء النحوية، ففي قوله ﴿يجعلون الحرم صفر﴾، قال ابن الملقن: "الصواب: صفر؛ لأن مصروف قطعاً..."^(٧)، ومن ذلك أيضاً في (نعم وبئس) قال: "فعلان لا ينصرفان؛ لأنهما انتقالا عن موضعهما، فـ(نعم) منقول من قولك: نعم

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٩/٨٩.

(٢) القيامة: ٢٢.

(٣) المصدر السابق ٣٣/٣٢٤.

(٤) النساء: ٩٢.

(٥) المصدر السابق ٣١/٣٥٧.

(٦) المصدر السابق ٣/٣٨٨.

(٧) المصدر السابق ١١/٢٥٢.



فلان إذا أصاب نعمة، و(بئس) فلان منقولٌ من يكبس إذا أصاب بؤساً، فنُقلًا إلى المدح والذم فشاجها الحرف^(١).

كما أننا نجد من طرق ابن الملقن في عرض المسائل أنه يلخصُ الخلاف النحوی على طريقة سؤال، ثم يفصل في ذلك، ذاكراً الصحيح من هذه الآراء، وما قد يحتمله النص من أوجه إعرابية، ومن ذلك: في (سمعت) قال ابن الملقن: "اختلف النحاة في (سمعت) هل يتعدى إلى مفعولين؟... وال الصحيح أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وال فعل الواقع بعد المفعول في موضع الحال، أي: سمعته حال قوله كذا"^(٢).

ومن طرق ابن الملقن في عرض المسائل النحوية: أنه ربما يكتفي بحكم نحوی واحد، ويترك ما سواه، مع صحة كل منهما، ومن ذلك في (حتى أبيض) قال: "صوابه (أفض)؛ لأنَّه جواب الأمر"^(٣).

ونجد قد يذكر الأوجه الإعرابية لمسألة ما ثم يثبت ما ذكر برواية أخرى، ومن ذلك في (ما أنا بقارئ) قال: "(ما) هنا نافية، واسمها أنا، وخبرها (قارئ)، والباء زائدة لتأكيد النفي، أي: ما أحسن القراءة، وقد جاء في رواية (ما أحسن أن أقرأ)"^(٤).

ومن الطرق أيضًا: أنه قد يذكر مثلاً على القاعدة النحوية ثم يبيّن مدى انطباق شروط الحكم نحوی على هذا المثال، ومن ذلك في قوله: (حتى فرجه بفرجه) قال ابن الملقن: "(حتى) هنا عاطفة، وهي عند النحويين لا تعطف إلا بثلاثة شروط: أن تعطف قليلاً على كثير، وأن يكون من جنسه، وأن يراد به التعظيم أو التحمير، والقليل هنا الفرج، والكثير الأعضاء، وهو من جنسها، والمراد به: التحمير، فيكون (فرجه) منصوبًا بالعاطف"^(٥).
هذا، ونجد أحياناً يورد آراءً نحويةً منها ما هو مؤكّد ومنها ما هو محتمل، ومن ذلك

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٤٦/٣٢.

(٢) المصدر السابق ١٧٠/٢.

(٣) المصدر السابق ٥٤٠/١١.

(٤) المصدر السابق ٢٦٠/٢.

(٥) المصدر السابق ٤١٤/٣٠.

في قوله: (لا وقرة عيني)، قال: "(لا) زائدة... ويحتمل أن تكون نافية..."^(١).
هذه أبرز الطرق التي اعتمد عليها الشارح في عرضه للمسائل، وذلك حسب ما اطلع عليه الباحث.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٠٤/٦.



المبحث الثاني: الإيجاز والإطناب لديه

سار ابن الملقن في شرحه للحديث الشريف وتوضيحيه مسارين، يوضح خلاهما ما يريد دراسته، فتارةً يُوجز في شرحه، وتارةً يتلطف ويُطنب، ومحور ذلك حاجة الموضوع لأيهما، فمثًا ما أوجز فيه:

في قوله التعليق: (قيل وقال)، قال ابن الملقن: "قال ابن السكينة: هما اسمان لا مصدران، وقيل: هما فعلان"^(١).

وربما يوجز ابن الملقن في شرحه مكتفيًا بقولٍ واحد من أقوال أهل العلم، مع أن المسألة تحيى أكثر من قولٍ، ومثال ذلك في قوله التعليق: (كان شطر الليل يبلغه)، قال ابن الملقن: "قيل: إنَّ (كان) هنا زائدة... "^(٢). ولم يتطرق لمجيئها تامة أو ناقصة. ومن ذلك أيضًا: في (كخ كخ) قوله: "قال الداودي: هي معربة... "^(٣). ولم يتطرق لأنها قد تكون مبنية.

ومن طرق الإيجاز لديه: أنه ربما يذكر فحوى الحديث ثم يعلل لهذا المعنى، ومنه في قول عمر رضي الله عنه: (ما كدْتُ أصلِي العصر)، قال ابن الملقن: "مقتضى الحديث أن عمر رضي الله عنه صلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العصر قبل المغرب...؛ لأن النفي إذا دخل على (كاد) اقتضى وقوع الفعل في الأكثـر"^(٤). ومظاهر إيجازه في هذه المسألة أنه اقتصر على ما تثبته القاعدة النحوية.

وربما يذكر الحكم النحوي والترجيح دون أي توضيح أو تعليق، ومن ذلك: في قول ملك الحبشة: (فكيف كان قتالكم إياه)، قال ابن الملقن: "فيه انفصـل ثانٍ الضميرين، والاحتياط أن لا يجيء المنفصل إذا تأثـر بـجيء المتصل"^(٥).

كذلك من طرق الإيجاز لديه أنه قد يذكر الحكم النحوي مباشرةً ثم يمثل له قبل عرض بقية الآراء، ومن ذلك في قوله التعليق: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهو حرته...). قال ابن الملقن: "لا بد فيه من تقدير شيء... والتقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نيةً وعَقْدًا،

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٦٠/١٥.

(٢) المصدر السابق ٢٩٣/٦.

(٣) المصدر السابق ٥٧٧/١٠.

(٤) المصدر السابق ٢٨٢/٦.

(٥) المصدر السابق ٣٩٣/٢.

فهجرته إلى الله ورسوله حكماً وشرعًا^(١).

ومن ذلك أيضًا في قوله ﷺ: (ضرية من حديد)، قال ابن الملقن: "حَذَفَ الموصوفَ وَأقامَ الصفةَ مُقَامَه"^(٢).

وتارة نجد أن ابن الملقن قد أوجز في شرحه واكتفى بالمعنى دون اللفظ، وذلك في مثل (ليل طويل) إذ قال: "والأول أولى من جهة المعنى؛ لأنَّه الأمْكَنُ في الغور، من حيث إنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقد"^(٣). يقصد الرفع.

هذا، وقد يورد الرأي النحووي دون شرحه، وذلك في (أما بعد) إذ قال: "وفي ضبطها أربعةُ أوجه: ضم الدال، وتنوينها، ونصبها وتنوينها"^(٤)، ومن ذلك أيضًا في (مني) قال: "الأجود صرفُها وكتابتها بالألف وتأنيثُها"^(٥).

وربما يكون إيجازه اكتفاء بدلالة السياق، ومن ذلك في قول أبي طلحة: (أفعل يا رسول الله)، وهل هو فعل مضارع أو أمر؟ قال ابن الملقن: "والأول أولى لقوله: فقسمها أبو طلحة"^(٦)؛ أي: أن الفعل للمستقبل وليس للأمر، ومثل ذلك: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٧) قال ابن الملقن: "والقول أنه استثناءُ أبيه"^(٨)، إشارة بأن الاستثناء يقتضي إخراج الثاني من الأول.

وربما يوجز إيجازًا شديداً في بعض المسائل، ومن ذلك في (صفر)، إذ قال: "والصواب (صفرًا)؛ لأنَّه مصروف قطعًا"^(٩).

كما أنه قد يوجز في المسألة بعدم عرض الأمثلة وال Shawāhid مكتفيًا بالتعليق لِمَا احتاره من

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٩٠/٢.

(٢) المصدر السابق ٤٠/١٠.

(٣) المصدر السابق ٨٩/٩.

(٤) المصدر السابق ٥٥١/٧.

(٥) المصدر السابق ٣٨٨/٣.

(٦) المصدر السابق ٢١٢/١٥.

(٧) البقرة: ١٥٠.

(٨) المصدر السابق ٥٨/٢٢.

(٩) المصدر السابق ٢٥٢/١١.



الأوجه، ومن ذلك: في قوله ﴿فَبَكْرًا تزوجت﴾: (فبكرا تزوجت)، قال ابن الملقن: "تقديره: أبكراً تزوجت؛ لأن (أم) لا يعطف بها إلا بعد هزة الاستفهم" ^(١).

ومثل ذلك في قوله ﴿لَا تحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها﴾، قال: "(لا) هنا نافية، ودخلت بعد الواو لتفيد النهي عن كلّ منهما" ^(٢).

وربما نجد من طرق الإيجاز لدى ابن الملقن **إلى المظان والكتب والعلماء**، ومن ذلك في (إنما الأعمال بالنيات)، إذ قال: "و محلّ بسط المسألة كتب الأصول والعربية، فلا نطّول به" ^(٣). ومن ذلك في (إنما)، قال: "فيه مذهبان حكاهما ابن الحاجب، ومقتضى كلام الإمام وأتباعه أنه بالمنطوق..." ^(٤).

وكذلك من طرقه في الإيجاز أنه قد يذكر آراء محتملة دون التدقيق فيها، ومن ذلك في (لما أخبرتني)، قال: "يتحتمل أن تكون اللام بمعنى (إلا)، و(ما) زائدة" ^(٥).

ومن طرقه في الإيجاز، أنه قد يلمح إلى رأيين مختلفين، دون عزوهما لمذهب بعينه، ومن ذلك في قوله ﴿عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَةٍ حَبْسَتْهَا﴾، قال ابن الملقن: "أي: بسببها، وأصل (في) للظرفية" ^(٦).

ومن الطرق التي اتبعها ابن الملقن في الإيجاز والإطناب، أنه تارة يجمع بينهما في مسألة واحدة؛ ومن ذلك: في قوله ﴿فَإِنْ رَأَسْ مَائِةَ سَنَةٍ مِنْهَا﴾، قال: "على أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان (كئذ)، وهو مذهب كوفي. وقال البصريون: لا تدخل (من) إلا على المكان (ومئذ) في الزمان نظير (من) في المكان، وتتأولوا ما جاء على خلافه؛ مثل قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾" ^(٧)، أي: من أيام وجوده؛ كما قدره الزمخشري، أو من تأسيس أول

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٠/٧٤.

(٢) المصدر السابق ٦/٢٦٤.

(٣) المصدر السابق ٢/١٧١.

(٤) المصدر السابق ٢/١٧٠.

(٥) المصدر السابق ٢٩/١٤١.

(٦) المصدر السابق ٢/٤٤٤.

(٧) التوبية: ١٠٨.

يوم؛ كما قدّر أبو علي الفارسي، وضعف بأن التأسيس ليس بمكان. ومثله قول عائشة: ولم يجلس عندي من يوم قيل ما قيل. وقول أنس: فما زلت أحب الدبابة من يومئذ. وقول بعض الصحابة: مطرنا من الجمعة إلى الجمعة^(١). فللحظ أن ابن الملقن أطرب ومثّل ورجح لرأي البصريين، وأما مذهب الكوفيين فاكتفى بما ذكره أول المسألة دون تعليق أو شرح أو ترجيح.

ومن طرق ابن الملقن في الإطناب خلال شرحه: أنه قد يذكر الأوجه الواردة في المسألة، ثم يفصل كلّ رأي على حدة، والأقوال الواردة فيه، وذلك في مثل: قول ورقة بن نوفل: (يا ليتني فيها جذعا...). قال ابن الملقن: " قوله: (جذعا) هكذا الرواية المشهورة هنا وفي صحيح مسلم؛ بالنصب، ووقع للأصيلي هنا وابن ماهان في صحيح مسلم: (جذع)، بالرفع، فعل الرفع لا إشكال، وفي النصب اختلفوا في وجهه على ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبه على أنه خبر (كان) المقدرة، تقديره: ليتني أكون جذعا، قاله الخطابي والمازري وابن الجوزي في مشكله، وهي تجيء على مذهب الكوفيين كما قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنْتُهُوا خَيْرًا لَّكُم﴾^(٢) أي: يكن الانتهاء خيراً لكم، ومذهب البصريين أن (خيراً) في الآية منصوب بفعل مضمر يدل عليه (انتهوا) تقديره: انتهوا وافعلوا خيراً لكم. وقال الفراء: انتهوا انتهاءً خيراً لكم، وضعف هذا الوجه بأنَّ (كان) الناصبة لا تصغر إلا إذا كان في الكلام لفظ ظاهر يقتضيها كقوتهم: إن خيراً فخير.

ثانيها: أنه منصوب على الحال، وخبر (ليت) قوله: فيها، والتقدير: ليتني كائن فيها -أي: مدة الحياة- في هذا الحال شبيهةً وصححةً وقوه لنصرتك، إذ قد كان أحسن وعمي عنده هذا القول، ورجح هذا القاضي عياض، وقال: إنه الظاهر. وقال النووي: إنه الصحيح الذي اختاره المحققون.

ثالثها: أن تكون (ليت) عملَ (تميّت) فنصبت اسمين، كما قال الكوفيون؛ وأنشدوا:

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٨٤/٢.

(٢) النساء: ١٧١.



يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا^(١).

ومن طرقه في الإطناب: أنه قد يذكر المسألة بطولها دون إضافة أي تعليق، ومن ذلك قوله: "مثلاً أو قريب" كذا في كثير من نسخ البخاري. قال القاضي: وكذا روينا عن الأئمَّة في الموطأ، وروينا عن بعضهم (مثلاً أو قريباً)، ولبعضهم (مثلاً أو قريباً)، وهو الوجه. وقال ابن مالك: يروى في البخاري (أو قريب) بغير تنوين، والمشهور (أو قريباً)، ووجهه أن يكون أصله (مثل فتنة الدجال أو قريباً من فتنة الدجال)، فحذف ما كان (مثل) مضافاً إليه، وترك على هيئته قبل الحذف، وجاز الحذف لدلالة ما بعده، والمعتاد في صحة هذا الحذف أن يكون مع إضافتين؛ كقول الشاعر:

أَمَامُ وَخَلْفُ الْمَرْءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ كَوَالِيُّ تَزُوِّي عَنْهُ مَا هُوَ يَكْتُرُ

وجاء أيضاً في إضافة واحدة كما هو في الحديث.

وأما رواية (قريب) بغير تنوين فأراد (مثل فتنة الدجال، أو قريب الشبه من فتنة الدجال)، فحذف المضاف إليه، وبقي (قريب) على هيئته، وهذا الحذف في المتأخر لدلالة المتقدم عليه قليل، مثل قراءة ابن حميسن: ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِم﴾^(٢) أي: لا خوف شيء، وكقول الشاعر:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرَهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بحاله. يقول الشاعر: العجب منه

إذ يفخر^(٣).

ومن طرق الإطناب لديه: مزج أكثر من مسألة نحوية في موضع واحد، ومن ذلك في حديث أم زرع، عند قوله: (جلس إحدى عشرة نسوة)، قال: "كذا في الأصول، ووقع في مسلم بنون، وهنا: امرأة، وفي أخرى: نسوة، وللنمسائي: اجتمعن، ولأبي عبيد: اجتمعت، بالباء. قال ابن التين: وقوله: (جلس إحدى عشرة امرأة)، أي: جمع، مثل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩٢/٢.

(٢) البقرة: ٣٨.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٣٢/٣ - ٤٣٣ - ٤٣٤.

الْمَدِينَةِ^(١)، قال عياض: والأحسن في الكلام حذف علامة التأنيث ونون الجماعة. وباب العدد في العربية: أن ما بين الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى جنسه، ومن أحد عشر إلى تسعة وتسعين مميز بواحد يدل على جنسه، وما بعد هذا مضاف إلى واحد من جنسه، وقد جاء هنا: النسوة، وهو جنس بعد إحدى عشرة، وهو خارج عن وجه الكلام، ولا يصح نصبه على التفسير؛ إذ لا تفسير في العدد إلا بواحد. ولا يصلح إضافة العدد الذي قبله إليه، ووجه نصبه عندي على إضمار: (أعني)، أو يكون مرفوعا بدلا من (إحدى عشر)، وهو الأظاهر، وعلى هذا أعرموا قوله تعالى: ﴿وَقَطَعُنُّهُمْ أَثْنَيْ عَشَرَةً أَسْبَاطًا أُمَّا^(٢)﴾، (الأسباط) بدل من (اثنتي عشرة)، وليس بتفسير فيما قاله الفارسي وغيره. وقولها: (جلس إحدى عشرة)، قال النحوين: يجوز: جلست، كما تقول في واحد: جلست امرأة، ولو قلت: قام الرجال حاز، ويجوز: قامت، بتقدير: قامت جماعة الرجال، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ إِمَّا^(٣)﴾.

ومن صور الإطناب لديه: أنه قد يذكر أكثر من خمسة أقوال مع مناقشة صحتها أو خطئها ثم يرجح بينها، وذلك مثل: (لا يخرجكم إلا فرارا منه); إذ قال: "كذا هو بالنصب، ويجوز رفعه، واستشكلهما القرطي؛ لأنه لا يفيد بحکم، ظاهره أنه لا يجوز لأحد أن يخرج من الوباء إلا من أجل الفرار؛ وهذا محال، وهو نقىض المقصود من الحديث، لا جرم قيده بعض رواة الموطأ: (الإفرار منه) بهمزة مكسورة ثم فاء ساكنة يوهم أنه مصدر، وهذا ليس ب صحيح؛ لأنه لا يقال: (أفَرَّ) رياعيَا، وإنما: يقال: (فَرَّ)، ومصدره فرار ومفرد، قال تعالى: ﴿أَيْنَ الْمُفْرِّ^(٤)﴾، قال جماعة من العلماء: إدخال (إلا) فيه غلط، قال بعضهم: إنها زائدة كما تزاد (إلا) في مثل قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ^(٥)﴾، أي: أن تسجد، وقال بعض النحوين: (إلا) هنا للإيجاب؛ لأنها تعوض ما نفاه من الجملة، ونهاه عن الخروج، فكأنه قال: لا تخرجوا منها إذا لم يكن خروجكم إلا فرارا، فأباح الخروج لغرض آخر. والأقرب أن تكون زائدة،

(١) يوسف: ٣٠.

(٢) الأعراف: ١٦٠.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٦٧/٢٤ - ٥٦٨/٢٤.

(٤) القيامة: ١١.

(٥) الأعراف: ١٢.



والصحيح إسقاطها كما قد صح في الروايات الأخرى، وقال القاضي عياض: خرج بعضُ محققى العربية لرواية النصب وجهاً فقال: منصوبٌ على الحال، قال: فلفظة (إلا) هنا للإيجاز لا للاستثناء، قال: وتقديره: لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً منه^(١).

كذا نجد عند ابن الملقن أنه: قد يورد في المسألة أكثر من احتمال، ومن ذلك: في (أذره) إذ قال: "والماء في (أذره) عائدة على الخبر؛ أي: لطوله وكثريه إن بدأته لم أقدر على إتمامه، ويعضده رواية: ولا أقدر قدره. وفيه تأويل آخر ذكره أحمد بن عبيد بن ناصح: أن الماء عائدة على الزوج، وكأنها حشيشة إن ذكرته. وقاله الداودي أيضاً. وعلى هذا تكون (لا) زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ﴾^(٢)، ويحتمل عدم زيادتها - كما ذكره القرطبي - وأنها خافت أن لا تترك معها ممسكاً لها في صحبتها، ويحتمل - كما قال عياض - رجوع الماء إلى الزوج تأولاً آخر، أي: إن أخبرت بشيء من عيوبه ونقائصه أفضى ذلك إلى ذكر شيء أقبح منه^(٣).

وآخر ما وقف عليه الباحث من مواطن الإطناب عند ابن الملقن أنه: قد يُطبب في موطن لا يستحق الإطناب، ومن ذلك: قوله ﷺ: (حتى فرجه بفرجه)، إذ قال: "ـ (حتى) هنا عاطفة، وعند النحوين لا تعطف إلا بثلاثة شروط: أن تعطف قليلاً على كثير، وأن يكون من جنسه، وأن يراد به التعظيم أو التحمير، والقليل هو الفرج، والكثير هي الأعضاء، وهو من جنسها، والمراد به التحمير، فيكون (فرجه) منصوباً بالعاطف"^(٤).

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦٥٠/١٩ - ٦٥١.

(٢) الأعراف: ١٢.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٤/٥٧٣.

(٤) المصدر السابق ٣٠/٤١٤.

المبحث الثالث: عرضه للخلاف النحوي، وموقفه من النحوين

سلك ابن الملقن سُبُلاً عدة عند عرض الخلافات النحوية الواردة في الحديث الشريف، حيث تبيّن موقفه من النحوين، وإلى أيٍّ من المذاهب النحوية ينتمي، وذلك في بعض المسائل، ويكون ذلك تلميحاً لا تصريحاً، فمن السبل التي سلكها ابن الملقن في عرض الخلاف النحوي ما يلي:

البدء بعرض الآراء التي سلمت من التقدير والإضمار، ثم ذكر الآراء الأخرى، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُم﴾^(١)، قال ابن الملقن: "وهي تجيء على مذهب الكوفيين؛ كما قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُم﴾، أي: يكن الانتهاء خيراً لكم، ومذهب البصريين أن (خيراً) في الآية منصوب بفعل مضمر يدل عليه (انتهوا)؛ تقديره: انتهوا وافعلوا خيراً لكم"^(٢).

كذلك من الطرق التي يعرض بها الخلاف: ذكر الآراء النحوية مع ذكر ترجيح العلماء دون أن يرجح هو أيٌّ رأي، ومن ذلك في قوله ﴿هَذِهِ مَكَانٌ عُمْرَتِكَ﴾: (هذه مكان عمرتك) قال: "عرض عمرتك الفائته، وبالنسبة على الظرف، قال بعضهم: والنصب أوجهه، قال القاضي: والرفع أوجهه عندي"^(٣)، ومن ذلك أيضاً في (ما رزقنا)، قال ابن الملقن: "أي: شيئاً رزقنا؛ لأن المشهور أن (ما) لِمَا لا يعقل، و(من) لمن يعقل، وإذا كانت (ما) بمعنى شيء، وقعت على من يعقل وما لا يعقل، وقيل: تكون لمن يعقل، والمعروف الأول"^(٤).

وربما يكتفي ابن الملقن برأي نحوي دون الآخر، ومن ذلك في (حتى أبيض)، قال: "وصوابه (أفضل)؛ لأنه جواب الأمر"^(٥)، وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين، ويرى أن ما عليه الكوفيين خطأ.

ومن طرقه في عرض الخلاف: أن يذكر الأقوال، ثم يبني الأحكام عليها، ومن ذلك في

(١) النساء: ١٧١.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩٢/٢.

(٣) المصدر السابق ١١/٢٠٠.

(٤) المصدر السابق ٢٩/٣٣٣.

(٥) المصدر السابق ١١/٥٣٣.



قوله تعالى: ﴿مَا يَهْجِعُونَ﴾^(١)، قال ابن الملقن: "قال إبراهيم: قليلاً ما ينامون... وقال أنس: يصلون طويلاً ما ينامون... فعلى قول إبراهيم يجوز أن تكون (ما) زائدة، وعلى قول أنس (ما) نافية"^(٢). وقد يجزم بالحكم دون ذكر أقوال أخرى، ومن ذلك في: (يا معاذ بن جبل)، قال: "أما (ابن) فمنصوب قطعاً"^(٣).

ومن طرقه في عرض الخلاف النحوي: أنه ربما يذكر رأي عالم ثم يذكر ما يعتريضه من الآراء، دون ذكر أيهما أصح، ومن ذلك: في (معاذ) قال: "ويجوز في (معاذ) النصب والرفع، واحتار ابن الحاجب النصب على أنه تابع لـ(ابن)، فيصيران كاسِمٍ واحدٌ مركبٌ؛ كأنه أضيف إلى جبل، والمنادى المضاف منصوبٌ قطعاً، واعتراضه ابنُ مالك فقال: الاختيار الضم؛ لأنَّه منادٌ علمٌ، ولا حاجة إلى إضمار"^(٤).

وقد يعرض للخلاف ثم يبين الصحيح، ومثل ذلك في (سمعت) قال ابن الملقن: "اختلف النحاة في (سمعت) هل يتعدى إلى مفعولين؟ على قولين: أحدهما: نعم، وهو مذهب أبي علي الفارسي في إيضاحه؛ قال: لكن لا بد أن يكون الثاني مما يسمع، كقولك: (سمعت زيداً يقول كذا)، ولو قلت: (سمعت زيداً أخاك) لم يجز، وال الصحيح أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وال فعل الواقع بعد المفعول في موضع الحال، أي: سمعته حال قوله كذا"^(٥).

ومن ذلك في (ما أنا بقارئ)، قال: "(ما) نافية... وعلط من جعلها استفهامية؛ وذلك لأنَّ (ما) الاستفهامية لا يدخل خبرها الباء، وهي لا تدخل على ما الاستفهامية"^(٦).

كذلك من الطرق: ذكر المشهور من أقوال العلماء، ثم ذكر الأقوال الأخرى، دون أي إيضاح، ومن ذلك في (ما كدت أصلبي)، قال ابن الملقن: "والمشهور في (كاد): إذا كانت في سياق النفي أوجبت، وإن كانت في سياق الإيجاب نفَتْ، وقيل: النفي نفي والإيجاب

(١) الذاريات: ١٧.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٩/٩٦.

(٣) المصدر السابق ٣/٦٥٨.

(٤) المصدر السابق ٣/٦٥٨.

(٥) المصدر السابق ٢/١٧٠.

(٦) المصدر السابق ٢/٢٦٠.

إيجاب^(١).

هذا، وقد يكون الخلاف النحوي قائماً على اختلاف المعنى، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، قال ابن الملقن: "فمن قال: هو معطوف بـ(أو) على قوله: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا﴾؛ فالمعنى عنده: ليقتل طائفه، أو يخربهم بالهزيمة، أو يتوب عليهم، أو يعذبهم، وقيل: (أو) هنا بمعنى (حتى)"^(٣).

وقد يعرض ابن الملقن الخلاف مع عزوه لصاحبه، وذلك في (وإننا لوجدناه بحراً) قال: " وإن" في قول الكوفيين بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، وهي عند البصريين مخففة من الشقيقة^(٤). ومن ذلك في (لما أخبرتني) قال: "يتحتمل أن تكون اللام بمعنى (إلا) و (ما) زائدة، هذا مذهب الكوفيين، ويتحتمل أن تكون (لما) مشددة بمعنى (إلا)، ذكره سيبويه، وأنكره الجوهري^(٥).

ومن طرق ابن الملقن في عرضه للخلاف النحوي: أنه ربما يذكر الرأي النحوي، ثم يورد احتمالاتٍ تعارضُ الرأي الصحيح، ومن ذلك في (لا أذرره)، قال: " وعلى هذا تكون (لا) زائدة... ويتحتمل عدم زيادتها"^(٦).

وربما نجده يذكر الرأي النحوي على طريقة الإنكار، ثم يبين مدى صحته، ثم يرجع بعد ذلك، ومثله في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٧)، قال: "زعم أبو عبيدة أن (إلا) هنا بمعنى الواو، وهو خطأ عند خذاق النحوين، والقول أنه استثناءً أبيئ"^(٨).

وقد يذكر الحكم النحوي ثم يبين الخلاف فيه، وذلك في مثل (لا تُشِفُوا بعضاها على

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٨٢/٦.

(٢) آل عمران: ١٢٨.

(٣) المصدر السابق ٢١/١٧٥.

(٤) المصدر السابق ١٧/٥٢٩.

(٥) المصدر السابق ٢٩/١٤١.

(٦) المصدر السابق ٢٤/٥٧٣.

(٧) البقرة: ١٥٠.

(٨) المصدر السابق ٢٢/٥٨.



بعض)، قال: "ولا يصح حمله على النقص مع (على)؛ إلا على مذهب من يحيى بدل الحروف بعضها من بعض، فيجعل (على) موضع (عن)، وفيه بعده^(١)".

ومن أغرب الطرق التي عرض ابن الملقن بها الخلاف النحوي: أنه قد يعترض على مذهب نحوبي، ولهذا المذهب ما يثبت صحته، ومن ذلك في (إلا خطأ)، قال: "ولا يصح أن يكون (إلا) بمعنى الواو؛ لأنَّه لا يعرف (إلا) بمعنى حرف الواو"^(٢).

أما موقف ابن الملقن من النحوين، فيختلفُ من مسألة لأخرى، ففي مسألة قد نجد ابن الملقن يسير وفق ما سار عليه النحويون، ويغضُّ رأيهم بالدليل، ومن ذلك: قول ابن الملقن: "باب العدد في العربية... أو يكون مرفوعاً بدلاً من (إحدى عشر)، وهو الأظهر، وعلى هذا أعرِبوا قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْتُهُمْ أَثْنَانَ عَشْرَةً أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾^(٣)، بدلاً من اثنى عشرة"^(٤). ومعنى قوله: (في العربية)، أي: عند أهل العربية.

فابن الملقن اعتدَّ بما عند النحاة، وأيَّدهم بقوله: وهو الأظهر.

ومن مواقف ابن الملقن من النحوين: أنه قد يُردُّ رأي عالم نحوبي استناداً إلى المشهور من كلام العلماء، ومن ذلك قوله: "ولا يصح نصبه على التفسير، إذ لا تفسير في العدد إلا واحد، ولا يصح إضافة العدد الذي قبله إليه... وليس بتفسير فيما قاله الفارسي، وغيره"^(٥).

ومن مواقف ابن الملقن: أنه قد يعرض لخلاف النحوين دون التعليق عليه، ومن ذلك في (لما أخبرتني)، إذ قال ابن الملقن: "يُحتمل أن تكون (اللام) بمعنى (إلا)، و(ما) زائدة، هذا مذهب الكوفيين، ويُحتمل أن تكون (لَمَّا) مشددة بمعنى (إلا)، ذكره سيبويه، وأنكره الجوهري"^(٦).

هذا، وقد يصرُّ بالخطأ مع ذكر قائله من النحوين، وربما لا يعلَم لهذه التخطئة، ومن

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٤/٣٣٣.

(٢) المصدر السابق ٣١/٣٥٧.

(٣) الأعراف: ١٦٠.

(٤) المصدر السابق ٢٤/٥٦٨.

(٥) المصدر السابق ٢٤/٥٦٨.

(٦) المصدر السابق ٢٩/١٤١.

ذلك في ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُم﴾^(١) قال: "وزعم أبو عبيدة أن (إلا) هنا بمعنى الواو، وهو خطأ عند حذاق النحوين، والقول أنه استثناء أبيئ"^(٢).

ولا يعني هذا أن ابن الملقن يرفض الرأي ما لم يكن صحيحاً مشهوراً، بل قد يجيز الرأي المفضول أو غير المشهور؛ ومن ذلك في: (لا تشفوا بعضها على بعض) إذ قال: "ولا يصح حمله على النقص مع (على)؛ إلا على مذهب من يجيز بدل الحروف بعضها من بعض؛ فيجعل (على) موضع (عن)، وفيه بعده"^(٣).

وقد نجد اعتداد ابن الملقن بآراء النحوين؛ ومن ذلك في (أكثر أهل النار)، قال: "بالنصب على الحال، إذا قلنا: إن أفعل لا يتعرف بالإضافة، كما صار إليه الفارسي وغيره"^(٤). أما عن مذهب ابن الملقن النحوي، فلم يصرح الشارح -حسبما وقفت عليه- بالذهب الذي ينتمي إليه، ولكننا نجد إثباته لآراء البصريين بكثرة، وأما ذكره لرأي الكوفيين ففي مواطن قليلة.

فمما أخذ فيه برأي البصريين: في (أفيض)، إذ قال: "وصوابه (أفض)؛ لأنه جواب الأمر"^(٥)، وهذا ما يراه البصريون، والوجه الذي يراه الكوفيون يُعد خطأ بقوله: وصوابه. ومن ذلك أيضا في (إلا خطأ) إذ قال: "ولا يصح أن يكون (إلا) بمعنى الواو؛ لأنه لا يعرف (إلا) بمعنى حرف العطف"^(٦)، وهو بذلك يثبت مذهب البصريين، ويعرض على مذهب الكوفيين. وتارة نجد ابن الملقن يأخذ برأي مذهب دون عزوه، ومن ذلك في (مثنى مثنى)، إذ قال: "و(مثنى) معدول عن اثنين اثنين، فهي لا تصرف للعدل المكرر"^(٧). وهذا رأي سيبويه عن الخليل.

(١) البقرة: ١٥٠.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٨/٢٢.

(٣) المصدر السابق ٣٣٣/١٤.

(٤) المصدر السابق ٥٣/٥.

(٥) المصدر السابق ٥٣٣/١١.

(٦) المصدر السابق ٣٥٧/٣١.

(٧) المصدر السابق ١٦٦/٨.



وما أخذ فيه بقول البصريين: في (لا تُشفوا بعضه على بعض)، إذ قال: "ولا يصح حمله على النقص مع (على); إلا على مذهبِ مَن يجيز بدل الحروف بعضها على بعض، فيجعل (على) موضع (عن)، وفيه بُعد"^(١)، وبما سبق فقد تبع مذهب البصريين.

وما أخذ فيه ابن الملقن عن الكوفيين: (في هرة)، إذ قال: "(في) هنا سببية، وأصل (في) للظرفية"^(٢)، فالكوفيون يرون أن (في) تخرج عن أصلها، أما البصريون فيرون ظرفيتها. بهذا، قد بيَّنا طريقة ابن الملقن في عرضه للخلاف النحوي، وكيف كان موقفه من النحوين، مع محاولة اكتشاف مذهب النحوي، وكل هذا بحسبِ ما وقفَ عليه الباحثُ ورأه.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٤/٣٣٣.

(٢) المصدر السابق ٢/٤٤.

الفصل الثالث

أصول الاستدلال في دراسته
للمسائل النحوية

وفيه مباحث:

المبحث الأول: السَّماع

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: الإجماع

المبحث الرابع: أصولٌ أخرى

المبحث الخامس: استعانته بالتعليق



المبحث الأول: السماع

اعتمد ابن الملقن على هذا الأصل من أصول الاستدلال اعتماداً كبيراً، وقد تنوّعت طرفة في الاستدلال بالسماع، وتعددت أغراضه الداعية لهذا الاستدلال.

فمن الطرق التي استخدم بها أصل السماع -من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية، وأقوال العلماء- أنه ربما يستدلُّ بالحديث والحديثين في مسألة واحدة، وتارةً يستدلُّ بمعنى الحديث دون نصّه، وتارةً يوردُ الحديث كما ورد في كتب الصحاح.

فمثَلُ ما استدلَّ فيه بمعنى الحديث: في مجيء (في) للسببية، في حديث (في النفس المؤمنة); إذ قال: "وكقوله في التي حبست هرَّة فدخلت النار فيها، أي: لسببها"^(١)، ففي هذا الحديث الأخير استدلَّ به بالمعنى ولم يورِّده نصاً.

ومثالُ ما استدلَّ بنصّه كما ورد في كتب الصحاح: في قوله ﷺ: (ما مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ)، قال: "وفي مسلم: (إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ) بكسر همزة (إن) وإسكان النون، وهو بمعنى: ما مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ"^(٢).

هذا، وقد يستدلُّ بروايات الحديث غير مكتفٍ برواية البخاري، كما في (ما أنا بقارئ)، إذ قال: "(ما) نافية، واسمها (أنا)، وخبرها (بقارئ)، و(الباء) زائدة لتأكيد النفي، أي: ما أحسن القراءة، وقد جاء في رواية: ما أحسنَ أَنْ أَقْرَأَ"^(٣).

كذلك قد يستدلُّ بأقوال الصحابة، وقد تكون مقطعةً من الحديث الشريف، ومن ذلك في آية ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٤); إذ قال: "ومثله قول عائشة: ولم يجلس عندي مِنْ يوم قيلَ ما قيلَ. وقولُ أنس: فما زلتُ أحبُ الدُّبَائَةَ من يومنَد. وقولُ بعض الصحابة: مُطْرَنَا مِنَ الْجَمْعَةِ إِلَى الْجَمْعَةِ"^(٥).

وقد يستدلُّ كذلك ببعض لغات العرب، عند مخالفتها للقواعد النحوية المشهورة، وذلك

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٤٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٣١٦/٨.

(٣) المصدر السابق ٢٦٠/٢.

(٤) التوبية: ١٠٨.

(٥) المصدر السابق ٥٨٤/٣.

في مثل (لن يصينا - لن تعد)؛ إذ قال ابن الملقن: "هي لغة بعض العرب؛ يجزمون بـ(لن) مثل (لم)"^(١).

ومثال ما استشهد به ابن الملقن من كلام العرب، في (حَذْفِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ)؛ إذ قال: "والعرب قد تُحذف (كاد) كثيراً من كلامها؛ لدلالة الكلام عليه، كقولهم في: (أظلمت الشمس)؛ كادت تُظلم"^(٢).

أما الأغراض التي دَعَتِ ابن الملقن للاستدلال بالسماع، فمتعددة؛ منها: أنه قد يستدل عَضْداً لرأي نحوي، ومن ذلك في (قيل وقال)، إذ قال ابن الملقن: "قال أبو عبيد: كتابة عن قيل وقول، ويقال: قلتُ قولاً، وقبل قالاً، وقرأ ابن مسعود: ﴿ذَلِكَ عِيسَى اُبْنُ مَرْيَمَ قَالَ الْحَقُّ﴾^(٣)، يعني: قول الحق"^(٤).

ومثال ما استدل به ابن الملقن عَضْداً لرأي نحوي، في قول عمر: (ما كدث أصلٍ العصر)، إذ قال ابن الملقن: "مقتضى الحديث أن عمر صلي العصر قبل المغرب؛ لأن النفي إذا دخل على (كاد) اقتضى وجوب الفعل في الأكثر، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَجَّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٥)^(٦).

وربما يعُضُّ الرأي نحوي بأكثر من شاهد، في مثل (إضافة الشيء إلى نفسه)، إذ قال ابن الملقن: "قال الشاعر:

أَمَامُ وَخَلْفُ الْمَرْءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ
كَوَالِيُّ تَزُويَ عَنْهُ مَا هُوَ يَحْذَرُ
وجاء أيضًا في إضافة واحدة؛ كما هو في الحديث"^(٧).

وقد يجمع بين الاستدلال بقراءة وبيتٍ شعري، في مثل (حذف المضاف إليه وإبقاء

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح .٩١/١٠.

(٢) المصدر السابق .٢٩٣/٦.

(٣) مريم: .٣٤.

(٤) المصدر السابق .٤٦٠/١٥.

(٥) البقرة: .٧١.

(٦) المصدر السابق .٢٨٢/٦.

(٧) المصدر السابق .٤٣٣/٣.



المضاف على حاله)؛ إذ قال: "مثـل قراءة ابن محيصـن: ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِم﴾^(١)، وقول الشاعر:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرَهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاجِرِ^(٢)

ومن طرائقـه أنه ربما يستدلـ بالقرآنـ الـكـريمـ لـعـضـ مـعـنىـ الـحـدـيـثـ، وـمـنـ ذـلـكـ فيـ (أنـ كانـ ابنـ عمـتكـ)؛ إذـ قالـ: "مـنـ أـجـلـ آـنـهـ اـبـنـ عـمـتكـ، كـقـولـهـ تـعـالـىـ: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾^{(٣)(٤)}.

هـذـاـ، وـقـدـ يـكـونـ اـسـتـدـلـالـ بـأـصـلـ السـمـاعـ إـثـيـاـنـاـ لـلـقـاعـدـةـ النـحـوـيـةـ، وـمـنـ ذـلـكـ فيـ (اتـخـذـ)؛ إذـ قالـ: "وـقـدـ تـتـعـدـىـ (اتـخـذـ) لـأـحـدـ الـمـفـعـولـيـنـ بـحـرـفـ الـجـرـ، وـقـدـ تـتـعـدـىـ إـلـىـ مـفـعـولـ وـاحـدـ، وـكـلـ ذـلـكـ فيـ القرآنـ"^(٥)، وـمـنـ ذـلـكـ ماـ عـلـقـ بـهـ بـعـدـ قـولـ اـبـنـ الشـجـرـيـ: إـنـ (الـلـامـ) قدـ تـأـتـيـ بـمـعـنىـ (فيـ)، قـالـ اـبـنـ الـملـقـنـ: "كـقـولـهـ تـعـالـىـ: ﴿وَنَصْعُ الْمَوَزِينَ الْقُسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^{(٦)(٧)}.

هـذـاـ أـبـرـزـ مـاـ وـقـفـ عـلـيـهـ الـبـاحـثـ - حـسـبـ اـطـلـاعـهـ - مـنـ طـرـقـ اـبـنـ الـملـقـنـ فيـ الـاستـدـلـالـ بـالـسـمـاعـ، وـالـأـغـرـاضـ الـتـيـ دـعـتـهـ لـاـسـتـخـدـامـ هـذـاـ الـأـصـلـ.

(١) البقرة: ٣٨.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٣٣/٣.

(٣) القلم: ١٤.

(٤) المصدر السابق ١٥/٣٣٧.

(٥) المصدر السابق ٥/٦١٧.

(٦) الأنبياء: ٤٧.

(٧) المصدر السابق ١٨/٣٠٥.

المبحث الثاني: القياسُ

اعتقدَ ابنُ الملقن بِأصلِ القياس في شرحةِ الجامعِ الصحيح، غيرَ أنه استعمله بقلة -حسبَما وقف عليه الباحث من خلال المسائل التي درسها- ومع ذلك، فقد تنوّع استعمالُ ابن الملقن لهذا الأصل؛ فتارة يقيسُ على ما هو مشهور عند النحويين، وتارة يقيسُ بحمل النظير على النظير، وفي أخرى يقيسُ بحمل النظير على ضده، وفي بعض المسائل يقيس بحمل الفرع على الأصل.

فمثال ما قاس فيه على المشهور عند النحويين: في (ما) هل هي للعقل؟ أو لغير العاقل؟ إذ قال ابن الملقن: "(ما رزقنا) أي: شيئاً رزقنا؛ لأن المشهور أن (ما) لمَا لا يعقل، (ومن) لم يعقل، وإذا كانت (ما) بمعنى شيء، وقعت على مَنْ يعقل وما لا يعقل"^(١). حيث حمل غير العاقل على العاقل؛ لاتصافه بما يتصفُ به العاقل.

ومن ذلك أيضًا في (معاذ بن جبل)، إذ قال: "واختار ابن الحاجب النصب... واعتبره ابنُ مالك فقال: الاختيارُ الضم؛ لأنَّه منادٍ علِّم، ولا حاجةٌ إلى إضمار"^(٢)؛ حيث قدَّم ما لا يحتاج إلى إضمار، كما هو القياس عند النحويين.

وكذلك في (حتى شطر الليل أو يبلغه)، إذ قال:

"التقدير... كاد يبلغه، والعرب قد تمحّف (كاد) كثيراً من كلامها لدلالة الكلام عليه، كقولهم في: (أظلمت الشمس)؛ كادت تظلم"^(٣).

وفي قوله الستيلا: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله...) قال: "لا بد من تقدير شيء؛ لأن القاعدة عند أهل الصناعة أن..."^(٤). حملاً على ما هو مشهور عند أهل اللغة.

ومن قياس النظير على النظير، في قول ورقة بن نوفل: (يا ليتني كنت جذعاً)، إذ قال ابن الملقن: "أن تكون (ليت) عملت عملَ (تمَّيَّث) فنصبت اسْمِين"^(٥). فحمل عملَ (ليت) التي

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩/٢٣٣.

(٢) المصدر السابق ٣/٦٥٨.

(٣) المصدر السابق ٦/٢٩٣.

(٤) المصدر السابق ٢/١٩٠.

(٥) المصدر السابق ٢/٢٩٢.



للتمني على (تنيني)؛ لاتحادهما في المعنى.

ومن ذلك في حديث أم زرع (جلس إحدى عشرة نسوة)، إذ قال: "نسوة"، وهو جنس بعد إحدى عشرة، وهو خارج عن وجه الكلام، ولا يصح نصبه على التفسير؛ إذ لا تفسير في العدد إلا بواحد. ولا يصلح إضافة العدد الذي قبله إليه، ووجه نصبه عندي على إضمار (أعني)، أو يكون مرفوعاً بدلاً من (إحدى عشرة)، وهو الأظهر، وعلى هذا أعرموا قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَيْ عَشْرَةً أَسْبَاطًا أُمَّا﴾^(١)؛ الأسباط بدل من ﴿أَثْنَيْ عَشْرَةً﴾^(٢). حيث قاس (أسباطاً) على (نسوة)؛ لأن كليهما جنس، ولا يجوز أن تكون تمييزاً.

ومثله أيضاً في (نوح)؛ إذ قال: "(نوح) أعجمي، والمشهور صرفه، ويجوز تركه"^(٣). حمل على أن كل اسم أعجمي ثلاثي الوسط فهو مصروف.

ومن ذلك أيضاً في قوله ﴿الْحَبُّ فِي اللَّهِ...﴾: (الحب في الله...)، إذ قال ابن الملقن: "(في) سببية..." كقوله ﴿الْحَبُّ فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مائةً مِّنَ الْإِبَلِ﴾: (في النفس المؤمنة مائة من الإبل)، وكقوله في التي حبست الهرة: (فدخلت النار فيها)، أي: بسببها، وأصل (في) للظرفية^(٤). حيث قاس (في) في الحديث الأول، على (في) في الحديثين التاليين، مع كون الخلاف قائماً حول مجيء (في) للسببية.

ومن ذلك في قوله ﴿مَا مِنْ أَحَدٍ غَيْرَ مِنَ اللَّهِ﴾: (ما من أحد غير من الله) قال: "وفي مسلم: (إن من أحد غير من الله) بكسر همزة (إن) وإسكان النون، وهو معنى: (ما من أحد غير من الله)، وعلى هذا (غير) بالنصب خبر (إن) النافية، فإنها تعمل عمل (ما) عند الحجازيين"^(٥). حيث حمل عمل (إن) النافية على عمل (ما) النافية عند الحجازيين، إذ هما معنى واحد.

ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَّنْ يُصِبَّنَا﴾^(٦)، قال: "هي لغة بعض العرب؛ يجزمون

(١) الأعراف: ١٦٠.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥٦٨/٢٤.

(٣) المصدر السابق ١١٨/٢.

(٤) المصدر السابق ٤٤٤/٢.

(٥) المصدر السابق ٣١٦/٨.

(٦) التوبية: ٥١.

بـ(لن) مثل (لم)^(١)، حيث حمل (ما) في الآية على لغة بعض العرب في المخالف للقواعد النحوية المشهورة.

ومن حمل النظير على نظيره: في قوله اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ يَحْكُمَنِي عَدُوّي بِمَا لَا يَرَى: (مثل أو قريب) في حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على هيئته، قال ابن الملقن: "وجاء أيضًا في إضافة واحدةٍ كما هو في الحديث"^(٢). إذ لا نظير لما عند النحوين سوى ما في هذا الحديث حسب قوله.

وكذلك: في جعله الفعل المبني للمجهول يرفع فاعلًا، وينصب مفعولًا، وذلك في مثل: (لن يُشَادَ الدِّينَ أَحَدٌ)؛ إذ قال: "والدِينَ عَلَى هَذَا مَنْصُوبٌ... وَهُوَ ضَبْطُ أَكْثَرِ أَهْلِ الشَّامِ عَلَى إِضْمَارِ الْفَاعِلِ فِي (يُشَادَ) لِلْعُلُومِ بِهِ"^(٣). والذي عند النحوين أن الفعل المبني للمجهول يرفع نائب فاعل.

ومن قياس الفرع على الأصل: في مثل (فبَكْرًا تزوجت)؛ قال: "تقديره: أَبْكَرًا تزوجت؛ لأن (أم) لا يعطف بها إلا بعد همزة الاستفهام"^(٤). حيث جعل (الفاء) بمنزلة (همزة الاستفهام)؛ إذ الأصل في الاستفهام الهمزة.

هذا بجمله ما استعمله ابن الملقن في أصل القياس في المسائل التي درسها الباحث.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح .٩١/١٠.

(٢) المصدر السابق .٤٣٣/٣.

(٣) المصدر السابق .٨٤/٣.

(٤) المصدر السابق .١٥٧/٢٥.



المبحث الثالث: الإجماع

اعتمد ابن الملقن في شرحه للجامع الصحيح الموسوم بـ(التوسيع لشرح الجامع الصحيح)، على أصل الإجماع اعتماداً ملحوظاً، حيث أقرَّ في كثير من الآراء ما أجمع عليه النحويون، ومثالٌ ما أقرَّه ابن الملقن بناءً على ذلك: في قوله ﷺ: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجر ثُرْه...)، إذ قال: "لا بد فيه من تقدير شيء؛ لأن القاعدة عند أهل الصناعة أن..."^(١)، فذكره لهذا الحكم مبنيًّا على ما أقره النحويون.

ومنه في قوله ﷺ: (لها ريح مُتن)، قال: "صوابه: (منتنة)؛ لأن الريح مؤنثة، إلا أنه يجوز في المؤنث الذي لا فرج له أن يُعبَّر عنه بالذكر"^(٢)، وهو يشير لما أجمع عليه النحويون. وأيضاً مما أقرَّه ابن الملقن لما أجمع عليه النحويون: في قوله ﷺ: (و يجعلون محرم صفر)، إذ قال: "والصواب صفر؛ لأنَّه مصروف قطعاً"^(٣).

وكذلك في قوله ﷺ: (فبكرًا تزوجت أم ثيَّا)، قال: تقديره: أبكرًا تزوجت؛ لأن (أم) لا يُعطَف بها إلا بعد همزة الاستفهام"^(٤). أي: عند النحويين.

ومن ذلك أيضاً في (مبرور)، إذ قال: "وأصله أن لا يتعدى بغير حرف جر"^(٥). وكذلك في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ما كدُتْ أصلِي العصر)، قال ابن الملقن: "مقتضى الحديث أن عمر صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ العصر قبل المغرب؛ لأن النفي إذا دخل على (كاد) اقتضى وقوع الفعل في الأكثر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٦). المشهور في (كاد) أنها إذا كانت في سياق النفي أوجبت، فإن كانت في سياق الإيجاب نفَّت"^(٧).

هذا، وربما لا يكتفي ابن الملقن بما أقره النحويون فحسب، بل يزيدُ ما أقرَّه أهل الأصول

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٩٠/٢

(٢) المصدر السابق ٢٢٣/٢١

(٣) المصدر السابق ٢٥٢/١١

(٤) المصدر السابق ١٥٧/٢٥

(٥) المصدر السابق ٣٨/١١

(٦) البقرة: ٧١

(٧) المصدر السابق ٢٨٢/٦

أيضاً، ومن ذلك: في قوله عليه السلام: (إنما الأعمال بالنيات...)، قال: "(إنما) موضوعة للحصر؛ تثبت المذكور وتنفي ما عداه، هذا مذهب الجمهور من أهل اللغة والأصول وغيرهما"^(١). وبالنظر فيما سبق يتضح اهتمام ابن الملقن بهذا الأصل، مما عرضه في هذا المبحث من ذكرٍ للحديث الشريف وتعليقه عليه.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٧٠/٢.



المبحث الرابع: أصول أخرى

تنوعت أصول الاستدلال عند ابن الملقن في شرحه للجامع الصحيح؛ فمن الأصول التي اعتمد عليها ما سبق إيضاحه من السمع والقياس والإجماع، ومنها ما بحده عنه أيضًا من الاستدلال بأصول أخرى، منها: استصحاب الحال، والسبير والتقسيم، وقد ظهر استدلاله بذين الأصلين من خلال دراسة الباحث للمسائل النحوية.

ويمكن أن ثبِّرَ هذين الأصلين بعرض الأمثلة عليهما؛ فاما استدلاله بأصل استصحاب الحال، فإننا بحده ابن الملقن يستخدم هذا النوع من الأدلة في عدة مواقف وربما يقدمه على غيره من الأدلة.

ومثال ذلك في قول ورقة بن نوفل: (يا ليتني كنت جذعًا)، إذ قال ابن الملقن: "منصوبٌ على الحال، وخبر (ليت) قوله: فيها، والتقدير: ليتني كائنٌ فيها -أي: مدة الحياة- في هذا الحال شبيهةً وصححةً وقوة لنصرتك، إذ قد كان أحسنَ وعمى عند هذا القول"^(١). فكان الرابط في اختيار النصب: هو حال ورقة من الكبار والعمى.

ومن ذلك أيضًا في قوله الكتاب: (ليلٌ طويلاً فارقد)، إذ قال ابن الملقن: "وال الأول أولى (ليلٌ طويلاً) من جهة المعنى؛ لأنَّه الأمكان في الغرور؛ من حيث إنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد، وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد"^(٢).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(٣)، قال ابن الملقن: "حمله على معنى الانتظار لا يخلو أن يُراد به: منتظرةً رجحًا أو ثوابه، وعلى أيهما حُمل فهو خطأ؛ لأنَّ المُنتظَر لِمَا يُنتظَرُ في تنفيص وتکدير، والله قد وصف أهل الجنة بغير ذلك"^(٤).

أما أصل السبير والتقسيم، فقد استخدمه ابن الملقن قليلاً، ومن ذلك في: (حتى أدخل على مالك)، إذ قال ابن الملقن: "من قرأه بضم لام (أدخل) كانت (حتى) عاطفة، فمعنى

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩٢/٢.

(٢) المصدر السابق ٨٩/٩.

(٣) القيامة: ٢٣.

(٤) المصدر السابق ٤٢٣/٣٣.

الكلام: انطلقت فدخلت المدينة، ومن فتحها كانت (حتى) يعني (كـي)^(١).
 ومن ذلك في قوله ﷺ: (يضرب بعضاً)، قال ابن الملقن: "من حزم (الباء) من (يضرب) أَوْلَهُ على الكفر الحقيقي الذي فيه ضربُ الأعناق، ومن رفعها، فكأنه أراد الحالَ والاستئناف، ولا يكون متعلقاً بالذى قبله"^(٢).
 ومن السير والتقطيع أيضاً لديه: في مثل ما ورد في (نعم)، إذ قال: "وفيها أربع لغات:
 بفتح أوله وكسر ثانية، وكسرهما، وسكون العين وكسر النون، وفتح النون وسكون العين"^(٣).
 هذا أَبْرَزُ ما وقف عليه الباحثُ في دراسته للمسائل النحوية لأصول الاستدلال.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٨/٣٨٣.

(٢) المصدر السابق ٣٢/٣١٧.

(٣) المصدر السابق ٣٢/٤٤٦.



المبحث الخامس: استعانته بالتعليق

استعان ابن الملقن في شرحه للجامع الصحيح بأصل التعليل، مستخدماً ذلك لأغراض متعددة؛ من أهمها: استعانته بالتعليق لعضد رأي أو دخنه، أو إيضاح معنى.

فمثال ما استعان فيه ابن الملقن بالتعليق: في قوله ﷺ: (فَمَنْ كَانَ هَرْجُونِهِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...)، إذ قال ابن الملقن: "لا بد فيه من تقدير شيء؛ لأن القاعدة عند أهل الصناعة أن الشرط والجزاء والمبتدأ والخبر لا بد من تغايرهما"^(١).

ومن ذلك في قول أبي طلحة: (أفعل يا رسول الله)، قال ابن الملقن: "هو فعل مستقبل مرفوع. وقال الداودي: يحتمل أن: افعل أنت ذاك، قد أمضيته على ما قلت؛ فجعله أمراً، والأول أول؛ لقوله: فقسمها أبو طلحة"^(٢). حيث جعل الفعل للمستقبل لدلالة الفعل (قسمها).

ومثله في (ريح منتن)، إذ قال: "وصوابه: (منتنة)؛ لأن الريح مؤنثة"^(٣).

ومن ذلك أيضاً (ليل طويل)، إذ قال: "والرفع أولى من جهة المعنى؛ لأنه الأمكن في الغرور؛ من حيث إنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقداد"^(٤).

ومن ذلك في (معاذ بن جبل)، إذ قال ابن الملقن: "ويجوز في (معاذ) النصب والرفع، واختار ابن الحاجب النصب على أنه تابع لـ(ابن)، فيصيران كاسم واحد مركب؛ كأنه أضيف إلى (جبل)، والمنادى المضاف منصوب قطعاً، واعتبره ابن مالك فقال: الاختيار الضم؛ لأنه منادى علم، ولا حاجة إلى إضمار"^(٥).

وما استعان فيه بالتعليق لعضد رأي: في قول علي عليه السلام: (بعشني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد)، إذ قال: "أكيد الضمير المنصوب بـ(أنا)، كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنَ أَنَّ أَكَلَ مِنْكَ مَا لَّا

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٩٠/٢.

(٢) المصدر السابق ٢١٢/١٥.

(٣) المصدر السابق ٢٢٣/٢١.

(٤) المصدر السابق ٨٩/٩.

(٥) المصدر السابق ٦٥٨/٣.

وَوَلَدًا ﴿٢٩﴾، وقيل: لا يؤكّد بها ضمير المنسوب؛ لأنّها في موضع رفع؛ ولا يؤكّد المنسوب بالمرفوع^(٢).

ومن ذلك أيضًا في قوله ﷺ: (نعمت المرضعة، وبئست الفاطمة)، قال ابن الملقن: "نعم) و(بئس) فعالان لا يتصرفان؛ لأنهما انتقالا عن موضعهما، فنُقلَا إلى المدح والذم، فشاباهما الحرف^(٣).

ومن ذلك في: (فبكرا تزوجت)؛ قال ابن الملقن: "تقديره: أبكرًا تزوجت؛ لأن (أم) لا يُعطَف بها إلا بعد همزة الاستفهام"^(٤).

أما التعليّل الذي استعان به ابن الملقن لدحض رأي، ففي مثل (حتى أفيض)؛ إذ قال: "صوابه أُفضِّ؛ لأنّه جوابُ الأمر"^(٥).

ومن ذلك أيضًا في قوله: (ما أنا بقارئ)؛ إذ قال ابن الملقن: "وُعلّطَ مَنْ جعلَها استفهامية؛ لدخول الباء في خبرها، وهي لا تدخل في خبر (ما) الاستفهامية"^(٦).

ومثله في (إلا خطأ)؛ إذ قال: "ولا يصح أن يكون (إلا) بمعنى الواو؛ لأنّه لا يُعرف (إلا) بمعنى حرف العطف، ولأن الخطأ لا يُحدِّر، لأنّه ليس بشيء يُقصد"^(٧).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، تعليقًا على قول الفارسي: أي من تأسيس أول اليوم، قال ابن الملقن: "وضُعِّفَ هذا الرأي؛ لأن التأسيس ليس بمكان"^(٨).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرٌ﴾^(٩)، قال ابن الملقن: "وخطأ كونه في الآية بمعنى الأول - وهو الانتظار - من وجهين: أحدهما: أنه عددي إلى مفعوله بـ(إلى)، وهو إذا كان بمعنى

(١) الكهف: ٣٩.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤١٩/٢١.

(٣) المصدر السابق ٤٤٦/٣٢.

(٤) المصدر السابق ١٥٧/٢٥.

(٥) المصدر السابق ٥٤٠/١١.

(٦) المصدر السابق ٢٦٠/٢.

(٧) المصدر السابق ٣٥٧/٣١.

(٨) المصدر السابق ٥٨٤/٣.

(٩) القيامة: ٢٣.



الانتظار لا يتعدى بها، وإنما يتعدى بنفسه...".^(١)

وكذلك في قوله ﷺ: (و يجعلون المحرم صفر)، قال ابن الملقن: "والصواب صفرًا؛ لأنَّه مصروف قطعًا".^(٢)

ومن ذلك في (الإفرار) قال ابن الملقن: "وهذا ليس ب الصحيح؛ لأنَّه لا يُقال: أَفَرِ رِباعيًّا".^(٣)
أما التعليل الذي من أجل إيضاح المعنى، فمثاله في قوله ﷺ: (لا تَحْوِوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها)، قال ابن الملقن: "و(لا) الناهية دخلت بعد الواو؛ لتفيد النهي عن كلٍّ منها".^(٤)

ومن ذلك أيضًا في (أنْ كَانَ ابْنُ عَمْتِكَ)؛ قال ابن الملقن: "من أجل أنه ابن عمتك... لأنَّ أَمَّ الزَّبِيرِ صَفِيَّةَ بَنْتَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".^(٥)

ومن ذلك في قول عمر: (ما كدُثْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرِبُ)، قال ابن الملقن: "مقتضى الحديث أنَّ عمر صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ؛ لأنَّ النَّفِيَ إِذَا دَخَلَ عَلَى (كَادَ اقتضى وجوبَ الفَعْلِ فِي الْأَكْثَرِ)".^(٦)

ومن ذلك ما عَلِقَ به ابن الملقن على ما استشكله القرطي في (إلا فرار) من وجهي النصب والرفع، إذ قال ابن الملقن: "لأنَّه يُفيد بحكم ظاهره أنه لا يجوزُ أن تخرج من الوباء إلا من أجل الفرار، وهذا محالٌ، وهو نقيض المقصود من الحديث".^(٧) ومن ذلك أيضًا، في (ثوري حجر) قال: "إِنَّمَا نَادَى مُوسَى الْكَلِيلَ الْحَجَرَ نِدَاءً مَنْ يَعْقُلُ؛ لأنَّه صَدَرَ عَنِ الْحَجَرِ فَعْلٌ مَنْ يَعْقُلُ".^(٨)

فهذا أَبْرُزُ ما وقفَ عليه الباحثُ من اهتمام ابن الملقن واستعانته بالتعليق.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٢٣/٣٣.

(٢) المصدر السابق ٢٥٢/١١.

(٣) المصدر السابق ٦٥١/١٩.

(٤) المصدر السابق ٢٦٤/٦.

(٥) المصدر السابق ٣٤٧/١٥.

(٦) المصدر السابق ٢٨٢/٦.

(٧) المصدر السابق ٦٥١/١٩.

(٨) المصدر السابق ٦٢٧/٤.

الفصل الرابع

المبحث الأول: الوضوح والغموض

المبحث الثاني: الدقة في النقل، وعدمه

المبحث الثالث: التبعية والاستقلال

المبحث الرابع: تأثير آرائه في من جاء بعده

المبحث الخامس: أثر بحثه النحوى في دلالة الحديث



المبحث الأول: الوضوح والغموض

من خلال ما درسه الباحث من المسائل النحوية في كتاب (التوسيع لشرح الجامع الصحيح)، تبيّن له دقة عبارة ابن الملقن ووضوحاً، مع كونها مختصرةً، عدا النَّزْرُ اليسير - غير المخول للعيوب - في غموض بعض العبارات.

فمثُلُّ وضُوح عبارته: في قوله العَلِيَّةُ: (فبَكْرًا تزوجت)، إذ قال: "تقدِيرُه: أَبْكَرًا تزوجت؛ لأنَّ (أم) لا يُعطِف بها إلَّا بعد همزة الاستفهام"^(١).

ومن ذلك أيضاً في قوله العليّة: (حتى فرجه بفرجه)، قال ابن الملقن: "حتى هنا عاطفة، وهي عند النحوين لا تعطف إلا بثلاثة شروط: أن تعطف قليلاً على كثير، وأن يكون من جنسه، وأن يراد به التعظيم أو التحقيق، والقليل هنا الفرج، والكثير الأعضاء، وهو من جنسها، والمراد به: التحقيق، فيكون (فرجه) منصوباً بالعاطف^(٢)".

ومن ذلك أيضاً في قوله ﷺ: (الحب في الله والبغض في الله)، قال: "(في) هنا للسببية - أي: بسبب طاعة الله وعصيته - كقوله ﷺ: (في النفس المؤمنة مائة من الابل)، وكقوله في التي حبست المرة: (فدخلت النار فيها)، أي: بسببها، وأصل (في) للظرفية^(٣).

ومثله في قوله ﷺ: (الذى قلت له آنفًا: إنه من أهل النار)، قال ابن الملقن: "معنى (له): فيه، قال ابن الشجري: اللام قد تأتي بمعنى (في)؛ قال تعالى: ﴿وَرَضَعُ الْمَوَزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٤)؛ أي: فيه^(٥).

ومثل ذلك في (ما من أحدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ)؛ إذ قال: "وفي مسلم: (إِنْ مَنْ أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ) بكسير همزة (إِنْ) وإسكان التون، وهو بمعنى: ما من أحدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ، وعلى هذا (أَغْيَرَ) بالنصب خبرٌ (إن) النافية، فإنها تعمل عملَ (ما) عند الحجازيين، وعلى التمييمية هو مرفوعٌ

١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٥٧/٢٥

(٢) المُصْدَرُ السَّابِقُ ٣٠/٤١

(٣) المُصْدَرُ السَّابِقُ / ٤٤٤ .

الأنبياء: ٤٧ .

(٥) المُصْدَرُ السَّابِقُ / ١٨٥٣

على أنه خبر المبتدأ الذي هو (أحد)^(١).

ومن أمثلة وضوح عبارة ابن الملقن: في (أُرِيَتُكُمْ أَكْثَرَ)، قال ابن الملقن: "(أَكْثَر)" هو بنصب الراء، على أن (أَرِيت) يتعدى إلى مفعولين، أو على الحال؛ إذا قلنا: إن أَفْعَلَ لا يُتَعْرِفُ بالإضافة، كما صار إليه الفارسي وغيره. وقيل: إنه بدل من الكاف في (أُرِيَتُكُنْ)^(٢).

ومثله في (لو كُنْتَ مُتَحَدًا)؛ إذ قال: "(اتخَذْ)" تتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، فيكون معنى: اختار واصطفى، وهنا سكت عن أحد مفعوليها، وهو الذي دخل عليه حرفُ الجر، فكأنه قال: لو كُنْتَ مُتَحَدًا من الناس خليلاً لاتخَذْ منهم أباً بكر، وقد تتعدى (اتخَذْ) لأحد المفعولين بحرف الجر، وقد تتعدى إلى مفعول واحد، وكل ذلك في القرآن^(٣).

ومن الأمثلة التي تدل على وضوح عبارة ابن الملقن: في (يُوشَكَ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا)، قال: "و(يُوشَكَ) أَحَدُ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ، يَطْلُبُ اسْمًا مَرْفُوعًا وَخَبَرًا مَنْصُوبَ الْمَحْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا فَعَلًا مَضَارِعًا مَقْرُونًا بِ(أَنَّ)، وَقَدْ يُسَنَّدُ إِلَى (أَنَّ) وَالْفَعْلُ الْمَضَارِعُ؛ فَيُسَدِّدُ ذَلِكَ مَسَدًا اسْمَهَا وَخَبْرَهَا"^(٤).

ومن ذلك أيضاً: تعليقه على (لا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ)، إذ قال: "كَثِيرٌ مِنْ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ (لا يَبِيعُ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَالْفَعْلُ غَيْرُ مَجْزُومٍ، وَذَلِكَ لِحُنْ، وَإِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةِ فَتَكُونُ (لا) نَافِيَةً، وَقَدْ أَعْطَاهَا مَعْنَى النَّهْيِ، لِأَنَّهُ إِذَا نُفِيَ أَنْ يَوْجَدُ هَذَا الْبَيْعُ، فَكَانَهُ قَدْ اسْتَمَرَ عَدْمُهُ، وَالْمَرادُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْفَعْلِ: إِنَّمَا هُوَ طَلْبُ إِعْدَامِهِ أَوْ اسْتِبْقاءُ عَدْمِهِ"^(٥).

ومثله في (إنما الأعمال بالنيات)، إذ قال: "لَا بَدْ فِيهِ مِنْ تَقْدِيرِ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ عِنْدَ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزْءَ وَالْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرَ لَا بَدْ مِنْ تَغَيِّرِهِمَا، وَهُنَّا وَقْعُ الْإِتْحَادِ..."^(٦).

وقد يكون وضوح عبارة ابن الملقن بارزاً في تصويب حكم نحوه؛ كما في مثل: (ولها ريح

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣١٦/٨.

(٢) المصدر السابق ٥٣/٥.

(٣) المصدر السابق ٦١٧/٥.

(٤) المصدر السابق ٥٦٥/٢.

(٥) المصدر السابق ٣٤٤/١٤.

(٦) المصدر السابق ١٩٠/٢.



منتن)، إذ قال: "وصوابه: (منتنة)؛ لأن الريح مؤنثة، إلا أنه يجوز في المؤنث الذي لا فرج له أن يعبر عنه بالذكر"^(١).

أما الموضع التي وقف عليها الباحث، وأشكلت عليه عبارة ابن الملقن لغ موضوعها، ففي (مني)؛ إذ قال: "الأجود صرفها، وكتابتها بالألف، وتذكيرها"^(٢). مع أن المشهور في أسماء البلدان التأنيث والمنع من الصرف.

ومن ذلك في قول عائشة –رضي الله عنها–: (لَمَّا أخْبَرْتِنِي)، قال ابن الملقن: "يتحمل آخر شيء، يتحمل أن تكون اللام بمعنى (إلا) و(ما) زائدة، هذا مذهب الكوفيين، ويتحمل أن تكون ما مشددةً بمعنى (إلا)، ذكره سيبويه، وأنكره الجوهري"^(٣). فلا أدرى ما المقصود بـ(آخر شيء)!؛ لأن ما بعدها يتحمل أن تكون (اللام) بمعنى (إلا)، ويتحمل أن تكون (ما) مشددةً بمعنى (إلا). أم أن المقصود هو العامل؟ لأننا إن قلنا ذلك فيكون العامل ليس بالأخير، إنما الأخير هو الفعل.

هذا ما استطاع الباحث ذكره في وضوح عبارة ابن الملقن وغموضها.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح .٢٢٣/٢١

(٢) المصدر السابق .٣٨٨/٣

(٣) المصدر السابق .١٤١/٢٩

المبحث الثاني: الدقة في النقل، وعدتها

تميز ابن الملقن في شرحه للجامع الصحيح في جانب النقل، إذ يغلب على نقوله الدقةُ والصوابُ، هذا وقد ينقل نصًا عن عالم محتفظاً بأصل النص، وربما ينقل عن عالم بالمعنى، وتارة أخرى يلجأ لاختصار المنسوب، وتارة ينقل عن شارح للحديث، ويكون هذا النقل مخالفًا لما عليه النحوين، وفي قليل من النقول تفتقد الدقةُ في النقل.

أما نقل ابن الملقن المتميز بالدقة والصواب، ففي مثل (حلة سيراء)، إذ قال ابن الملقن: "قال صاحب (المطالع): حلة سيراء على الإضافة، ضبطناه عن ابن سراج ومتقني شيوخنا، وقد رواه بعضهم بالتنوين على الصفة...^(١)". فنقله عن المطالع لابن قرقول تميز بالدقة والصواب. ومن ذلك أيضاً: في قوله ﴿إِلَّا إِبْقاءَ عَلَيْهِمْ﴾، قال ابن الملقن: "هو بكسر الهمزة، ثم باء موحدة، ممدود؛ أي: الرفق بهم. قال القرطبي: رويناه بالرفع على أنه فاعل (يمنعهم)، ويجوز النصب على أن يكون مفعولاً من أجله، قال: ويكون في (منعهم) ضمير عائد على رسول الله ﷺ وهو فاعله"^(٢).

وهذا النقل عن القرطبي نقلٌ دقيقٌ صحيحٌ بحدِّه في كتاب (المفهم لما أشكل من تشخيص كتاب مسلم).

ومثله في قوله ﷺ: (مثل أو قريباً)، قال ابن الملقن: "قال ابن مالك: يروون في البخاري: أو قريب بغير تنوين، والمشهور: أو قريباً، ووجهه أن يكون أصله (مثل فتنة الدجال أو قريباً من فتنة الدجال)، فمحذف ما كان (مثل) مضاد إليه، وترك على هيئته قبل الحذف... "(٣). ونقله هنا عن ابن مالك فيه شيء من التغيير اليسير لا يصل لعدم الدقة في النقل، وذلك كما ورد في كتاب (شواهد التوضيح).

أما مثال ما نقله ابن الملقن بالمعنى، أو بشيء من الاختصار، ففي قوله الستيلا: (حتى كان شطر الليل)، إذ قال ابن الملقن: "قال ابن بطال: التقدير (حتى كان شطر الليل أو كاد يبلغه)،

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٠٩/٧

٣٦٦/١١) المُصْدَرُ السَّابِقُ .

(٣) المُصْدَرُ السَّابِقُ / ٤٣٣



والعرب قد تمحّف (كاد) كثيًراً من كلامها؛ لدلالة الكلام عليه، كقولهم في: (أظلمت الشمس)؛ كادت تظلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِر﴾^(١)، أي: كادت من شدة الخوف تبلغ الحلوق^(٢).

وما قاله ابن بطال مماثلاً لما نقله عنه ابن الملقن؛ غير أن ابن الملقن اكتفى بقول العرب وبالآلية القرآنية، ولم يذكر البيت الشعري الذي ذكره ابن بطال؛ وهو قول الشاعر:

يَتَعَارَضُونَ إِذَا التَّقَوْا فِي مَوْطِنٍ نَظَرًا يُزِيلُ مَوَاطِئَ الْأَقْدَامِ

قال ابن بطال: فلم يقل: (كاد يزيل)، ولكن نواها في نفسه.

ومثله في (كره لكم قيل وقال)، قال ابن الملقن: "قال أبو عبيد: كناية عن قيل وقول، يقال: قلت قولًا وقيلًا..."^(٣)، أما نصُّ كلام أبي عبيد فهو: "جعل القال مصدرًا؛ ألا تراه يقول: عن قيل وقال، فكأنه قال: عن قيل وقول؛ يقال على هذا: قلت قولًا وقيلًا...".

أما ما أخذ على النقل لدى ابن الملقن: فهو أنه ربما ينقل عن شارح للحديث رأياً نحوياً دون الرجوع إلى أهل الصناعة، مع أن الرأي الصحيح والصواب هو ما عليه النحوين، ومن ذلك: في (والوضوء أيضًا)، قال ابن الملقن: "قال القرطبي: الواو عوضٌ من همزة الاستفهام كما قرأ ابن كثير: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمَنْتُم﴾^(٤)"^(٥). هذا ما نقله ابن الملقن عن القرطبي، وموطن الخلل هو: أن القاعدة والآلية التي نقلها ابن الملقن عن القرطبي فيها إبدال الهمزة واوًا؛ لوقوعها مفتوحةً بعد ضم، وذلك لا ينطبق على ما ورد في الحديث الشريف؛ لوقعها بعد فتح، فلا وجه لإبدالها فيه واوًا^(٦).

وأما ما أخذ من عدم الدقة في النقل، ففي (إذ يخرجك قومك)، إذ قال ابن الملقن: "استعمل فيه (إذ) في المستقبل كـ(إذا)، وهو استعمالٌ صحيح كما نبه عليه ابن مالك، وقال:

(١) الأحزاب: ١٠.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩٣/٦.

(٣) المصدر السابق ٤٦٠/١٥.

(٤) الأعراف: ١٢٣.

(٥) المصدر السابق ١٧٧/٢.

(٦) مصابيح الجامع ٤٢٧/٢.

غفل عنه أكثر النحوين^(١).

وحقيقة الأمر أن ابن مالك لم يقل ذلك، وإنما قال: "غفل عن التنبية عليه أكثر النحوين"^(٢)، وفرق بين العبارتين؛ لأمور:

- ١ - أن إغفال التنبية لا يعني عدم معرفة ذلك الأمر.
- ٢ - أن الجهل بأي أمر، يتعدّر التنبية عليه؛ إذ هو أمر مجهول.
- ٣ - في عبارة ابن مالك دلالة على أن النحوين يعرفون ذلك، لكن غفل أكثرهم عن التنبية عليه.
- ٤ - في عبارة ابن الملقن دلالة على أن أكثر النحوين لم يعرفوا ذلك، ويعرف بعضهم ذلك؛ سواء نبهوا عليه أم لم ينبهوا.

بهذا يتبيّن لنا مدى اهتمام ابن الملقن بالدقة في النقل، وأن ما ورد من المأخذ عليه لا يعدو أن يكون من النّزُر اليسير الذي لا يضير السبيل الذي اتخذه ابن الملقن في شرحه الجامع الصحيح من التوضيح وفكّ اللبس.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩٢/٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٦٢/١.



المبحث الثالث: التبعية والاستقلال

بعدما وقف الباحث على بعض المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح -بالدراسة والتحليل- تبيّن له أن الشارح قد يتبع آراء غيره وقد يستقلُّ برأيه.

فمثَالُ الأحكَام النحوية التي تبع فيها النحوين: في (يا نساء المسلمات); إذ قال ابن الملقن: "في إعراب (يا نساء) أوجُهُ ذكرها القاضي عياض؛ أصْحُحُها وأشَهُرُها: بنصب (النساء) وجُرُّ (المسلمات) على الإضافة. قال الباقي: وبهذا روينا عن جميع شيوخنا بالمشريق، وهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، والموصوف إلى صفتة، والأعمّ إلى الأخصّ، ك(مسجد الجامع)، و(جانب الغربي)، وهو عند الكوفيين جائزٌ على ظاهره..."^(١). فهنا بحد ابن الملقن يأخذ بقول القاضي عياض والباقي، ويتابعهما دون تعقيب أو مناقشة، والباقي توفي سنة ٤٧٤هـ، والقاضي عياض توفي سنة ٤٥٥هـ.

وبه يتبيّن أن ابن الملقن تبع مَنْ قبله في هذا الرأي.

ومن ذلك أيضًا: في (ليلٌ طويلاً)، قال ابن الملقن: "وقال القرطبي في رواية مسلم: وروايتنا الصحيحة: (ليلٌ طويلاً) على الابتداء والخبر، ووقع في بعض الروايات: (عليك ليلًا طويلاً)، على الإغراء. والأولُ أولٍ من جهة المعنى؛ لأنَّه الأُمُكُنُ في الغرور من حيث إنَّه يخبرُه عن طول الليل ثم يأمرُه بالرقاد بقوله: (فارقد)، وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمرُ بِملازمة طول الرقاد، وحيثَنَد يكون قوله: (فارقد) ضائعاً"^(٢).

وبهذا فقد أخذ ابن الملقن برأي القرطبي المتوفى ٦٥٦هـ.

ومثال ما تبع فيه ابن الملقن النحوين دون إضافة أو تعليق أو تحقيق: في (أما بعد); إذ قال: "وفي ضبطها أربعةُ أوجه: ضم الدال، وتنوينها، ونصبها، وتنوينها"^(٣). وهذه الأوجه مقررة عند النحوين^(٤).

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٦/٢٧٥.

(٢) المصدر السابق ٩/٨٩.

(٣) المصدر السابق ٧/٥٥١.

(٤) إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد ٥٣-٥٤.

ومثله في (حلة سيراء)؛ إذ قال: "قال صاحب (المطالع): حلة سيراء على الإضافة، ضبطناه عن ابن سراج ومتقني شيوخنا، وقد رواه بعضهم بالتنوين على الصفة..."^(١). ومثال تبعية ابن الملقن أيضًا: في (والوضوء أيضًا)، إذ قال: "قال القرطي: والواو عوض عن همزة الاستفهام..."^(٢). إذ تبع ابن الملقن رأي القرطي في ذلك، وقد وضّحنا مأخذ هذا الاتباع، وذلك بعدما أثبتنا دقة نقل ابن الملقن عن القرطي.

ومن ذلك أيضًا في (مني)، إذ قال: "الأجود صرفها، وكتابتها بالألف، وتذكيرها"^(٣). إذ تبع في هذا الرأي سيبويه^(٤)، وإن كان المشهور أن أسماء البلدان يغلب عليها عدم الصرف والتأنيث.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطَرَةٌ﴾^(٥)، قال: "... عُدّي إلى مفعوله (إلى)، وهو إذاً كان بمعنى الانتظار لا يتعدى بها، وإنما يتعدى بنفسه"^(٦). تبع ابن الملقن النحويين في ذلك، وموضع الخلل هنا أنه قد ورد في القرآن معنى (الانتظار) متعدياً بحرف جر؛ قال تعالى: ﴿فَنَاطَرَةٌ بِمَ يَرْجُعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٧).

ومثله في (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله)، قال ابن الملقن: "لا بد فيه من تقدير شيء؛ لأن القاعدة عند أهل الصناعة..."^(٨). وفي هذا السياق يتضح منهج التبعية لدىيه.

ومثله في (إنما الأعمال بالنیات)، إذ قال: "(إنما) موضوعة للحصر؛ ثبتت المذكور، وتنفي ما عداه، هذا مذهب الجمهور من أهل اللغة والأصول وغيرهما"^(٩).

ومثله في (ما كدت أصلي العصر)، إذ قال: "المشهور في (كاد) أنها إذا كانت في سياق

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٠٩/٧.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٧٧/٢.

(٣) المصدر السابق ٣٨٨/٣.

(٤) الكتاب ٢٤٣/٣.

(٥) القيامة: ٢٣.

(٦) المصدر السابق ٣٢٣/٣٣.

(٧) النمل: ٣٥.

(٨) المصدر السابق ١٩٠/٢.

(٩) المصدر السابق ١٧٠/٢.



النفي أوجَبَتْ، فإنْ كانتْ في سياق الإيجاب نَفَتْ^(١).

أما ما استقلَّ به ابن الملقن من آراء نحوية؛ ففي: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، إذ قال: "وفتحهما به"^(٢)، أي: (حولًا - قوة)، ولم أجده -حسب اطلاقي- هذا الرأي عند المتقدمين والمتاخرين، بل استقلَّ به ابن الملقن، وقد وضَحتْ مدى صحة هذا الرأي عندما درستُ هذه المسألة.

ومثله في (حراء)؛ إذ قال: "بكسر المهملة وتحجيف الراء والمد، وهو مصروفٌ على الصحيح، ومنهم مَنْ منع صرفه، مذكُورٌ على الصحيح أيضًا، ومنهم مَنْ أَنَّه، ومنهم من قصره أيضًا، فهذا سِتُّ لغات"^(٣). ففيما ذكره ابن الملقن لغة لم يقف عليها الباحث حسب اطلاقه؛ وهي لغة (حرا) بالقصر.

بهذا، ومن خلال الأمثلة السابقة الذكر؛ يتبيَّنُ مقدار تبعية ابن الملقن واستقلاله في الأخذ أو الاستنباط للآراء نحوية، وذلك حسبيماً وقف عليه الباحث في دراسته للمسائل نحوية.

(١) المصدر السابق ٢٨٢/٦.

(٢) المصدر السابق ٣٣٨/٦.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٤٩/٢.

المبحث الرابع: تأثير آرائه في من جاء بعده

فَلَكُمْ هَذَا الْمَبْحَثُ فِي رِحَابِ الْمُتَّخِذِينَ عَنْ زَمْنِ ابْنِ الْمَلْقُنِ، الَّذِينَ أَخْدَنُوا مِنْهُ وَتَأثَّرُوا بِآرَائِهِ، وَذَلِكُمْ فِي أَكْثَرِ مِنْ فَنٍ، فَالْبَاحِثُ سَيُعرِضُّ الْآرَاءَ النَّحُوِيَّةَ الَّتِي نَقَلَتْ عَنْهُ أَوْلًا، ثُمَّ يَذَكُّرُ بِقَيْمَةِ مَا نُقلَّ عَنْهُ فِي فَنُونَ أُخْرَى عَلَى سَبِيلِ الْإِيجَازِ.

أَمَّا مِنْ حِيثِ الْآرَاءِ النَّحُوِيَّةِ الَّتِي تَأثَّرَ بِهَا مَنْ بَعْدَ ابْنِ الْمَلْقُنِ: فَفِي (مَا أَنَا بِقَارَئٍ)؛ إِذْ قَالَ شَمْسُ الدِّينِ السَّفِيرِيِّ: "قَالَ الْعُلَمَاءُ: (مَا) نَافِيَةٌ، وَاسْمُهَا (أَنَا)، وَ(بِقَارَئٍ) خَبْرُهَا، وَ(الْبَاءُ زَائِدَةٌ لِتَأكِيدِ النَّفِيِّ، أَيِّ: مَا أَحْسَنَ الْقِرَاءَةَ، قَالَ ابْنُ الْمَلْقُنَ وَغَيْرُهُ: وَعُلْطٌ مَنْ جَعَلَهَا اسْتِفَاهَامِيَّةً؛ لِدُخُولِ الْبَاءِ فِي خَبْرِهَا" ^(١).

وَمُثْلُهُ فِي (وَيُظَهِرُ الزَّنَا)؛ إِذْ قَالَ شَمْسُ الدِّينِ السَّفِيرِيِّ أَيْضًا: "قَالَ ابْنُ الْمَلْقُنِ: وَ(الْزَّنَا) يَمْدُدُ وَيَقْصُرُ، وَالْأَوَّلِيَّ لِغَةُ نَجْدٍ، وَالثَّانِيَّ لِغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ" ^(٢).

وَأَيْضًا فِي (وَإِنْ وَجَدْنَا لَهُ بَحْرًا)، إِذْ قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ: "(إِنْ) فِي قُولِ الْكُوفَيْنِ بِمَعْنَى (مَا)، وَاللَّامُ فِي (لَبَحْرًا) بِمَعْنَى (إِلَّا)، أَيِّ: مَا وَجَدْنَا الْفَرْسَ إِلَّا بَحْرًا، وَعِنْدَ الْبَصَرَيْنِ (إِنْ) مُخْفَفَةُ مِنَ التَّقْيِيلَةِ، قَالَهُ ابْنُ الْمَلْقُنَ" ^(٣).

وَمُثْلُهُ فِي قُولِهِ التَّكَبِّلَةُ: (اَنْهَكُوا الشَّوَارِبَ)، قَالَ أَبُو إِسْحَاقِ الْحَلَبِيُّ: "قَالَ ابْنُ الْمَلْقُنِ: هُوَ ثَلَاثَيْ مِنْ (نَهْكَ - يَنْهَكَ)، يَعْنِي مِنْ بَابِ مَنْعِ يَمْنَعِ فَهُوَ مَانِعٌ" ^(٤).

أَمَّا الْآرَاءُ الْحَدِيثِيَّةُ الَّتِي نُقلَتْ عَنْ ابْنِ الْمَلْقُنِ، فَمِنْهَا: فِي (مَنْ غَسَّلَ مِيتًا فَلِيغَتْسِلَ)، قَالَ عَبْدُ الرَّؤُوفِ الْمَنَاوِيُّ: "...هُوَ مَنْسُوخٌ، أَوْ أَرَادَ غَسْلَ الْأَيْدِيِّ، وَلَوْ غَسَلَ مِيتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، فَهَلْ يَتَعَدَّ الْغَسْلُ؟ قَالَ ابْنُ الْمَلْقُنِ: لَا" ^(٥).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا، فِي (إِنْ صَلَاتُكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ)، قَالَ الْمَنَاوِيُّ: "قَالَ ابْنُ الْمَلْقُنِ: مَعْنَى

(١) المجالس الوعظية في أحاديث خير البرية / ١ / ٢٠٧.

(٢) المصدر السابق / ٢ / ١٥٣.

(٣) إرشاد الساري / ٥ / ٧٦.

(٤) عجالة الإملاء / ٣ / ٣٥٤.

(٥) التيسير بشرح الجامع الصغير / ٢ / ٤٣٢.



(معروضة علىَّ) أي موصولة إلىَّ توصل المدايا^(١).

ومن ذلك أيضًا في (ما أحد يسلم عليَّ إلا رَّدَ اللهُ عَلَيْ...) قال المناوي: "وفي رواية: (إلىَّ)، قال القسطلاني: وهو ألطفُ وأنسَبُ، إذ بين التعديتين فرقٌ لطيف... كما قال الراغب: (علىَّ) في الإهانة وب(إلىَّ) في الإكرام، (روحى) ... والمراد -كما قال ابنُ الملقن وغيره- بالروح: النطقُ مجازاً"^(٢).

ومن ذلك كما عند البخاري: (فقال رجلٌ من الأنصار: هذه قسمةٌ ما أُريدَ بها وجهُ الله، فقال ﷺ: لقد أُوذِي موسى بأشدَّ مِن ذلك فصبر); قال ابن عَلَّان الصديقي: "قال ابنُ الملقن: قوله في البخاري: (إنه من الأنصار) غريبٌ ... وإن صح ذلك فيكون معنى قوله: (إنه من الأنصار)، أي: حلقاً وولاءً"^(٣).

وما أُخذ عن ابن الملقن في (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ما قاله السفيري: "ذكر ابنُ الملقن في شرحه على البخاري عن النقاش أنه قال: حين نزلت (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سبَّحت الجبال، فقالت قريش: سحرَ مُحَمَّدُ الجبالَ، قال: فإن صَحَّ ما ذكره فلذلك معنى، وذلك: أنها آيةٌ نزلت على آل داود، وقد كانت الجبال تسbuy معه ببص القرآن العظيم"^(٤).

وما نقل السفيري أيضًا عن ابن الملقن، فيما ورد عن النبي ﷺ (من صلى في كتابٍ كتب الله له على مر الأيام فضل الصلاة)، إذ قال: "حكي ابنُ الملقن أن بعض أصحابِ الحديث رُؤيَ في المنام، فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي، فقيل له: بماذا؟ قال: بصلاتي على رسول الله ﷺ"^(٥).

أما من حيث الآراء الفقهية التي تأثر بها من بعد ابن الملقن: فمثال ذلك ما نقله السفيري أيضًا في حكم قطع أذن البهيمة، إذ قال: "قال ابن الملقن: يجوز قطع بعض آذان الأنعام

(١) فيض القدير .٥٣٥/٢

(٢) فيض القدير .٤٦٧/٥

(٣) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين .١٨٦/١

(٤) المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية .٦٧/١

(٥) المصدر السابق / ١ .٧٩

للتمييز^(١).

ومن ذلك ما نقله البقاعي عن ابن الملقن في حكم الظهار، إذ قال: "قال ابن الملقن: وهو حرام كما ذكره الرافعي في الشهادات"^(٢).

أما من حيث آراؤه في تفسير القرآن الكريم التي تأثر بها من بعده: فمثال ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(٣)، قال السفيري: "قال ابن الملقن: أنا أرى أن (وسطاً) في هذا الموضع بمعنى الجزء الذي هو بين الطرفين؛ مثل وسط الدار، وأرى أن الله تعالى إنما وصفهم بذلك لتوسيطهم في الدين، فلا هم أهلٌ غلوٌ فيه كالنصاري، ولا أهلٌ تقصير فيه كاليهود"^(٤).

هذا، ما تمكّن الباحث من إبرازه من أثر ابن الملقن فيمن بعده، ونماذج مما أخذ عنه من آراء نحوية وفقهية وتفسيرية، وهذا يدل على أن ابن الملقن بحسب مطلع موسوعي شامل.

(١) المجالس الوعظية ٢٠٩/٢.

(٢)نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٣٤٥/١٩.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) المجالس الوعظية ٢٧٨/٢.



المبحث الخامس: أثر بحثه النحووي في دلالة الحديث

درس ابن الملقن الأحاديث الشريفة دراسة شاملة من جوانب متعددة: نحوية، وصرفية، ولغوية، وفقهية، وأصولية، وقد كان لدراسته النحوية للحديث الشريف رسمٌ في توجيهي الحديث. فمن ذلك في (الحب في الله والبغض في الله)، قال ابن الملقن: "(في) هنا للسببية؛ أي: بسبب طاعة الله ومعصيته؛ كقوله ﷺ: (في النفس المؤمنة مائة من الابل)، وكقوله في التي حبسَت المرة: (فدخلت النار فيها)، أي: بسببها وأصل (في) للظرفية^(١). فاختار ابن الملقن ما هو خالٍ لما عليه أكثر النحوين؛ حسبما يقتضيه معنى الحديث. هذا، وقد يرفض ابن الملقن رأياً نحوياً لعدم استقامة معنى الحديث.

ومن ذلك في ﴿إِنَّا لَيَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢)، إذ قال: "قال أبو عبيدة: إن (إلا) هنا بمعنى (الواو)، وهو خطأ عند حذاق النحاة، والقول أنه استثناءً أبيئ، أي: لكن الذين ظلموا منهم، فإنهم يتجرون"^(٣). أما كون جعل (إلا) بمعنى (الواو) خطأ، فذلك عائدٌ للمعنى؛ وهو أن (الواو) تدخل الثاني في حكم الأول، بخلاف (إلا) فإنها تخرج الثاني من حكم الأول.

ومن ذلك أيضاً في (لا تُشِفُوا بعضها على بعض)؛ إذ قال: "لا تزيدوا بعضها على بعض، ولا تنقصوا، وكان الزيادة أولى؛ إلا أنه عدّاه بـ(على)، وـ(على) مختصة بالزيادة، وـ(عن) مختصة بالنقصان، ولا يصح حمله على النقص مع (على)؛ إلا على مذهب من يحيى بدل الحروف بعضها من بعض، فيجعل (على) موضع (عن)، وفيه بعد"^(٤).

ومثله في (إلا خطأ)، قال: "ولا يصح أن يكون (إلا) بمعنى (الواو)؛ لأنَّه لا يُعرف (إلا) بمعنى حرف العطف؛ ولأن الخطأ لا يُحدِّر؛ لأنَّه ليس بشيء يقصد... وحكى سيبويه أن (إلا) تأتي بمعنى (لكن) كثيراً"^(٥).

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٤٤/٢.

(٢) البقرة: ١٥٠.

(٣) المصدر السابق ٥٨/٢٢.

(٤) المصدر السابق ٣٣٣/١٤.

(٥) المصدر السابق ٣٥٧/٣١.

وقد نجد ابن الملقن يختار الحكم النحوى بناءً على ما يوافقه من معنى الحديث، من ذلك في (ليل طويل)، إذ قال: "الأول أول؛ لأنَّه الأُمَكْنُ في الغرور من جهة المعنى؛ أنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد"^(١).

ومن ذلك أيضًا في (جذعا)، إذ قال: "منصوب على الحال، وخبر (ليت) قوله: فيها، والتقدير: ليتنى كائن فيها -أي: مدة الحياة- في هذا الحال شبيهةً وصححةً وقويةً لنصرتلك، إذ قد كان أَسَئَّ وعُمِّي عند هذا القول"^(٢).

ومثله في (لا بيع)؛ إذ قال: "إثبات الباء، والفعل غير مجزوم، وذلك لـه، وإن صحَّت الرواية فتكونُ (لا) نافية، وقد أعطاها معنى النهي، لأنَّه إذا ثُفِيَ أن يوجد هذا البيع، فـكأنَّه قد استمرَّ عدمُه، والمرادُ من النهي عن الفعل: إنما هو طلب إعدامه أو استبقاء عدمه، فـكأنَّ النفي الوارد من الواجب عندهم"^(٣).

وما سبق يتبيَّن ارتباطُ الحكم النحوى بمعنى الحديث؛ إذ قد يكونُ في المسألة النحوية الواحدة أَكْثُرُ من وجه، ومع ذلك ربما يُقدم وجهاً على غيره بسبب ما يقتضيه المعنى. وذلك من خلال ما وقف عليه الباحث في دراسته لبعض المسائل النحوية.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٨٩/٩.

(٢) المصدر السابق ٢٩٢/٢.

(٣) المصدر السابق ٣٤٤/١٤.



الخاتمة

الخاتمة

لَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا عَلَى مَا يَسَّرَتْ وَأَعْنَتْ، فَمِنَ الْجَهْدِ وَالصَّابَرِ، وَمِنْكَ التَّوْفِيقُ، وَعَلَيْكَ
الْتُّكْلُانُ!

وَنَسْأَلُ الْمَوْلَى أَنْ يَرْزَقَنَا إِلَيْهِ الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ؛ إِذْ هُمَا غَايَةُ السُّؤُلِ، وَالْأَمْرُ الْمَأْمُولُ،
وَبِهِمَا يَتَحَقَّقُ الْقَبُولُ.

كَمَا أَسْأَلُهُ أَنْ نَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ لَابْنِ الْمَلْقَنِ بِإِظْهَارِ عِلْمِهِ وَالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

النتائج:

بعد دراستي لبعض المسائل في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) خلص البحث إلى
نتائج عدّة:

- ١ - كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) يُعد رافداً مُهِمّاً من روافد الدراسات النحوية التطبيقية؛ إذ ساق آراءً نحويةً ونقولاً علمية، وطرزها بتعليقات لطيفة، مستعيناً بذلك على شرح عبارة في الحديث، أو ترجيح قول على آخر، أو تنبيه على فائدة.
- ٢ - السُّمَاعُ عند ابن الملقن هو الأصل الأول من أصول الاحتجاج؛ إذ يذكر في مسائل الخلاف دائمًا شواهدَ سمعانية، قبل التعليقات المنطقية والأدلة القياسية.
- ٣ - اهتمام ابن الملقن بالقراءات القرآنية، فكثيراً ما يستشهدُ بها على إثباتِ أَنَّ ما ورد في الحديث استعمالٌ لغوي معروف يدخل تحت قاعدة نحوية عامة، أو رأيٌ لمدرسة، أو قول لعلم من المتقدمين.
- ٤ - دقة ابن الملقن في تفحُص روايات الحديث الأخرى، وعنياته بصحّة الرواية في الاستشهاد النحوي بالحديث الصحيح، ونقد الروايات الضعيفة؛ فكثيراً ما يقول: إِنْ صَحَّتْ الرواية.
- ٥ - اهتمام ابن الملقن بالجانب النحوي في شرحة لأحاديث صحيح البخاري؛ إذ قلما يجدُ مسألة إلا ويستعينُ فيها بالجانب النحوي في المناقشة والترجح؛ ناقلاً أقوالَ من سبقه إلى شرح صحيح البخاري؛ من أمثال ابن التّين، وابن بطال، ومُعَلَّطَاي.
- ٦ - سعَةُ اطلاع ابن الملقن، وتعددُ مصادره اللغوية والنحوية، مما يسرّ له جمعَ كثير من



أقوال اللغويين وال نحويين.

٧- دقّة ابن الملقن في دراسة المسائل النحوية؛ التي بتعُدَّ الأوجه الإعرابية فيها يختلفُ معنى الحديث.

٨- حسنُ توظيف ابن الملقن للجانب النحوي في شرح الحديث الشريف.

٩- كثرة الشواهد التي يحسنُ بالدارسين الاستدلالُ بها إلى جانب الأصول السمعانية الأخرى.

١٠- ابن الملقن مقلدٌ للنحواء في كثير من المسائل التي درسها الباحثُ، حيث لا يوجد إلا مسألتان ذكر فيها رأياً لم يجد لها الباحثُ -حسب اطلاعه- عند أحدٍ غيره. وأما ترجيحُ رأي على آخرَ مع ذكر الدليل من الحديث وغيره؛ من القرآن، وقراءاته، وشواهد الشعر، والنشر؛ فهذا هو الغالبُ في أمره.

فيُعدُّ نحوياً من طبقة الأئمة في عصره؛ لسعنة اطلاعه على كتب النحو، ومذاهبِ النحواء، وأقوالهم، وأدلتهم، ومصادرهم، اطلاعاً مكّنه من المشاركة بالمناقشة والترجيح في كل مسألة عرَض لها وذكر آراء النحواء وغيرهم فيها.

١١- ثبت من خلال الموازنة: أنَّ مَنْ جاؤوا بعد ابن الملقن مِنْ شراح البخاري وغيره قد اعتمدوا عليه كثيراً، كما اعتمد هو من قبلٍ على مَنْ سبقه؛ من أمثال ابن التين، وابن بطال، ومغلطاي. وعلى سبيل المثال: في (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني تلميذ ابن الملقن نحو سبعٍ و مائةٍ مسألة نحوية حسبَ إحصاء الدكتورة ناهد العتيق التي درست المسائل النحوية في هذا الشرح في رسالتها للدكتوراه، وقد وجدتُ في شرح ابن الملقن أكثرَ من ثلاثةٍ و مائةٍ مسألة نحوية، ومع هذا تعجب من كثرة الدراسات النحوية على فتح الباري دون كتاب التوضيح؛ ولعل هذا يعودُ إلى حداثة تحقيقه ونشرِه بين الباحثين، والله أعلم.

الوصيات:

من خلال مسيرة بحثي منذ كانت فكرةً إلى هذه الخاتمة؛ رأيتُ أموراً تفيدُ الباحثين في مجال التخصص، فأقدمها توصياتٍ في نهاية هذه الخاتمة، لعل الله ينفع بها، ومن أهم ذلك:

- ١ - العناية بكتب شروح الحديث؛ وخاصة القديم منها، واستخلاص البحوث اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية فيها؛ لأنها من أهم الحالات التطبيقية لهذه العلوم؛ لأن مؤلفي تلك الشروح من أهل المعرفة والعناية باللغة وعلومها غالباً؛ إذ لم يكن يجروء أحد على شرح النصوص الشرعية دون معرفة كافية بالعربية وعلومها.
 - ٢ - جمع المسائل الصرفية واللغوية في كتاب (التوسيع لشرح الجامع الصحيح) ودراستها في رسائل جامعية؛ لأن الكتاب غني بذلك.
 - ٣ - دراسة المسائل المتعلقة بالعربية وعلومها في كتب ابن الملقن الأخرى التي لم تدرس، فقد تبين أنه من أكثر أهل العناية بهذه العلوم في شروحه ومؤلفاته التي هي مجال خصب للبحوث التطبيقية في هذه العلوم.
 - ٤ - جمع آراء ابن التين في العربية وعلومها من خلال شرح (التوسيع لشرح الجامع الصحيح) ودراستها، إذ كثيراً ما يعزون ابن الملقن إليه ناقلاً عن شرحه على البخاري، وهو مفقود.
 - ٥ - جمع آراء معلمطاي في العربية وعلومها من خلال شرح (التوسيع لشرح الجامع الصحيح) ودراستها، إذ كثيراً ما يعزون ابن الملقن إليه ناقلاً عن شرحه على البخاري، وهو مفقود.



الفهرس

وتحتوي على:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الآثار
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

١ - فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الفاتحة		
٣٨	٥	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾
سورة البقرة		
٦٣، ٦٠ ٩٤، ٢٢٠	٣٨	﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِم﴾
١٢١، ١٢٠ ٢٣٦، ٢٣١	٧١	﴿فَذَجَّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾
١٢٥	١١٦	﴿وَقَالُوا أَخْنَدَ اللَّهَ وَلَدًا﴾
٢٥٥	١٤٣	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا﴾
٢٠٤، ١٦٥ ٢٢٥، ٢١٧ ٢٢٧	١٥٠	﴿إِلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾
٢٥٦	١٥٠	﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾
١٤٧	١٧٩	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَأْوِي إِلَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
١٣١	٢٣٣	﴿لَا تُضَارَّ وَلِدَهَا وَلَا مَوْلُودُهُ وَلَا يَوْلَدِهِ﴾
١٤٤، ١٤٣	٢٥٤	﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾
١٦٣	٢٥٨	﴿أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ يَأْتِهِ اللَّهُ الْمُلْكُ﴾
١٢٣	٢٦٠	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي أَرِنِي كَيْفَ تُحِي الْمَوْتَى﴾
١٧١	٢٧٢	﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَيْهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾
١٣٧	٢٨٢	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾
سورة آل عمران		
١٨١	٨	﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾
١٨٣	٢٠	﴿وَإِنْ تَوَلُّوْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾
١٢٥	٢٨	﴿لَا يَتَنَحِّدُ الْمُؤْمِنُونَ الْكُفَّارِينَ أُولَئِكَ﴾



الصفحة	رقم الآية	الآية
٢٢٥	١٢٨	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾
١٧١	١٢٨-١٢٧	﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتِبُهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَابِيْنَ ﴿١٧﴾ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَلَّمُوْنَ﴾
٤٨	١٥٦	﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾
سورة النساء		
٣١	٣	﴿فَإِنْ كَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾
١٢٦	٨٩	﴿فَلَا تَتَخِذُوا مِنْهُمْ أُولَيَاءَ﴾
١٢٦	٨٩	﴿وَلَا تَتَخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٢٨﴾﴾
١٦٥	٩٢	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا حَطَّاً﴾
٢١٣	٩٢	﴿إِلَّا حَطَّاً﴾
٩٧	٩٢	﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾
١٥٢	١٤٨	﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾
١٦٥	١٥٧	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِّنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾
٩٣	١٦٣	﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالثَّيْمَانَ مِنْ بَعْدِهِ﴾
٥٦،٥٥ ٢٢٣،٢١٩	١٧١	﴿أَنْتُمْ هُوَا خَيْرًا لَّكُمْ﴾
سورة الأعراف		
١٧٦،١٧٥ ٢٢١،١٨٨ ٢٢٢	١٢	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾
٨٣،٨٢ ٢٤٨	١٢٣	﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنُتُمْ بِهِ﴾
٧١،٧٠ ٢٢٦،٢٢١ ٢٣٤	١٦٠	﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ أَثْنَتَيْ عَشَرَةَ أَسْبَاطًا أَمَّا﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الأنفال		
١٨٤	٢	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾
١٦١	٢٥	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
١٢٣	٤٣	﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا﴾
سورة التوبة		
٢٣٤، ١٢٩	٥١	﴿قُلْ لَّن يُصِبُّنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾
١٨٣	٦٠	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾
٤٨	٩٢	﴿إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحْمِلُهُمْ﴾
١٦٧ ، ٢١٨، ١٦٨	١٠٨	﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾
٢٣٠		
سورة يونس		
٢٠١	٢	﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَّمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾
٨٣	٥٩	﴿إِلَّا اللَّهُ أَذِكْرُكُمْ﴾
٢٠٦	٧١	﴿فَاجْمِعُوهُمْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾
سورة هود		
١٥٢	١٠٧	﴿خَلِيلِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾
١٩٥	١١١	﴿وَإِنَّ كُلَّا لَمَّا يُوَفِّرُنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾
سورة يوسف		
١٨١	٤	﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾
١٨١	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾
٢٢١، ٧٠	٣٠	﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾
١٥٥	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
سورة الحجر		



الصفحة	رقم الآية	الآية
٣٠	٢٠	﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ وَبِرَزِقِينَ ﴾
سورة الإسراء		
٣٨	٢٣	﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ ﴾
١٠٢	١١٠	﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾
سورة الكهف		
٤٠، ٣٩ ٢٤١	٣٩	﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾
٦٨	٧٩	﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيَّةٍ غَصْبًا ﴾
سورة مریم		
١١٣ ٢٣١، ١١٤	٣٤	﴿ ذَلِكَ عِيسَى اُبْنُ مَرْيَمٍ قَالَ الْحَقُّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾
٤٨	٣٩	﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ إِذْ قُضَى الْأَمْرُ ﴾
سورة الأنبياء		
١٥٣ ٣٤٤، ٢٣٢	٤٧	﴿ وَنَصَعُ الْمَوَازِينَ الْقُسْطَلِ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾
سورة الحج		
١٥٨	٣٠	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَنِ ﴾
سورة النور		
١٢٢	٤٠	﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ وَلَمْ يَكُنْ يَرَنَهَا ﴾
٣١	٤١	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ وَمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٣٠	٤٥	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَائِبٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾
سورة الشعرا		
١١٦	٧٢	﴿ قَالَ هُلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾
سورة النمل		
١٨١	١٨	﴿ يَا أَيُّهَا الْمُمْلُوكُ ﴾
٢٥١، ٨٦	٣٥	﴿ فَنَاظِرُهُمْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الروم		
١٤٧، ٧٥ ١٦٧	٤	﴿لِلَّهِ الْأَكْبَرُ مَنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾
سورة الأحزاب		
١١٨، ١١٧ ٢٤٨	١٠	﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَتَاجَرَ﴾
سورة سباء		
٦٨	١١	﴿أَنِ اعْمَلُ سَيِّعَتِ﴾
سورة فاطر		
١١٦	١٤	﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾
سورة يس		
١٩٤	٣٢	﴿وَإِن كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدِينَا مُخْضَرُونَ﴾
سورة غافر		
٤٨	١٨	﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذَا الْقُلُوبُ﴾
٤٨	٧١-٧٠	﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا أَأْعَلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَسِيلُ يُسَحَّبُونَ﴾
سورة فصلت		
١٥٠	٤٦	﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَيْدِ﴾
سورة الزخرف		
١٩٤	٣٥	﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾
سورة الجاثية		
٧٥	٦	﴿فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَ أَنَّ اللَّهَ وَعَاهَتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾
سورة محمد		
٨٦	١٨	﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾
سورة الحجرات		



الصفحة	رقم الآية	الآية
١٦٠	١١	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخِرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِسَاءٍ﴾
٧٣، ٧٠	١٤	﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾
سورة ق		
٤٥	٩	﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾
سورة الذاريات		
٢٠٥، ٢٠٣ ٢٢٤	١٧	﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾
١٩٠	١٧	﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّيلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾
سورة الطور		
١٦٤	٢٨	﴿إِنَّهُ وَهُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ﴾
سورة الحديد		
٣١	١	﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
سورة المجادلة		
١٥٥	٢	﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ﴾
سورة المتنزهة		
٢٠٦	١٢	﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾
سورة الجمعة		
٤٨	١١	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَرَّةً﴾
سورة القلم		
٨٧	٦-٥	﴿فَسَتُبَصِّرُ وَيُبَصِّرُونَ ﴿٦﴾ يَأْيِيْكُمُ الْمُفْتُونُ﴾
٢٣٢، ١٦٣	١٤	﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾
سورة الحاقة		
٤٦	٥١	﴿وَإِنَّهُ لَحُقُّ الْيَقِينِ﴾
سورة المزمل		

الصفحة	رقم الآية	الآية
٤١،٣٩	٢٠	﴿ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾
سورة القيامة		
١٧٨،١٧٥ ٢٢١	١١	﴿ أَيْنَ الْمُفْرِّزُ ﴾
٢١٣	٢٢	﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾
٢٣٨،٨٦ ٢٥١،٢٤١	٢٣-٢٢	﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾
سورة الفجر		
١٥٣	٢٤	﴿ يَقُولُ يَلِيلِتِنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾
سورة الليل		
١٦٥	٢٠	﴿ إِلَّا أَبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾



٢ - فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
١٢٩	احسأْ، فلن تعدو قدرك
١٨٠	اشتدى أزمة تنفرجي
٧٤	أما بعْدُ
٥٤	إن كان مِن أهل الجنة فمِن أهل الجنة
١٨٢	إنما الأعمال بالنيات
١٨٣	إنما الربا في النسيئة
٢٥٣	انهكوا الشوارب
٢١١،٣٣	أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت
٦٧	ثم يُضرب بمطرقة من حديـد ضرـبة بين أذـنه
١٨٠	ثوي يا حجر
١٧٣	حتى فـرـحـه بفـرـحـه
١٠٦	حجـجـ مـبـرـوزـ
٧٧	صلاـةـ اللـيلـ مـئـنـيـ مـئـنـيـ
٢١٧،٦٧	ضرـبةـ منـ حـديـدـ
٢١٨	عـذـبـتـ اـمـرـأـةـ فيـ هـرـةـ حـبـسـتـهاـ
٢١٣،٦٥	عليـكـ لـيلـ طـوـيلـ
٢١٨،١٦٧	فـإـنـ رـأـسـ مـائـةـ سـنـةـ مـنـهـاـ
٢٥٣	فـإـنـ صـلـاتـكـمـ مـعـروـضـةـ عـلـيـ
٦٠	فـأـوـحـيـ إـلـيـ أـنـكـمـ ثـقـنـتـونـ فـيـ قـبـورـكـمـ
١٦٩	فـبـكـرـاـ تـزـوـجـتـ أـمـ ثـيـبـاـ
١٧٦	فـلـاـ تـخـرـجـوـ فـرـارـاـ مـنـهـ

الصفحة	طرف الحديث
٥٤، ٥٣ ٢٤٠	فَمَنْ كَانَ هَجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
١٠٩	فَيَعْمَلُ الْمُرْضِعَةُ وَيَبْسُطُ الْفَاطِمَةُ
١٤٧	فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مَائَةً مِنَ الْإِبلِ
٢٠٨	فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعَيْنُ أَوْ كَانَ عَشَرًا عَشْرُ
١٢١	كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفُرًا
٢١٦	كَانَ شَطْرُ اللَّيلِ يَبْلُغُهُ
٤٢	كِحْ كِحْ؛ لِيَطْرُحْهَا
١٦٠	لَا تَخْرُّوْ بِصَلَاتِكُمْ طَلْوَعَ الشَّمْسِ وَلَا غَرْوَبًا
١٣٥	لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رَقَابَ بَعْضٍ
١٥٦	لَا تُشْفِعُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ
٨٨	لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْتَنَيْنِ
١٤٣	لَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
١٣١	لَا يَبْيَعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ
١٦٢	لَا يَشِيرُ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ
١٢٩	لَنْ تُرْعَ
٢٥٤	مَا أَحَدٌ يَسْلِمُ عَلَيْهِ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ
١٤٩	مَا أَنَا بِقَارِئٍ
١٨٦	مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا
٢١٢	مِثْلًا أَوْ قَرِيبًا مِنْ فَتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ
٢٥٤	مِنْ صَلَى فِي كِتَابٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ
٢٥٣	مَنْ غَسَّلَ مِيَّنًا فَلِيَعْتَسِلْ
٢٦	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعْمِدًا فَلِيَتَبَوْأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ
٢٢٣، ١٠٠	هَذِهِ مَكَانٌ عُمْرَتِكَ



الصفحة	طرف الحديث
١٧٠	هل تزوجت بكرًا أم ثي娅
١٤٧	والحُبُّ في الله، والبغضُ في الله؛ من الإيمان
١٠٥	والذِي نفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفٌ فِي الصَّائِمِ
٢١١، ٣٠	وَجَّبِ الشَّيْطَانُ مَا رَزَقْنَا
١٠٤	وَكَانَ قَدْ سَقَطَ فِيهِ
١١٣	وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ
١٣١	وَلَا يَسْتَطِيْبُ بِيَمِينِهِ
١٣٧	وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينُ إِلَّا غَلَبَهُ
١٢٥	وَلَوْ كُنْتُ مُتَحِنًّا خَلِيلًا مِنْ أُمِّي لَا تَخْذُنِي أَبَا بَكْرًا
١٦٤	يَا أُمَّ الرَّبِيعِ بْنَ الْعَوَامِ عَمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ
١٥٤	يَا أَمَّةَ مُحَمَّدٍ! وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَعْيَرَ مِنَ اللَّهِ
٣٥	يَا مَعَاذُ بْنَ جَبَلَ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعَدَيْكَ
١٢٣	يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! تَصَدَّقْنَ
٤٥	يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ
١٢٨	يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَكَكِّلًا عَلَى أَرِيكَتِهِ
١٢٧	يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُؤْمِنِ غَنَمٌ

٣ - فهرس الآثار

الصفحة	طرف الحديث
١٤٠	أفعل يا رسول الله
٨٠	أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيراء عند باب المسجد
١٦٣	أنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ
١١٧	انتظرنا النبي ﷺ ذات ليلة، حتى كان شطر الليل يبلغه
١٩٦	إنه ليحافه ملوك بني الأصفر
١٨٨	إني أخاف أن لا أذره
١٥٨	أول ما بُدئَ به رسول الله ﷺ من الوحي
٢٤٠ ، ٣٩	بعثي رسول الله ﷺ أنا والزبير
٧٠	جلس إحدى عشرة امرأة
٩٠	زوجي لحم جمل غثٌ
١٩٣	عزمت عليك بما لي عليك من الحق لَمَّا أخبرتني
٩٢	فاثني على صاحبها خيراً
٥١	فإذا عقد لي من جزع ظفار قد انقطع
١٣٣	فانطلقت حتى أدخل على مالك
١٣٩	فأنظري حتى أفيض على رأسي ثم أخرج
٨٢	فقال: والوضوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل
٢١٦ ، ٣٧	فكيف كان قتالكم إيّاه؟
٢٣٠ ، ١٦٧	فما زلت أحب الدباء من يومئذ
١٠٢	قلت: ثم أي؟"
١٧٥	لا يُخرجكم إلا فراراً منه
١٧٩	لا، وقرة عيني



الصفحة	طرف الحديث
٤٨	ليتني أكون جذعاً، إذ يخرجك قومك
١٦٧	مُطِرنا من الجمعة إلى الجمعة
١٣٢	نَحْنُ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَلْقَى الرَّكْبَانَ
٨٥	وَرَسُولُ اللَّهِ يَصْلِي بِمِنْيَ إِلَى غَيْرِ جَدَارٍ
٩٨	وَكَانَ يَخْلُو بَعْدَ حِرَاءَ
٢١٩، ١٦٧ ٢٣٠	وَلَمْ يَجْلِسْ عَنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ مَا قِيلَ
٩٥	وَلَمْ يَمْنَعْهُ أَنْ يَأْمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كَلَّهَا
٩٦	وَيَجْعَلُونَ الْمَحْرَمَ صَفَرًا
١٢٠	يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا كَدْتُ أَصْلِي الْعَصَرَ حَتَّىٰ كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرِبُ
١٥٣	يَا رَسُولَ اللَّهِ، الَّذِي قَلَتْ لَهُ آنفًا: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ
٥٨، ٥٥ ٢١٩	يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا

٤ - فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	عجز البيت	صدر البيت
١٥٥	حِنْقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُو أَوْلَادَهَا	أَبْنَاؤُهَا مُتَكَبِّفُونَ أَبَاهُمُ
١٦٤	وَأَنْ نَاسِبْتَ بَشْنَةً مِنْ قَرِيبٍ	أَحِبُّكَ أَنْ سَكَنْتَ جِبَالَ حِسْمَى
١٢٠	وَإِنْ أُثِيتَ قَامَتْ مَقَامَ جُحْودٍ	إِذَا اسْتَعْمِلْتَ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَ
١٥٧	لِعَمْرِ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا	إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَّيْرٍ
١٢١	رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَرِيْخُ	إِذَا غَيَّرَ النَّائِيُّ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُنْ
١٨٩	مَتَّشِّلٌ لِي لِيلِي بِكُلِّ سَبِيلٍ	أُرِيدُ لِأَنْسِي ذِكْرَهَا وَكَائِنًا
٣٠	لَعْلَى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطْيُرُ	أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيْرُ جَنَاحَةً
١١٤	غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قَيْلٍ وَقَالٍ	أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلَوِي بِهِمْ
٢٢٠، ٦٠	سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةِ الْفَاخِرِ	أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخَرُّهُ
١٠٢	غَدَاهُ التَّقْيَنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا	أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيْيَ وَأَيْكُمْ
١٦٦	عَنْهِ الرِّبَاحَ حَوَالَدُ سُحْمُ	إِلَّا رَمَادًا هَامِدًا دَفَعْتُ
١٩٦	لِنَسْرِي إِلَى نَارِينَ يَعْلُو سَنَاهُمَا	أَلَمْ تَرِ إِنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً
٧٥	كَوَالِئُ تَرْوِي عَنْهُ مَا هُوَ يَحْذَرُ	أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرِءِ مِنْ لُطْفِ رِيهِ
١١٩	قَاتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيِنَ قَاتَلَانَا	إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ
٣٨	يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي	أَنَا الْذَّائِدُ الْحَامِيُّ الذَّمَارَ وَإِنَّمَا
١٨٣	يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي	أَنَا الصَّاصَمُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا
١٢٠	جَرَتْ فِي لَسَائِي جُرْهُمْ وَمَعْوِدٌ	أَخْوَيِّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لِفَظَةٌ
١٢٩	فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظُرٌ	أَيَادِي سَبَا يَا عَزْ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ
٣٨	إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ	بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِّنْتُ
١١٣، ١١٠	وَمَسِنِّ لِلَّا سِمِّ تَمِيزُ حَصَلَ	بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَأَلْ
٦٢	مَثِلُ الْذِي لَهُ أَضْفَتَ الْأَوَّلَ	بِشَرَطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى
١٧٣	يَكُونُ إِلَّا غَايَةُ الْذِي تَلَّا	بَعْضًا بَحْتِي اعْطَفْ عَلَى كُلِّ وَلَا



الصفحة	عجز البيت	صدر البيت
٤٧	الْرِّمَةُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحَيَّلَانَ	تَابَعَ ذِي الصَّمَمِ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ
٣١	مِنْهُ وذو الْإِهَامِ حَيْثُ مَثَلاً	تَعْمُ، وَالْأَوَّلِي بِهَا الَّذِي خَلَ
٧٢	وَهُلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةِ أَوْ مُضْرِ	تَمَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبْوَهُمَا
١٧٦	عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا	حِرَاجِيجُ مَا تَنَقَّلُ إِلَّا مُنَاخَةً
١٧٢	وَاشْكُكُ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا تُمِي	خَيْرٌ أَبْعَثْ قَسْمٌ بِ(أَوْ) وَأَهِمِ
٥٤	فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ هُمْ هُمُ	رَفْوَنِي وَقَالُوا يَا خُوَلِيدُ لَمْ تُرْعَ
٩٩	وَأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارًا	سَتَعْلَمُ أَئِنَا خَيْرٌ قَدِيمًا
١١٧	عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ	سَرَاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى
١٠٠	(فِي) بَاطِرٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمَنَا	الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ صُمُّنَا
١٤٥	مُفَرِّدَةٌ جَاءَتَكَ أَوْ مَكْرَرَةٌ	عَمَلَ إِنَّ اجْعَلَ لِلَا فِي نَكْرَةٍ
٥٢	عَائِذِينَ لَيْسَ تُنْجِيْكُمْ ظَفَّارُ	فَارِجُعُوا مِنَا فُلُولًا وَاهْرُبُوا
١٤٥	وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبِيرَ اذْكُرْ رَافِعَهُ	فَانْصِبْ بِهَا مَضَافًا أَوْ مَضَارِعَهُ
١٠٠	كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقْدَرًا	فَانصِبِيهِ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظَهَّرًا
١٠٩	نَعَمْ وَبَشَّ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ	فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
١٧٢	نَخَاوْلُ مَلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعَدَّرَا	فَقَلْتُ لَهُ لَا تَبِكِ عَيْنُكِ إِنَما
٥٦	عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعَةِ	فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقَتْهُ
١٤٥	وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدًا مُقْيِمُ	فَلَا لَغُوْ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا
١٤٨	وَهُمُوا بِقُتْلِي يَا بُتَّيْنَ لَقْوَنِي	فَلِيتَ رِجَالًا فِيلِيْكِ قَدْ نَذَرُوا دَمِيْ
١٩٤	لَمَّا عَنِتَتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ	قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ
٧٥	وَدُونُ وَالْجَهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ	قَبْلُ كَعَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوْلَ
١٧٣	لَتَحْشِّوْنَا حَتَّى تَبَيَّنَا الْأَصَاغِرَا	قَهْرَنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءَ إِنَّكُمْ
١٠٥	يُصْبِحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ	كَالْحُوتِ لَا يُرُوِّيهِ شَيْءٌ يَلْهُمُهُ
٤٤	وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَّ وَفِي هُنَا	كَالشَّبَهِ الْوَاضْعِيِّ فِي اسْمَيْ حَتَّنَا

الصفحة	عجز البيت	صدر البيت
٦٨	يُقْعِدُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنْ	كَانَكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَفْيَشٍ
١٣٠	أَصَابَ حَمَّامَةً فِي يَوْمِ عَيْنٍ	كَانَنِي بَيْنَ خَافِيَّيْ عَرَابٍ
٤٣	مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوْ (اَلَا أَنْ) خَفِي	كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَائِيَّ كَقْبٌ
١٧٢	وَبَعْدِ نَفْيِ كَانَ حَتَّمًا أَضْمِرًا	لَا فَأَنَ اغْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا
١٤٤	إِتْسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ	لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَلَةٌ
١٥٧	لَا إِبْنُ عَمْكَ لَا أَفْضِلْتَ فِي عَنِي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْرُونِي	حَسَبٌ
١٧٠	بَسْبَعِ رَمَيْنِ الْجَمْرُ أَمْ بِشَمَانِ؟	لَعْمَرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
١٥٠	وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَبَسِّرٌ	لَعْمَرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكَ حَقَّهِ
٥٧	وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا	لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأْمَلْتَ إِلَّا
٦٨	يَفْضُلُهَا فِي حَسْبٍ وَمِيسَمِ	لَوْ قَلْتَ: مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيَشِّمْ
٤٣	هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ	مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَّتَانَ وَصَهْ
١٤٥	وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلًا لَا تَنْصِبَا	مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوَيَا أَوْ مَرْكَبَا
١٣٢	مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَهِ...
٥٧		مِنْ لَدُ شَوَّلًا فَلِي إِتَّلَاعِهَا
١٤٤	لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ	هَذَا لَعْمَرُكُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
٧٤	وَأَمَّا أَصْلُهَا وَالْأَصْلُ مِهْما	هِيَ اللَّوَّا التِي قُرِنَتْ بِبَعْدِ
٣١	شَابَهَهُ كَذَا إِذَا بِهِ قُرِنْ	وَ(مَنْ) أَجْزُ فِي غَيْرِ مَنْ يَعْقِلُ إِنْ
٣١	كُفَانِ وَاحْصُصْ (مَنْ) بِذِي عَقْلٍ وَ(مَا)	وَ(مَنْ) وَ(مَا) لَكُلٌّ مَا مَضَى هُمَا
١٦٦	يَدَانِ لَمْ يَدْرِسْ لَهَا رَسْمُ	وَأَرِي لَهَا دَارِيَا بِأَغْدِيرَةِ السَّ
٧٥	لَهُ أَضِيفَ نَاوِيَا مَا عُدِّمَا	وَاضْسُمْ بَنَاءً غَيْرًا انْ عَدِمْتَ مَا
٧٥	قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا	وَأَعْرِبُوا نَصِبَا إِذَا مَا نُكَرَا
٤٤	لِشَبَهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي	وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرِبٌ وَمَبْنِي



الصفحة	عجز البيت	صدر البيت
٧٢	مذكِّر كالباء مع إحدى اللَّيْنِ	والتأءُ مع جمع سوى السالم مِنْ
١٢٤	تَسْكِيرَهُ مَعْنَى كَوْحَدَكَ اجتَهَدْ	والحال إِنْ عُرِّفَ لفظاً فاعتقِدْ
٧٢	ضمير ذي المجاز في شعرِ وَقْعٍ	والحذفُ قد يأتي بلا فَصْلٍ وَمَعْ
٤٤	والرَّمْ بِنَا التَّوْعِينُ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ	
١٢٨	وبعد أَوْشَكَ انتِفاً أَنْ نُزِّرا	وأَلَزَمُوا أَخْلُوقَ أَنْ مَثَلَ حَرَى
١٤٥	وَكَنَتْ بِالْفَتْحِ وَسَمِّتْ الْأَوْلَى	وَالْفَتْحَ أَيْضًا زِدْ إِذَا كَرَّتْ لَا
١١٠	ولَا مُخَالِطَ اللَّيْانِ جَانِيهِ	وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ
٦٨	ما منهما يُعلِّمُ حين ينحذفُ	والنعتُ والمنعوتُ رِبِّما حُذِفْ
١٦٩	أَوْ هَمْزَةٌ عن لفظِ أَيِّ مُغْنِيَةٌ	وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
١٨١	فَحذفُ (يا) مُمْتَنَعٌ يا هَذَا	وَإِنْ تُقْلِلْ: يا هَذِهِ أَوْ يا ذَا
١٤٥	فِي النَّصْبِ حَظٌّ بَلْ لَهُ الْوَجْهَانِ	وَإِنْ رَفَعَتْهُ فَمَا لِلثَّانِي
١٤٥	فَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ انسُبْنَ إِلَيْهِ	وَإِنْ عَطَّافَتْ مَثَلَهُ عَلَيْهِ
١٠٧	وَالْحَجَّ مِبْرُورٌ فِي مَا أَجْمَلَهُ	وَبُرَّ ذَاكَ الْحَجَّ أَيْ ثُقْبَلا
١٤٩	كَعِيرِهِمْ وَذَا كَثِيرٍ اشْتَهَرْ	وَبَعْدُ بِالْبَا قَدْ يَجْرُؤُنَ الْحَبَرْ
١٣٩	حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسْرُّ ذَا حَزَنْ	وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارْ (أَنْ)
١٣٩	كَانَ بَغِيرٍ فَعِلْ أَمْرٍ يَقْتَرِنْ	وَجَائِزْ جَزْمُ جَوَابُ الْأَمْرِ إِنْ
١٢٦	إِنْ كَانَ ذَكْرُ ما تَبَقَّى حَسَنَا	وَجَائِزْ سَقْوَطُ حُزَيْنٍ هَنَا
١٨١	كَقُولِهِمْ: رَبٌّ اسْتِحْبَ دُعَائِي	وَحْذَفُ (يا) يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ
١٢٦	هُنَاكَ هُنَاهَا لَهُ سَبِيلُ	وَحْذَفُ مَا بَيْنَهُ دَلِيلُ
٩٩		وَرُبَّ وَجَهٍ مِنْ حِرَاءِ مُنْخِنِ
١٩١	وَمَوْضِعُ الْمُحْرُورِ نَصْبٌ رَعَمَا	وَرَفْعٌ مَا بِهَا زَيْدٌ بِ(ما)
١٤٥	حَوْلَ وَلَا قَوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا	وَرَكِبِ الْمُفْرَدَ فَاتَّحَا كَلَا
١٣٥	إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقْعُ	وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهِيٍّ أَنْ تَضَعْ

الصفحة	عجز البيت	صدر البيت
٣١	في أَنْ يَجِيءُ مِنْهُمَا بِمَا اتَّفَقُ	وَعِنْدَ الْاِخْتِلاطِ خُرُورٌ مِنْ تَطْقُ
١٤٥	بِقَصْدٍ تَرْكِيبٍ وَ(لَا) لِفَظًا فُقدْ	وَفْتُحٌ مَعْطُوفٌ بِنَاءً قَدْ يَرِدْ
٣٧	إِذَا تَأَتَى أَنْ يَجِيءُ الْمُتَّصِلُ	وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ
١٢١	فَخُذْ نَظَمَهَا فَالْعِلْمُ غَيْرُ بَعِيدٍ	وَفِي عَكْسِهَا (مَا كَادَ أَنْ يَرِدَ الْحِمَى)
٥٢	ظَفَارِيَّةُ الْجَزْعِ الَّذِي فِي التَّرَائِبِ	وَفِينَا مِنَ الْمِعْرَى تِلَادُ كَانَهَا
١١٧	كَانَ أَصْحَى عِلْمَ مَنْ تَقدَّمَ(ما	وَقَدْ تُرَادُ (كان) فِي حَشْوٍ كَـ(ما)
١٢٧	هُنَا مَضَارِعٌ وَمَفْرَدًا نَدَرْ	وَكَاسِهَا اسْتَهْنَ لِكِنِ الْخَبَرُ
١٠٠	يَقْبِلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبَهِّمَا	وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا
٤٤	تَأَثِّرٌ ...	وَكَيْنَيَابِةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا
١٦٠	فَأَنْتَ تَعْرُفُ كِيدَ الْخَصْمِ وَالْحَكْمِ	وَلَا تُطِعْ مِنْهُمَا حَصْمًا وَلَا حَكْمًا
٤٣	مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ	وَمَا يِهُ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ
٤٧	كَمُسْتَقْلٌ نَسَقًا وَبَدَلًا	وَمَا سَوَاهُ ارْفَعُ أَوْ انصَبْ وَاجْعَلَا
٣٤	أَلْفُهَا وَأَوْلُهَا الْهَا إِنْ تَقْفُ	وَمَا فِي الْاسْتِفْهَامِ إِنْ جَرَّتْ حُذِفْ
١٤٩	لَا هَا حِرْفٌ لَدَيْهِمْ مُهَمَّلٌ	وَمَا لِـ"ما" عَنْدَ تَمِيمِ عَمَلٍ
٦٨	يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقْلُ	وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلُ
٧٤	جَوَابٌ قَرْنُهُ بِالْفَاءِ حَتَّمًا	وَمَا وَأْوَهَا شَرْطٌ يَلِيهِ
٣٩	أَكْدُ بِهِ كُلَّ ضَمِيمٍ اتَّصَلَـ"	وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلَـ
٧٥	فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَةِ حَمْرًا	وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَزْدَ أَزْدَ شَنُوعَةٍ
١٢٧	ثُعْرَى وَمَعَ كَانَ لَهَا مَنْاسِبَةٌ	وَهَكَ أَفْعَالًا إِلَى الْمَقَارِيَةِ
١٢٥	أَيْضًا بِهَا انصَبْ مُبْتَدًا وَخِيرًا	وَهَبْ تَعْلَمْ وَالَّتِي كَصَّيَّرَا
٦٢	كَحَالَهِ إِذَا بَهِ يَتَصَلُّ	وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأُولُ
١٨٦	كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقَلْتُ إِنَّهُ	وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا
٥٨		يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعًا



الصفحة	عجز البيت	صدر البيت
٦٢	بين ذراعي ووجهة الأسدِ	يا من رأى عارضاً أسرّ به
١٢٧	"فالبر لازم برجاء ووحلان"	يُوشكُ أن تبلغ مُنتهي الأجل
١٢٨	في بعض غرّاته يوافقها	يُوشكُ من فَرَّ من منيته

٥ - فهرس المصادر والمراجع

١. ابن كيسان النحوي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير للباحث محمد محمود الدعجاني، إشراف أ.د. راشد بن راحح الشريف، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٧هـ.
٢. أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتاب شرح الجمل، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه للدكتور: حماد محمد الثمالي، إشراف الدكتور محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩ - ١٤١٠هـ.
٣. إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، ت: ١٠٥٧هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، م٢٠٠١.
٤. إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، ت: ١٠٥٧هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، م٢٠٠١.
٥. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: ١١١٧هـ، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، ط٣، ١٤٢٧هـ.
٦. إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، إسماعيل غنيم الجوهري، ت: ١١٦٥هـ، تحقيق: أبي عبد الله الدالي آل زهوي، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ.
٧. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي، ت: ٢٥٠هـ، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، الناشر: دار الأندلس للنشر - بيروت.
٨. أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: ٢٧٦هـ، تحقيق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.
٩. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسبي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب



- عثمان محمد، الناشر: مكتبة الحانجي - القاهرة.
١٠. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: ٦٢٦ هـ، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.
١١. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القمي المصري، أبو العباس، شهاب الدين ت: ٩٢٣ هـ، الناشر: المطبعة الكبرى الأمريكية - مصر، ط٧، ١٣٢٣ هـ.
١٢. إصلاح المنطق، ابن السكينة، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: ٤٤٤ هـ، تحقيق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣ هـ.
١٣. إصلاح غلط المحدثين، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، ت: ٣٨٨ هـ، تحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط١، ١٤٠٧ هـ.
١٤. إعراب الحديث النبوي، عبدالله بن الحسين العكبي، ت: ٦١٦ هـ، تحقيق: د. حسن الشاعر، الناشر: دار المنارة - السعودية - جدة.
١٥. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبي، ت: ٦١٦ هـ، تحقيق: محمد السيد عزوز، الناشر: عالم الكتب - بيروت - لبنان.
١٦. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش، الناشر: اليمامنة للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - بيروت - دار ابن كثير - دمشق - بيروت.
١٧. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ت: ٣٣٨ هـ، عنایة: خالد العلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
١٨. الإبانة في اللغة العربية، أبو المندى سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري العوني العماني الإباضي نسبة إلى عونب وهي منطقة في صحراء كانت تسمى في القديم: عوتب الخيام، ت: ١١٥١ هـ، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠ هـ.
١٩. الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي،

ت: ١٤١٦ هـ)، تقى الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافى بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي، وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١٤٠٥ هـ.

٢٠. الأحاديث الطوال، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: ١٤٣٦ هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الزهراء - الموصل، ط: ١٤٠٤ هـ.

٢١. الإحکام في أصول الأحكام، أبو الحسن سید الدین علی بن أبي علی بن محمد بن سالم الشعبي الآمدي، ت: ١٤٦٣ هـ، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.

٢٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت: ١٤٤٦ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجليل، بيروت، ط: ١٤١٢ هـ.

٢٣. الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ١٤٨٥ هـ، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، ط: ١٤٣٣ هـ.

٢٤. الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، الناشر: عالم الكتب - القاهرة، ط: ١٤٢٠ هـ.

٢٥. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، ت: ١٤٣٦ هـ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٢٦. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، ت: ١٤٣٥ هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: ١٤٢٩ هـ.

٢٧. الاقتراح في علم أصول النحو، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: أ. د. حمدي عبد الفتاح خليل، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، ط: ١٤٣٠ هـ.

٢٨. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكفى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، ت: ١٤٧٥ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١٤١١ هـ.



٢٩. الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكانة، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي المهداني، زين الدين، ت: ٥٨٤هـ، تحقيق: حمد بن محمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤١٥هـ.
٣٠. الانتخاب لكشف الآبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الريعي الموصلي ت ٦٦٦هـ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
٣١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والковيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: ٥٧٧هـ، الناشر: المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٣٢. الإيضاح في شرح المفصل، أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، ت: ٦٤٦هـ، تحقيق: د. موسى بنا العليي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي - الجمهورية العراقية.
٣٣. الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعى، المعروف بخطيب دمشق، ت: ٧٣٩هـ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجليل - بيروت، ط ٣.
٣٤. الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٢هـ.
٣٥. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: صدقى محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٢٠هـ.
٣٦. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدى بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسى الصوفى، ت: ١٢٢٤هـ، تحقيق: أحمد عبد الله القرشى رسالان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، ١٤١٩هـ.
٣٧. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، ت: ٧٩٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٦هـ.

٣٨. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط ١.
٣٩. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق.
٤٠. الترجم الساقطة من كتاب إكمال تحذيب الكمال لمغلطاي، من: ترجمة الحسن البصري، إلى: ترجمة الحكم بن سنان، لمغلطاي بن قليع بن عبد الله البكري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، ت: ٧٦٢هـ، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير (لعام ١٤٢٤ - ١٤٢٥) شعبة التفسير والحديث - جامعة الملك سعود، إشراف: د. علي بن عبد الله الصياح، تقديم: د. محمد بن عبد الله الوهيبي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٤٢٦هـ.
٤١. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوzi، ط ١، ٤١٠هـ.
٤٢. التمهيد في تحرير الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين، ت: ٧٧٢هـ، تحقيق د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ٤٠٠هـ.
٤٣. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ت: ٨٠٤هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار التوادر، دمشق - سوريا، ط ١، ٤٢٩هـ.
٤٤. التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ت: ١٠٣١هـ، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، ط ٣، ٤٠٨هـ.
٤٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النحاة، ط ١، ٤٢٢هـ.
٤٦. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، ت: ١٣٧٦هـ، الناشر:



- دار الرشيد - دمشق - مؤسسة الإيمان - بيروت، ط٤، ١٤١٨ هـ.
٤٧. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن قيم الفراهيدي البصري ت: ١٧٠ هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ.
٤٨. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراوي المصري المالكي ت: ٧٤٩ هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ.
٤٩. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: ٣٧٠ هـ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق - بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ.
٥٠. الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، ت: ٣٧٧ هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٨ هـ.
٥١. الحلل في شرح أبيات الجمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسى، ت: ٥٢١ هـ، علق عليه: د. يحيى مراد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ.
٥٢. الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، ت: ٦٥٩ هـ، تحقيق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
٥٣. الدر المصور في علوم الكتاب المكون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ت: ٧٥٦ هـ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
٥٤. الدعاء، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: ٣٦٥ هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ.
٥٥. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١ هـ، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، ط١، ١٤١٦ هـ.

٥٦. الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري، ت: ٩٠٠هـ، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - ط٢، م١٩٨٠.
٥٧. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت: ٣٢٨هـ، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، هـ١٤١٢.
٥٨. السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، ت: ٣٢٤هـ، شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، ط٢، هـ١٤٠٠.
٥٩. السنة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحاج المروزي، ت: ٢٩٤هـ، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١.
٦٠. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: ٣٠٣هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، هـ١٤٢١.
٦١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملاتين - بيروت، ط٤، هـ١٤٠٧.
٦٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملاتين - بيروت، ط٤١٤٠٧هـ.
٦٣. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ت: ٩٠٢هـ، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
٦٤. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ت: ٤٨٠هـ، تحقيق: أيمن نصر الأزهري - سيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، هـ١٤١٧.
٦٥. العمدة في إعراب البردة قصيدة البوصيري، تحقيق: عبد الله أحمد حاجة، الناشر: دار اليمامة للطباعة والنشر - دمشق، ط١، هـ١٤٢٣.



٦٦. الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: ٥٣٨هـ، تحقيق: علي محمد الباواني - محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة - لبنان، ط١.
٦٧. الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، ت: ٣٩٥هـ، تحقيق: جمال عبد الغني مدغمش، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٧هـ.
٦٨. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الناشر: دار البشير - عمان، ط١٤١٠هـ.
٦٩. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: ٦٧٢هـ، الناشر: دار التعاون.
٧٠. القاموس الحيط، بلحد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبدي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ.
٧١. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن - جدة، ط١، ١٤١٣هـ.
٧٢. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب سيويه ت: ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الحانجى - القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.
٧٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: ٥٣٨هـ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٧٤. اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٧٥. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، ت: ٧٧٥هـ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

٧٦. اللمحۃ في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بکر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، ت: ٧٢٠ھ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤ھ.
٧٧. المبهج في تفسیر أسماء شعراء دیوان الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جنی الموصلي، ت: ٣٩٢ھ، تعليق: مروان العطية وشيخ الزايد، الناشر: دار المجرة للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ط١، ١٤٠٨ھ.
٧٨. المحالس الوعظیة في شرح أحادیث خیر البریة صلی اللہ علیہ وسلم من صحیح الإمام البخاری، شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السفیری الشافعی، ت: ٩٥٦ھ، تحقيق: أحمد فتحی عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمیة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٥ھ.
٧٩. المحتسب في تبیین وجوه شواد القراءات والإیضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنی الموصلي ت: ٣٩٢ھ، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠ھ.
٨٠. المحکم والمحیط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعیل بن سیده المرسی، ت: ٤٥٨ھ، تحقيق: عبد الحمید هنداوی، الناشر: دار الكتب العلمیة - بيروت، ط١، ١٤٢١ھ.
٨١. المخلب السعدي حياته وما تبقى من آثاره، حاتم الضامن، الناشر: مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٧٣م.
٨٢. المختار في إذاعة سرائر النحو، أبو الحاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، ت: ٤٧٦ھ، تحقيق: د. حسن هنداوی، الناشر: دار کنوز اشبيلیا- المملكة العربية السعودية- الرياض، ١٤٢٧ھ.
٨٣. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعیل بن سیده المرسی، ت: ٤٥٨ھ، تحقيق: خلیل إبراهیم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٧ھ.
٨٤. المذكر والمؤنث لابن التستیری، ٣٦١، لم أجده كتابه سوى معلومات في المکتبة الشاملة.
٨٥. المذكر والمؤنث، لابن الأنباری، ت: ٣٢٨ھ، تحقيق: عبد الخالق عظیمة، الناشر: وزارة الأوقاف - القاهرة ١٤٠١ھ.
٨٦. المذكر والمؤنث، لابن جنی، ت: ٣٩٢ھ، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، الناشر: دار



- البيان العربي - المملكة العربية السعودية - جدة.
٨٧. المسالك والممالك، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله المعروف بابن خرداذبة، ت: ١٨٨٩م، الناشر: دار صادر - أفسط ليدن - بيروت، ١٤٢٤هـ.
٨٨. المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: أ.د. حسن هنداوي، الناشر: كنوز اشبيليا - المملكة العربية السعودية - الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
٨٩. المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) جمعاً ودراسة، د. ناهد بن عمر العتيق، مكتبة الرشد ناشرون - السعودية - الرياض.
٩٠. المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي، ت: ٥٠٥هـ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
٩١. المستوفى في النحو، علي كمال الدين بن مسعود بن الحكم بن الفرضان، تحقيق: د. محمد المختار، الناشر: دار الثقافة العربية، ١٩٨٧م.
٩٢. المسند، الشافعى أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ت: ٢٠٤هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٠٠هـ.
٩٣. المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
٩٤. المغازي، موسى بن عقبة، ت: ٤١هـ، جمع ودراسة: محمد باقشيش أبو مالك، الناشر: المملكة المغربية - جامعة ابن زهر - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكادير، ١٩٩٤م.
٩٥. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، ت: ٥٠٢هـ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
٩٦. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: ٥٣٨هـ، تحقيق د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٩٧. المفہم لما أشكل من كتاب تلخیص مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهیم

- القرطبي، ت: ٦٧١هـ، تحقيق: محيي الدين ديب مستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بدوي - محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير - دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٧هـ.
٩٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: ٧٩٠هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٩٩. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكابر الشمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبред ت: ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت.
١٠٠. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، ت: ٦٦٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
١٠١. المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، ت: ٤٧٤هـ، الناشر: مطبعة السعادة، ط١، ١٣٣٢هـ.
١٠٢. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت: ٦٧٦هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
١٠٣. المنهل المأهول بالبناء للمجهول، محمد خير الدين أو قطب الدين أبو الحَيْرَ بن الجمال أبي السُّعُود بن أبي البركات بن أبي السُّعُود القرشي الشافعي بن ظهرة، ت: نحو ٩١٠هـ، تحقيق: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة ٣٣ - العدد ١١٣ - ١٤٢١هـ.
١٠٤. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ت: ١٤١٧هـ، الناشر: دار الفكر - لبنان، ١٤٢٤هـ.
١٠٥. الموسوعة في مأخذ العلماء على الشعراء، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزيبي، ت: ٣٨٤هـ.
١٠٦. الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبهني المدني، ت: ١٧٩هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ.



- ١٠٧ . النظم المستعدب في تفسير غريب ألفاظ المذهب، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركيبي، أبو عبد الله، المعروف بطال، ت: ٦٣٣هـ، تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
- ١٠٨ . النكث في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فضال بن علي بن غالب المُجاشعي القيرواني، أبو الحسن، ت: ٤٧٩هـ، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.
- ١٠٩ . النكث والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، ت: ٥٤هـ، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ١١٠ . أمالی ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت: ٦٤٦هـ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار الجليل - بيروت، دار عمان - عمان.
- ١١١ . أمالی ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، ت: ٢٥٤٢هـ، تحقيق: د. محمود الطناحي، الناشر: مكتبة الحاخنجي - القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- ١١٢ . باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوري الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ(بيان الحق)، ت: ٥٥٣هـ، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة حرسها الله تعالى، ١٤١٩هـ.
- ١١٣ . بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلابذمي البخاري الحنفي، ت: ٣٨٠هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزیدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ١١٤ . بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعیدي، ت: ١٣٩١هـ، الناشر: مكتبة الآداب، ط١٧، ١٤٢٦هـ.
- ١١٥ . بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيبي المعروف بابن أبيأسامة، ت: ٢٨٢هـ، انتقاء: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، ت: ٨٠٧هـ، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ.

١١٦. بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، القاضي عياض السبتي، ت: ٤٤ هـ، تحقيق: صلاح الدين الإدلي، وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ط ١٣٩٥ هـ.
١١٧. بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جراده العقيلي، كمال الدين ابن العديم، ت: ٦٦٠ هـ، تحقيق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.
١١٨. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، ت: ٢٠٥ هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار المداية.
١١٩. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، ت: ٧٤٨ هـ، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢٦، ١٤١٣ هـ.
١٢٠. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قبيبة الدينوري، ت: ٢٧٦ هـ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٢١. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ت: ١٣٥٣ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٢٢. تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي الشافعى ت: ٩٠٥ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
١٢٣. تفسير السمرقندى المسمى بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى، ت: ٣٧٥ هـ، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ.
١٢٤. تفسير الضحاك، ت: ١٠٥ هـ، تحقيق: محمد شكري أحمد الزاويتى، الناشر: دار السلام - القاهرة، ط ١، ١٤١٩ هـ.
١٢٥. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقى الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر، ت: ٤٨٨ هـ تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٥ هـ.



- ١٢٦ . تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، ت: ١٥٠ هـ، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- ١٢٧ . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، ت: ٧٧٨ هـ، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام - مصر - القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- ١٢٨ . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، ت: ٧٧٨ هـ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- ١٢٩ . تحذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاوي الكلبي المزي، ت: ٧٤٢ هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٠ هـ.
- ١٣٠ . تحذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهرمي، أبو منصور، ت: ٣٧٠ هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١ م.
- ١٣١ . جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبرى، ت: ٣١٠ هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- ١٣٢ . حاشية السجاعي على القطر، أحمد بن أحمد السجاعي، ت: ١١٩٧ هـ، الناشر: مطبعة البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٣٤٣ هـ.
- ١٣٣ . حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعى، ت: ١٢٠٦ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ.
- ١٣٤ . حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنحنة، ت: ٤٠٣ هـ، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.
- ١٣٥ . حديث السراج، أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراسانى

النيسابوري المعروف بالسّرّاج، ت: ٣١٣هـ، تحرير: زاهر بن طاهر الشحامي، ت: ٥٣٣هـ، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٣٦. حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١٣٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت: ٤٣٠هـ، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.

١٣٨. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: ٣٠١هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ.

١٣٩. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، ت: ٥١٦هـ، تحقيق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤٠. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البهقي، ت: ٤٥٨هـ، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٤١. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، ت: ١٠٥٧هـ، اعنى بها: خليل مأمون شيخا، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ.

١٤٢. ديوان الفرزدق، شرح وضبطه: علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٤٣. ديوان الفند الزماني، الناشر: الشبكة العنكبوتية .witr.net.

١٤٤. ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي - أحمد مطلوب، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

١٤٥. ديوان امرئ القيس، امِرُؤُ الْقَيْسِ بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار،



٤٥. اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ.
٤٦. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق: د. سجع جمیل الجبيلي، الناشر: دار صادر - بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.
٤٧. ديوان جریر بشرح محمد بن حبیب، تحقیق: د. نعمان محمد أمین طه، الناشر: دار المعارف - كورنيش النيل - القاهرة، ط٣.
٤٨. ديوان جمیل بشینة، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٠٢ هـ.
٤٩. ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، ت: ٢٣١ هـ، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، ط١، ١٤٠٢ هـ.
٥٠. ديوان شعر ذي الرمة، تصحیح وتنقیح: کارلیل هنری هیس مکارتی، الناشر: مطبعة كلية کمبرنج، ١٣٣٧ هـ.
٥١. ديوان عبید الله بن قیس الرقيات، تحقیق: د. محمد يوسف نجم، الناشر: دار صادر - بيروت.
٥٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، الناشر: دار القلم - بيروت - لبنان.
٥٣. ديوان لبید بن ربيعة العامري، الناشر: دار صادر - بيروت.
٥٤. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرمانی المعذلي، ت: ١٤٣٨ هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر - عمان.
٥٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، ت: ١٧٠٢ هـ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
٥٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ت: ١٢٧٠ هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٤١٥ هـ.
٥٧. سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، ت: ١٤٢٣ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
٥٨. سنن الترمذی، محمد بن عیسی بن سوّرة بن موسی بن الضحاک، الترمذی، أبو

- عيسي، ت: ٢٧٩هـ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، محمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط ٢، هـ ١٣٩٥.
١٥٩. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٣، هـ ١٤٠٥.
١٦٠. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المربزان أبو محمد السيرافي، ت: ٣٨٥هـ، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، - القاهرة - مصر، هـ ١٣٩٤.
١٦١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعى ت: ٩٠٠هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، هـ ١٤١٩.
١٦٢. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، يعرف بالوقاد، ت: ٩٠٥هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، هـ ١٤٢١.
١٦٣. شرح الحديث المقتفي في مبعث النبي المصطفى، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، ت: ٦٦٥هـ، تحقيق: جمال عزون، الناشر: مكتبة العمران العلمية - الشارقة- الإمارات، ط ١، هـ ١٤٢٠.
١٦٤. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، الناشر: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الشارقة- الإمارات، سلسلة الرسائل العلمية ١٣.
١٦٥. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. يحيى بشير المصري، الناشر: جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ط ١، هـ ١٤١٧.
١٦٦. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط ١، هـ ١٤٢٠.



- ١٦٧ . شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.
- ١٦٨ . شرح المفصل للزخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدی الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ت: ٦٤٣هـ، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ١٦٩ . شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ.
- ١٧٠ . شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ت: ٦٦٩هـ، عنابة: فواز الشعار، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.
- ١٧١ . شرح سنن النسائي المسمى (ذخيرة العقبى في شرح المجتبي)، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي، الناشر: دار المراجع الدولية للنشر (ج١ - ج٥)، دار آل بروم للنشر والتوزيع، (ج٦ - ج٤٠)، ط١.
- ١٧٢ . شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترباذى، ت: ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ١٧٣ . شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإسترباذى، ت: ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ.
- ١٧٤ . شرح صحيح مسلم للقاضى عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصي السبتي أبو الفضل، ت: ٤٤٥هـ، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - مصر، ط١، ١٤١٩هـ.
- ١٧٥ . شرح نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة عمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)، تحقيق: محمد إبراهيم حور - وليد محمود خالص، الناشر: المجمع الثقافي - أبو ظبي - الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م.
- ١٧٦ . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك

- الطائي الحياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: الدكتور طه محسن الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط١، ٤٠٥هـ.
١٧٧. صحيح أبي عبدالله البخاري بشرح الكرماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
١٧٨. ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الخضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، ت: ٦٦٩هـ، ت: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.
١٧٩. ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٨٠. طبقات الشعراء، محمد سلام الجمحى، ت: ٢٣١هـ، دراسة: طه أحمد إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٢٢هـ.
١٨١. طرح التشريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت: ٨٠٦هـ، الناشر: الطبعة المصرية القديمة.
١٨٢. عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب، إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبو إسحاق الحلبي القبيطي الشافعى الناجي، ت: ٩٠٠هـ، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن حماد الريس، وأخرون، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٨٣. عقود الزيرجد على مسند الإمام أحمد، عبد الرحمن بن أبي بكر، حلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: د. سلمان القضاة، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ.
١٨٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ت: ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٨٥. عمدة الكتاب، أبو جعفر النحّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت: ٣٣٨هـ، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـ.
١٨٦. عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: ٢٧٦هـ، الناشر:



- دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ.
١٨٧. غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء، ت: نحو ٥٥٠هـ، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
١٨٨. غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: ٢٧٦هـ، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.
١٨٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، عنابة: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
١٩٠. فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، حمد بن محمد الرائقى الصعیدي المالکی، ت: نحو ١٢٥٠هـ، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمى، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ.
١٩١. فيض نشر الانشراح من طyi روض الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: محمود فحال، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
١٩٢. كتاب المصاحف، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ت: ٣١٦هـ، تحقيق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديقة - مصر - القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ.
١٩٣. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد، أبو الفضل تقى الدين ابن فهد الهاشمى العلوى الأصفونى ثم المكى الشافعى، ت: ٨٧١هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩هـ.
١٩٤. لطائف الإشارات = تفسير القشيري، مؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، ت: ٤٦٥هـ، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط ٣.
١٩٥. ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزار القيرواني، ت: ٤١٢هـ، تحقيق: رمضان عبد التواب،

- صلاح الدين المادي، الناشر: دار العروبة - الكويت، دار الفصحي - القاهرة.
١٩٦. محمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: ٣٩٥ هـ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ٢٤٠٦ هـ.
١٩٧. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، تصحيح: وليم بن الورد البروسي، الناشر: دار ابن قتيبة - الكويت، ٢٠٠٨ م.
١٩٨. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقي، ت: ٧١١ هـ، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر - دمشق - سوريا، ط١، ١٤٠٢ هـ.
١٩٩. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، ت: ٧١٠ هـ، تحقيق: يوسف علي بدبو، الناشر: دار الكلم الطيب - بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
٢٠٠. مسنن إسحاق بن راهويه، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، ت: ٢٣٨ هـ، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢ هـ.
٢٠١. مسنن الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن عيسى بن علي بن حكمون القضايعي المصري، ت: ٤٤٥ هـ، تحقيق: حمدي بن عبد الجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ.
٢٠٢. مسنن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: ٧٧٤ هـ، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الوفاء - مصر - المنصورة، ط١، ١٤١١ هـ.
٢٠٣. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، ت: ٤٤٥ هـ، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
٢٠٤. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: ٤٣٧ هـ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر:



- مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ٤٠٥ هـ.
- ٢٠٥ . مشكلات موطنًا مالك بن أنس، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، ت: ٥٢١ هـ، تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان - بيروت، ط ١٤٢٠ هـ.
- ٢٠٦ . مطالع الأنوار على صحاح الآثار، أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن قرقول، ت: ٥٦٩ هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، ط ١، ٤٣٣ هـ.
- ٢٠٧ . معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: ٣٧٠ هـ، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، ط ١، ٤١٢ هـ.
- ٢٠٨ . معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: ٣١١ هـ، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ١، ٤٠٨ هـ.
- ٢٠٩ . معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: ٢٠٧ هـ، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١.
- ٢١٠ . معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة دمشق، ت: ٤٠٨ هـ، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٢١١ . معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ت: ٣٥٠ هـ، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ.
- ٢١٢ . مغني الليب عن كتب الأعاريق، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: ٧٦١ هـ، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥ م.
- ٢١٣ . مفاتيح الغيب التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، ت: ٦٠٦ هـ، الناشر: دار إحياء التراث

- العربي - بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
٢١٤. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المقرئ النحوي الأصولي الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، ت: ٦٤٦هـ، الناشر: مطبعة السعادة - مصر، ط١، ١٣٢٦، (بالطباعة الحجرية وصعب معرفة اسم الحق).
٢١٥. منهاج السالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سديني حلizer نوهافن، ١٩٤٧هـ.
٢١٦. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، ت: ٩٠٥هـ، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢١٧. نخب الأفكار في تنقیح مباني الأخبار في شرح معانی الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغیتّابی الحنفی بدر الدين العینی، ت: ٨٥٥هـ، تحقيق: أبو تمیم یاسر بن إبراهیم، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ط١، ١٤٢٩هـ.
٢١٨. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي، المعروف بالشريف الادريسي، ت: ٥٥٦هـ، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢١٩. نشور المعاشرة وأخبار المذاكرة، الحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود التنوخي البصري، أبو علي، ت: ١٣٩١هـ، ٣٨٤هـ.
- ٢٢٠.نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، ت: ٨٨٥هـ، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
٢٢١. نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوی العمري القرشي الصغاني الحنفی، ت: ٦٥٠هـ، تحقيق: د. علي حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٩٨٢م.
٢٢٢. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التیمی البکری، شهاب الدين النویری، ت: ٧٣٣هـ، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٢٢٣. نيل الأوطار، محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: ١٢٥٠هـ،



٢٢٤. تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، ط١٤١٣، هـ.
٢٢٤. همع الهوامع في شرح جمع الجواب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١ هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
٢٢٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلkan البرمكي الإربلي، ت: ٦٨١ هـ، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، ط: ج١-٢-٣-٤-٦-٧-٩٠٠ م، ج٤ ط١، عام ١٩٧١ م، ج٧-٥ ط١، عام ١٩٩٤ م.
٢٢٦. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطى، ت: ٩١١ هـ، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ٤٠٦ هـ.
٢٢٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلى، ت: ٣٩٢ هـ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
٢٢٨. مجاز القرآن، أبو عبيدة عمر بن المثنى التىمى البصري، ت: ٢٠٩ هـ، تحقيق: محمد فواد سرگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة، ١٣٨١ هـ.

٦- فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٤	ملخص الرسالة
٦	المقدمة
٧	تعريف بالموضوع
٧	أهمية الموضوع وأسباب اختياره
٧	مشكلة البحث وتساؤلاته
٩	أهداف البحث
١٠	الدراسات السابقة
١١	منهج البحث
١٢	خطة البحث
١٧	التمهيد:
١٨	ابن الملقن (حياته وأثاره)
١٨	اسمها ونسبه
١٩	مولده ونشأته
١٩	آثاره ومؤلفاته
٢٢	وفاته
٢٣	كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح)؛ المحتوى والقيمة
٢٥	الحديث النبوى وأثره في التقعيد النحوي
٢٨	القسم الأول: دراسة المسائل
٢٩	الفصل الأول: مسائل الأسماء
٣٠	المبحث الأول: الأسماء المبنية



الصفحة	الموضوع
٥٣	المبحث الثاني: الأسماء المعرفية
١٠٨	الفصل الثاني: مسائل الأفعال
١٠٩	المبحث الأول: الأفعال المبنية
١٢٧	المبحث الثاني: الأفعال المعرفية
١٤٢	الفصل الثالث: مسائل الحروف
١٤٣	المبحث الأول: الحروف العاملة
١٧٥	المبحث الثاني: الحروف المهملة
١٩٨	القسم الثاني: الدراسة المذهبية
١٩٩	الفصل الأول: مصادره
٢٠٠	المبحث الأول: الرجال
٢٠٥	المبحث الثاني: الكتب
٢١٠	الفصل الثاني: منهجه في عرض المسائل
٢١١	المبحث الأول: طريقته في عرض المسائل
٢١٦	المبحث الثاني: الإيجاز والإطناب لديه
٢٢٣	المبحث الثالث: عرضه للخلاف النحوي و موقفه من النحوين
٢٢٩	الفصل الثالث: أصول الاستدلال في دراسته للمسائل النحوية
٢٣٠	المبحث الأول: السماع
٢٣٣	المبحث الثاني: القياس
٢٣٦	المبحث الثالث: الإجماع
٢٣٨	المبحث الرابع: أصول أخرى
٢٤٠	المبحث الخامس: استعانته بالتعليق
٢٤٣	الفصل الرابع: التقويم
٢٤٤	المبحث الأول: الوضوح والغموض

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	المبحث الثاني: الدقة في النقل، وعدتها
٢٥٠	المبحث الثالث: التبعية والاستقلال
٢٥٣	المبحث الرابع: تأثير آرائه في من جاء بعده
٢٥٦	المبحث الخامس: أثر بحثه النحوى في دلالة الحديث
٢٥٨	الخاتمة
٢٦٢	الفهارس
٢٦٣	فهرس الآيات القرآنية
٢٧٠	فهرس الأحاديث النبوية
٢٧٣	فهرس الآثار
٢٧٥	فهرس الشواهد الشعرية
٢٨١	فهرس المصادر والمراجع
٣٠٥	فهرس الموضوعات



Abstract

section of the presentation of the dispute grammar and position of grammarians, **Chapter III** principles of inference in his study of the issues of grammatical, has five sections, the first section for listening, and the second section of measurement, and the third section of the consensus, the fourth section of other assets, and the fifth section For the use of explanation, and the fourth chapter for assessment; has five topics: the first topic of clarity and mystery And the second topic of the accuracy and non-transferability, the third topic of dependence and independence, the fourth research of the impact of his opinions in the following came, and the fifth study of the impact of his grammar research in the significance of the Hadith. Then the research was followed by a conclusion stating the results of the study and the recommendations of the researcher. I have put detailed general indexes of verses, Hadiths, monuments, poems, sources, references, and topics.

It has been shown through the research that the book (**ALTAWDEEH SHARH AL JAMEA ALSAHIH**) of Ibn al-Molaqen is one of the explanations on the issues of grammar, as the research showed the status of Ibn al-Molaqen in grammar, but he did not receive enough attention to highlight what is written in this aspect; He is one of the most diligent scholars in the classification, and has an independent opinion and argument, as explained to us by his book (**ALTAWDEEH SHARH AL JAMEA ALSAHIH**). Therefore, what was recommended by the researcher: attention to grammatical studies in the other books of Ibn al-Molaqen.

Abstract

Thesis Abstract

This research is related to the grammatical issues in the book "**ALTAWDEEH SHARH AL JAMEA ALSAHIH**" (Clarification to explain AL JAMEA ALSAHIH) by Ibn al-Molaqen. The aim is to present the grammatical issues in the book of clarification and analyze them scientifically, and to clarify the effect of grammatical issues in clarifying the meaning of the hadith, Side syntax. By studying his grammatical views in the light of the views of the grammarians on their different sects, while highlighting the grammatical approach of Ibn al-Molaqen through his explanation of Sahih al-Bukhari.

The study began with the introduction of the functions of the introduction known in modern scientific research, followed by the preface. It included several points; it dealt with the life of Ibn al-Molaqen and his effects, and the book (**ALTAWDEEH SHARH AL JAMEA ALSAHIH**); its content and value; and the effect of prophetic Hadith in attaqueid alnnahwi.

Then divided the research into two sections: a section to study the issues, and a section to study the methodology, in the section of the study of the issues three chapters, the first chapter of the issues of names, has two sections: A study of alasma almabnia and a study of alasma almaeraba, and the second chapter of the issues of acts, and has two topics: Study of almabnia acts, and the Study of almaeraba acts, while the third section for; letters and it has two topics: Study of workingletters, and the Study of neglected letters, and the systematic study section it has four chapters, **Chapter I** for its sources; has two topics: Study of Men and Study of books, and the **second chapter** for his approach in the presentation of issues; has three sections: the first topic of his way in the presentation of the issues, the second topic of brevity and tautologies that he has, and the third



*Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Al Qassim University*



*College of Arabic Language and Social Studies
Arabic Language & Literature Department*

The Grammatical Issues in the book "ALTAWDEEH SHARH AL JAMEA ALSAHIH" by Ibn al-Molaqen; Collecting and studying

**Thesis to Complete The Requirements of Master Degree
In Arabic Language (Linguistic Studies)**

**Prepared By/ Dawood bin Suliman Al Howaymel
(331100091)**

**Supervised by/ Dr. Suliman Youssef Khater
Associate Professor in Department of Arabic Language
In Al Qasim University**

1438H / 2017G

هذا الكتاب منشور في

